جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم التاريخ

الدور البريطاني في النزاع بين السلطنة والإمامة في عُمان
1913-1965

إعداد ثابت غازي بدر العمري

إشراف الأستاذ الدكتور أحمد الجوارنة

2009/2008م

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم التاريخ

الدور البريطاني في النزاع بين السلطنة والإمامة في عُمان 1965-1913

The British Role in the Conflict between the *Sultanate* and the *Imamate* in Oman 1913-1965

إعداد ثابت غازي بدر العمري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر في كلية الآداب-جامعة اليرموك، للعام الجامعي 2009/2008م

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور أحمد محمد الجوارنة .... مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور علي مفلح محافظة .... عضواً

الأستاذ الدكتور محمد عيسى صالحية .... عضواً

الدكتور وليد صبحي العريض .... عضواً

الدكتور نوفان رجا السواريه .... عضواً

الإهداء

إلى مدرسة الإيثار وبحر العطاء

والدي الفاضل

إلى منبع المحبة ورمز التضحية

والدتي الحبيبة

إلى رفيقة الدرب وسكن الحياة

زوجتي الغالية

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي ألهمني الصبر والعزيمة على إنجاز هذه الدراسة، ويسعدني وقد شارفت على إنجازها أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور أحمد الجوارنة، الذي تكرم بالإشراف على رسالتي، وأعطاني الكثير من وقته وجهده مما كان له الأثر في إخراجها إلى حيز الوجود.

وأتقدم بالشكر الكبير والثناء الوافر إلى أستاذي الدكتور محمد صالحية لما قدّمه من إرشادات بناءة وملاحظات دقيقة منذ بداية العمل وحتى إنجازه.

وفي هذا المقام لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور علي محافظة والدكتور وليد العريض والدكتور نوفان السوارية على تقبلهم مناقشة رسالتي هذه.

كما أسجل عظيم شكري وتقديري إلى كل قريب وصديق كان له فضل العون والمساعدة، وإلى العاملين في جامعتي اليرموك وآل البيت.

وأدعو الله –عزوجل- أن يجزي الجميع عني خير الجزاء

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

المختصرات المستخدمة في الدراسة

المختصرات العربية

ج: جزء

د.ت: دون تاريخ نشر

د.م: دون مكان نشر

ص: صفحة

م: ميلادي

هـ: هجري

المختصرات الإنجليزية

F.O.: Foreign Office.

H.B.M.'s: His Britannic Majesty's

H.H.: His Highness (Sultan)

H.M.: His (Her) Majesty

I.O.R.: India Office Records.

P.: Page.

P.P: Page-page

P.&S.: Political and Secret.

R.F.A.: Rulling Families of Arabia.

R.O.: Records of Oman.

S.A.S.: The Special Air Service.

U.K.: United Kingdom.

U.N.: United Nation.

Vol.: Volume.

المقدمة

حظيت منطقة الخليج العربي في الثلث الأخير من القرن العشرين باهتمام كبير من قبل الباحثين والمؤرخين الذين سبروا صفحات هذه المنطقة، لما لها من أهمية استراتيجية ودينية واقتصادية ولا سيما بعد اكتشاف النفط والغاز فيها في القرن العشرين، وعلى الرغم من أن عدد الدراسات التي تناولت تاريخ الخليج العربي بعامة، أو الدول الخليجية خاصة كبيرة، إلا أن هذه الدراسات ما زالت قليلة بالنسبة لغيرها من المناطق أو الدول.

تحتل عُمان مكانة بارزة في تاريخ الخليج العربي، وذلك لأنه ومنذ نشوء الإسلام فيها وحتى القرن العشرين ظلت تشهد حراكاً تاريخياً متميزاً ارتبط بنشأة وازدهار المذهب الإباضي للدولة الإسلامية. ولقد توج نجاح الحركة الإباضية في بداية القرن السابع عشر بإقامة الإمامة اليعربية (1624-1741م) في عُمان، وكان لهذه الإمامة الفضل في إنهاء الاحتلال البرتغالي وتحرير منطقة شرق أفريقيا.

ومع عصر الاكتشافات الجغرافية تعاقبت على الخليج العربي العديد من القوى الطامعة وهي تتصارع للسيطرة عليه باعتبار أن ذلك سيساعد على التحكم بالمواصلات العالمية بين الشرق والغرب. فظهر البرتغاليون أوائل القرن السادس عشر، وأعقبهم المنافسون الهولنديون في القرن السابع عشر، وفي الوقت نفسه أخذ نشاط الأسطول البريطاني في الهند ومنطقة الخليج العربي بالتزايد، كما بدأ النفوذ الفرنسي يتصاعد في القرن الثامن عشر.

تمكنت بريطانيا في مطلع القرن التاسع عشر من الإشراف على الخطوط البحرية للمحيط الهندي والخليج العربي، واستطاعت بسط سيطرتها على موانئ الهند وجزء كبير من شرق أسيا، وكان اهتمام بريطانيا الأول هو تجارتها، وكان الظهور المبكر لأسطولها البحري وقواتها المسلحة

لحمايـــة ســـفنها وطرقها البحرية التجارية من هجمات القراصنة في أعالي البحار وعلى البعد من ســـواحل العـــرب، ومن أجل هذه الغاية عملت على إقامة علاقات وثيقة مع سلاطين مسقط وشيوخ إمـــارات الـــساحل المتـــصالحة. وكان من مصلحة بريطانيا أن تساعدهم في الحفاظ على سلطاتهم وتقـــوية نفـــوذهم للحفاظ على السلم والاستقرار، وبالتالي تأمين الطرق التجارية التي تسلكها السفن البريطانية.

كانت مسقط أكبر قوة بحرية في منطقة الخليج العربي، ويمكّن موقعها بريطانيا من استخدام أســـطولها التجاري في ترويج بضاعتها في الخليج، وتتميز بموقع هام جعلها مركزاً لتموين السفن القادمة من الهند والذاهبة إليها، ومخزناً هاماً للبضائع يصعب وصول القراصنة على سواحلها. كما اتخـــذت مـــن تحالفها مع سلاطين مسقط قاعدة لضرب القوى الأوروبية التي تحاول السيطرة على الخلـــيج العربـــي وخاصة فرنسا. وتزايدت أهمية مسقط حتى أصبحت تشكل حلقة وصل هامة في الطـــرق مـــن عدن وحتى الكويت، وأصبحت قاعدة مصيرة الجوية ذات أهمية خاصة في المسار الجوي الذي يؤدي إلى الشرق الأقصى. وأخيراً زاد اهتمامها مع ظهور بوادر واحتمالات لاكتشاف الـــنفط والغـــاز فـــيها، وحرصاً على مكانتها والمحافظة على وضعها في بقية دول الخليج العربي وخاصة الكويت.

ويعـــود اهـــتمام الـــباحث بهذا الموضوع إلى الرغبة في كتابة ودراسة عن تاريخ عُمان، وذلـــك لقلـــة الدراســـات والأبحـــاث التـــي تـــناولت تاريخهـــا المعاصـــر. ولقـــد وفـــر نـــشر الوثائـــق البريطانية وسهولة الحصول عليها مادة تاريخية قيمة تغطي تاريخها في الفترة المعاصرة ومـــن جميع الجوانب والمجالات، ولما كان النزاع بين السلطنة والإمامة والدور البريطاني فيه هو

السـمة الـبارزة فـي تلك الفترة، جاء التركيز على تناول هذا الموضوع وإعطائه حقه من البحث والدراسة.

حاولت هذه الدراسة أن تجيب عن مجموعة من الأسئلة الهامة منها:

- ما طبيعة الحكم والسلطة التي كان يتمتع بها كل من السلطان والإمام؟
- ما أسباب ثورة عام 1913م؟ وما أهم مجرياتها؟
- كيف بدأ التدخل البريطاني إلى جانب السلطان؟ وما المساعدات التي قدمتها له؟
- لماذا فشلت المفاوضات السياسية في عام 1915م؟ وكيف تم التوصل إلى اتفاقية السيب عام 1920؟
- لماذا تجدد النزاع بين السلطان والإمام في عام 1955م؟
- ما مدى ونوعية الدعم الذي قدمته الحكومة البريطانية للسلطان؟
- كيف انتهى وجود الإمامة على الأراضي العُمانية؟ وماذا كان مصيرها؟
- كيف استطاعت أن توصل الإمامة صوتها إلى هيئة الأمم المتحدة؟
- مـا هو الموقف البريطاني والسلطاني من بحث قضية عُمان في جلسات الجمعية العامة في الأمم المتحدة؟
- مـا هـي البعـثات واللجان التي انبثقت عن هيئة الأمم وعنيت بقضية عُمان؟ وما أهم ما توصلت إليه؟

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وثبت لقائمة المصادر والمراجع وعدد من الملاحق. أما أهم ما تناولته هذه الفصول فهو كالآتي:

التمهيد: "**السلطنة والإمامة**"، وفيه تناولت منصب السلطان وسلطاته وطريقة إدارته للبلاد، وحدود المنطقة التي تخضع لسيطرته، ثم الوضع المالي والعسكري للسلطنة. كما تناولت الإمامة من حـيث نشأتها وشروطها، والسلطات التي كان يتمتع بها الإمام وكيفية إدارته للبلاد وحدود سلطاتها وأوضاعها المالية والعسكرية. وقدمت عرضاً مختصراً عن بداية النفوذ البريطاني وممثلي الحكومة البريطانية في مسقط.

الفـصل الأول: "**الدور البريطاني في النزاع بين السلطنة والإمامة 1913-1955**"، ومن خلالـه تطرقت إلى الأسباب التي أدت إلى النزاع بين الإمامة والسلطنة في عام 1913، ومجريات الثورة التي قام بها الإمام ضد السلطان، والتدخل البريطاني في النزاع للدفاع عن السلطان، ثم تدخل الحكـومة البـريطانية السياسي الذي أدى إلى عقد اتفاقية السيب في عام 1920. واختتمت الفصل بالحديث عن الأسباب التي دفعت بالسلطان تيمور بن فيصل للتنازل عن عرشه، وأهم الأحداث التي عقبت مرحلة النزاع الأول وذلك على كلا المستويين السلطنة والإمامة.

الفـصل الثاني: "**الدور البريطاني في النزاع بين السلطنة والإمامة 1955-1960**"، وفيه تعرضت إلى الظروف والمواقف التي سبقت تجدد النزاع، ورغبة السلطان في مد سيطرته على كل أرجـاء عُمان وإقصاء الإمامة، ثم المساعدات التي قدمتها بريطانيا له في سبيل تحقيق أهدافه التي كـان مـن أبـرز نتائجها احتلال نزوى عاصمة الإمامة، ثم استمرارها في تقديم كل أنواع الدعم والمـساعدة حتـى تمكـنت مـن القضاء على ثورة الإمام وأتباعه وخروج قادة الإمامة من عُمان ومغادرتهم إلى الدول العربية في بداية عام 1959م.

الفـصل الثالث: "**الموقف البريطاني من بحث النزاع بين السلطنة والإمامة في هيئة الأمم المـتحدة 1960-1965**"، وفيه تناولت البدايات الأولى التي عرضت فيها قضية النزاع على هيئة الأمـم، والمناقشات والمواقف التي برزت في جلسات ودورات الجمعية العامة، وخصوصاً موقف بـريطانيا المعارض لمناقشة مسألة النزاع، ومحاولتها إعاقة جلساتها وعدم السماح لممثلي الإمامة الحـديث أمامهـا، ثم دعوتها الأمين العام لإرسال بعثة (دي ريبينغ) لمعرفة الأوضاع على الساحة العُمانية. وكذلك إحالة القضية إلى اللجنة الرابعة في الجمعية العامة ثم قرارها بتشكيل لجنة خاصة بعُمـان فـي كانون الثاني 1963، وكل ما قامت به اللجنة من أعمال ودراسات ومقابلات ونتائج. وأخيـراً تطرقت إلى الاتصالات التي جرت بين الحكومة البريطانية وممثلي الإمامة بغية الوصول إلى حل سياسي للقضية.

وفي نهاية الدراسة خاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال كتابتها.

تحليل لأهم مصادر البحث ومراجعه

اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيسي على الوثائق البريطانية المنشورة- والموجودة في جامعة آل البيت-، والتي جاءت تحت عنوان سجلات عُمان "Records of Oman"، وهي تضم وثائق وزارة الهند (India Office Records (I. O. R)) ثم وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office (F.O)).

تتكون هذه الوثائق من ثلاثة أقسام، القسم الأول يتكون من سبعة أجزاء وصدر في عام 1988م، وفيها تم التركيز على الجزئين الثاني والثالث حيث اختصت بالشؤون التاريخية من عام 1871م وحتى عام 1947م، وأما القسم الثاني فيتكون من ثلاثة أجزاء، وتم التركيز والاستفادة فيها من الجزئين الثامن والتاسع، وهما مختصان بالشؤون التاريخية من عام 1948 وحتى عام 1960. أما القسم الثالث فيتكون من خمسة مجلدات كل جزء يتناول عاماً واحداً من عام 1961 وحتى عام 1965م.

تكمن أهمية هذه الوثائق باحتوائها على المراسلات التي كانت تتم بين الوكيل السياسي في مسقط والمقيم السياسي في الخليج العربي، أو تلك التي تمت بين ممثلي الحكومة البريطانية في المنطقة مع المسؤولين البريطانيين في الهند أو مع الحكومة البريطانية في لندن. وكان أهم ما جاء في الوثائق هو البرقيات اليومية التي تناولت الأحداث على الساحة العُمانية يوماً بيوم، والمواقف تجاهها، وقرارات الحكومة البريطانية ونصائحها تجاه تلك الأحداث. وكذلك المقابلات الرسمية التي عقدها السلطان مع المسؤولين البريطانيين سواء في عُمان أم في لندن. وضمت أيضاً الرسائل التي كان يتم تبادلها بين الإمام وأتباعه مع الوكلاء السياسيين في مسقط والتي جاء معظمها بنصها كما كتبت باللغة العربية في ذلك الوقت، ثم متابعة أخبار الإمامة وما صدر عن مكاتبها في القاهرة

وبغداد ودمشق. وكان من أهم ما احتوته تلك الوثائق التقارير التي كان يكتبها الوكلاء السياسيون في بدايـــة تعيـــنهم في مسقط عن الأحداث التي حصلت على الساحة العُمانية قبل قدومهم ثم التوصيات التي يقترحون فيها على الحكومة البريطانية دراستها والأخذ بها والعمل على تطبيقها، ويضاف إلى ذلك دراسات وتقارير شاملة عن شؤون القبائل وكل ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إن أهم ما لمسته عند دراسة هذه الوثائق والإطلاع عليها هو الدقة والتصنيف والترتيب في طرحها لمعظم المواضيع وأخيراً وضوحها وسهولة قراءتها والتعامل معها.

وتعد الوثائق التي قام بجمعها وترجمتها محمد بن عبد الله الحارثي تحت عنوان "**موسوعة عُمان –الوثائق السرية**" من المصادر الهامة التي اعتمدت عليها الدراسة، وتكمن أهميتها بما احتوته مـــن معلـــومات مأخوذة من المراجع العربية حول الإمامة، وبما ضمته من ترجمة لعدد كبير من الوثائـــق البريطانية. وكذلك ضمت وثائق عديدة تتعلق بالقضايا الخاصة بالإمامة كالمراسلات بين الإمـــام، وأتباعه والعقود كعقود البيعة للإمام، وكتب الصلح بين العشائر والمشاكل التي تنشأ بينها وقضايا اقتصادية واجتماعية وغيرها، وجميعها ينشر لأول مرة حيث أشار جامعها بذلك.

ومـــن الوثائـــق الهامة الأخرى ما أصدرته دار اليقضة العربية بدمشق بعنوان "عُمان في المحافل الدولية وفي مختلف مراحلها"، وتأتي أهميته من خلال تناوله لعرض قضية عُمان في هيئة الأمم المتحدة منذ بدايتها، والتقرير الخاص الذي أصدرته اللجنة الخاصة بقضية عُمان والذي يحتوي على معلومات قيمة وهامة عن تاريخ عُمان منذ بداية العصر الحديث، وبداية التواجد البريطاني في عُمـــان، وأخيراً التركيز على قضية النزاع بين الإمامة والسلطنة التي تم مناقشتها في أجهزة الأمم المتحدة.

كان من المشاكل التي واجهتني خلال كتابة الدراسة -والتي تغلبت عليها من خلال الإطلاع علـــى الوثائق البريطانية- هي قلة الدراسات والأبحاث المتوفرة في الجامعات الأردنية سواء كانت باللغة العربية أم باللغة الإنجليزية، إذ أن معظم الكتب التي اطلعت عليها كانت تتناول تاريخ عُمان فـــي القرن العشرين بشكل مختصر ولا يغطي معظم الأحداث في تلك الفترة. وكان من أهم الكتب التـــي استفدت منها كتاب "تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر"، والذي جمع فيه جمال زكريا قاسم معظم الكتب التي ألفها عن الخليج العربي، ومن الكتب الجيدة التي استفدت منها دراسة لحسين غـــباش بعـــنوان "عُمـــان الديمقـــراطية الإســـلامية". أما باللغة الإنجليزية فكان أهمها كتاب ألفه Wilkinson بعنوان "The Imamate Tradition of Oman".

التمهيد

السلطنة والإمامة

السلطنة والإمامة

أ. السلطنة

تأســست سلالة حكم (البوسعيد) في عُمان في عام 1744 من قبل أحمد بن سعيد (1744-1783) الــذي يعــد آخر الأئمة المنتخبين، والذين كان مركزهم في مدينة الرستاق، إذ تغير النظام وأصبح حكام مسقط وعُمان يخلفون آبائهم في أسر حاكمة، دون الإجراءات الخاصة بانتخاب الإمام، ولقــد حدث هذا التغير الهام عندما استولى سلطان بن أحمد (1793-1804) على السلطنة في عام 1793 مــن شقيقه سعيد بن أحمد الذي كان قد خلف والده أحمد. ولقد أدى انتقال العاصمة في عام 1784 إلـــى مسقط إلى إضعاف السيطرة الروحية والسياسية التي كانت بحوزة الأسر الحاكمة لدى القبائل الموجودة في المناطق الداخلية لعُمان، كما اتصف الوضع السياسي في مسقط وعُمان بعد وفاة الــسلطان أحمد بالتنافس الشديد بين الأخوة والأبناء والأقارب للاستئثار بالسلطة التي أصبح طابعها سلسلة من حركات التمرد والثورات، والتي مالت إلى الهدوء إلى حد كبير بعد تولي السيد فيصل بن تركي الحكم في عام 1882م، وذلك نتيجة لقيام الحكومة البريطانية بحماية السلاطين ودعمهم ضد أي حركات تحاول إقصائهم عن السلطة[1].

الإدارة

يُعد سلطان مسقط حاكم مستقل، ويمثل أعلى سلطة ويقيم في مسقط، ورغم أن مركزه كان مــسقط، إلا أن معظم السلاطين كانوا يقيمون أكثر أوقاتهم في منطقة ظفار في مدينة صلالة، ولدى الــسلطان مجمــوعة من الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأجنبية مثل بريطانيا وفرنسا (1844)

---

[1] R. O., Vol.: 3, R/15/6/264, from R.E.L Wingate, the Political Agent and H. B. M.'s Counsel, Muscat to the Deputy Political Resident, Bushire, 28/9/1920, P. P. 198, 199, and Ibid., L/P&S/18/B400, confidential memorandum: Muscat 1908-1928, p. 326

وهولندا (1877) والولايات المتحدة الأمريكية (1833)[1]، وسواء تلك التي وقعت في عهد السلطان فيـصل (1888-1913) أم قـبل توليه أو من بعده، وكانت تدار الشؤون المحلية في عهد السلطان فيـصل من قبل مجموعة من الوزراء والمستشارين تم تنظيمها في عهد السلطان تيمور (1913-1932)، إذ تـم إنـشاء مجلس استشاري مكون من عدد من الوزراء يشمل رئيس الوزراء -كان برئاسـة شقيقه نادر- ووزيراً للشؤون الدينية (الأوقاف) ووزيراً للعدل ووزيراً للداخلية، وهم كلهم من العرب وقد طُلب من السلطان إنشاء هذا المجلس في عام 1920 بموجب شروط حددتها الحكومة البريطانية لإعادة بناء نظامه الإداري، ونظرياً يمارس هذا المجلس كل الصلاحيات الإدارية لإدارة شـؤون مسقط، سواء كان السلطان داخل مسقط أم خارجها ويبقى اتخاذ القرارات الهامة كالمتعلقة بأفراد أسرته وإعلان الحرب وعقد المعاهدات بأيدي السلطان، وكون هذا المجلس لم يكن فعالاً في إدارته للبلاد، تم تعيين شخصية بريطانية هو السيد بيرترام توماس (Bertram Thomas) مستشاراً مالياً للسلطان في عام 1925م، ثم أصبح وزيراً للمالية في عام 1926م[2].

يساعد السلطان في إدارة شؤون البلاد مجموعة من الولاة والقضاة الذين يقوم بتعيينهم على المـدن التابعة للسلطنة، كما أن لدى حكومة مسقط العديد من الموظفين بمختلف التخصصات، وأن

---

[1] كان لدى السلاطين العُمانيين معاهدات تجارية موقعه مع فرنسا في عام 1844 والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1833، إضافة إلى الكثير من المعاهدات والاتفاقيات مع الحكومة البريطانية. وهنالك إعلان ميثاق مشترك للتعاون مع هولندا في عام 1877 تحت الإعلان الأنجلو-فرنسي في عام 1862، حيث أعلنت كل من حكومة بريطانيا وفرنسا بالتبادل، الاعتراف المشترك باستقلال سلطان مسقط عن أي انتداب أو قوة أجنبية على مسقط وزنجبار. Ibid., Muscat 1908-1928, P. 317

[2] دونالد هولي، عُمان ونهضتها الحديثة، ترجمة فؤاد حداد وعادل صلاحي، لندن: مؤسسة ستايسي الدولية، 1976، ص 49. ووندل فيليبس، تاريخ عُمان، ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة-مطابع سجل العرب، 1983، ص 179، و Ibid., Muscat 1908-1928, P. 317

الضرائب يتم جمعها مباشرة من قبل الحكومة، وكذلك يتم فحص كل الرخص الصادرة والحصص وكميات البضائع من قبل الحكومة، ويضاف إلى ذلك مسؤوليتها عن ممثلي الحكومات الأجنبية في مـــسقط وعُمـــان، حيث شرعت حكومة مسقط القيام بهذه المهام نيابة عن عُمان بعد مشاوراتها مع الإمام، وكانت كل القضايا المتعلقة بالشؤون القانونية ذات الصبغة الأجنبية المتعلقة بتلك الحكومات تـــتم عبـــر مـــسقط، وإضافة لذلك ظلت حكومة مسقط وحتى عام 1955م هي الوحيدة التي تصدر جوازات السفر للمواطنين، حيث قام الإمام بإصدار جوازات سفر باسمه لرعاياه بعد ذلك العام[1].

الناحية المالية

تقـــع المـــصروفات الخاصة بحكومة السلطان ضمن الميزانية العامة التي يتم تحصيلها من حكـــومة الهند، وتتكون هذه المصروفات الخاصة بمسقط من دعم مخصص للسلطان وتكاليف إقامة ومعاش الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، وتبلغ قيمتها حوالي 82.000 روبية سنوياً من ضمنها 40.000 تـــدفعها زنجبار بموجب الاتفاقية المعقودة معها في عام 1861م. إذ تم التأكيد على أحقية مسقط بهذا المبلغ والعائد السنوي بواسطة الحكومة البريطانية في العام 1871م. ولقد تمت زيادة هذه المبلغ حتى وصل إلى 100 ألف روبية في عام 1912، وذلك تعويضاً للسلطان عن الدخل الذي فقده بعـــد إيقاف مرور تجارة السلاح على سواحل مسقط[2]، ويضاف إلى ذلك كله ما تحصله الدولة من

---

[1] R. O. Vol.: 8, F.O. 1016/203, additions to notes on the tribes of the Sultanate of Muscat and Oman 1951-1952 by Major F.C.L. Chauncy, 30/4/1951, p. 56, and John Townsend, Oman the Making of the Modern State, London; Croom Helm, 1977, p 58.

[2] R. O. Vol.: 3, Muscat 1908-1928, p. 318.

ضـــرائب عـــن طـــريق الجمارك على البضائع الواردة والصادرة من مسقط، والقروض التي يتم اقتراضها من الحكومة البريطانية، ولاحقاً من شركات النفط البريطانية[1].

الحدود

إن حـــدود الـــسيادة لم تكن محددة سواء كان ذلك للسلطنة أم للإمامة، والمناطق التي كانت تحـــت ســـيطرة السلطان تضم مسقط ومطرح، والمنطقة الساحلية الطويلة التي تدعى الباطنة بين الحجـــر الغربي والبحر وشبه الجزيرة الشمالي المعروف باسم روس الجبال ثم الأراضي في جوار رأس الحـــد وأخيراً منطقة ظفار إلى الشرق من حضرموت، إضافة إلى صور وما يحيط بها وإن كانت سيطرة السلطان عليها محدودة في بعض الفترات[2]، وبالنسبة لمنطقة البريمي فإنه منذ احتلال تلك المنطقة من قبل الإمام عزان بن قيس في عام 1869 يوجد فيها والي أو ممثل للسلطان[3].

القوات المسلحة

كانت القوات المسلحة الخاصة بالسلطان قليلة العدد وفقيرة التجهيزات، ولم يكن لديها القدرة على التعامل مع الأحداث التي كانت تقع في مناطق صعبة ووعرة، على العكس في حالة وقوع أي مـــتاعب أو مشاكل في مناطق يسهل الوصول إليها، وقد أدى عدم وجود جهاز مخابرات موثوق به إلـــى إضعاف فعالية هذه القوات، وإن عدم وجود قوة بحرية حديثة وخفيفة لها القدرة على الحركة

---

(1) R. O. Vol.: 8, additions to notes on the tribes of the Sultanate of Muscat and Oman, p. p. 71-74.

(2) شركة الزيت العربية الأمريكية (إدارة العلاقات- شعبة البحث)، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ترجمة جورج رنس، القاهرة: مطبعة مصر، 1952، ص 5.

(3) R. O. Vol.: 8, additions to notes on the tribes of the Sultanate of Muscat and Oman, p. 58.

السريعة أدى إلى استحالة مقدرة حكومة السلطان في مسقط في السيطرة على مسلحي الإمام وأتباعه بدون وجود مساعدة من جهة خارجية[1].

دأب السلاطين طوال تاريخهم على طلب الدعم البحري والعسكري والمالي من الحكومة البريطانية في كفاحهم ضد قبائل عُمان من أجل تحقيق الاستقرار والمحافظة على أنفسهم وسلطتهم، وفي الغالب كان السلاطين يحصلون على هذا الدعم، ولاسيما إذا كان الأمر يتعلق بتهديد المصالح البريطانية في عُمان كما سنرى لاحقاً[2].

ب. الإمامة

قامت أول إمامة إباضية في عُمان[3] عام 132هـ/748م، وتم انتخاب الجلندي بن مسعود إماماً لها، ولقد كان الأئمة من بعده يتولون منصب الإمامة من خلال الانتخاب حسب مجموعة من الشروط يجب توافرها فيمن يرغب في تولي هذا المنصب، فوفقاً للمذهب الإباضي يجب أن يكون الإمام أتقى أهل زمانه وأعلمهم في ميدان الفقه، وأن يكون عادلاً وحكيماً وشجاعاً وشريفاً، وقادراً على نشر العدالة بين الناس، والسهر على حقوقهم ومصالحهم، ولا ينبغي أن يكون الإمام حسوداً

---

(1) R. O. Vol.: 8, F.O. 371/132529 background material on Muscat and Oman, 17/11/1958, P. 27.

(2) R. O. Vol.: 1, R/15/6/245 notes on the tribes of Sultanate of Muscat and Oman by Major, F. C. L. Chauncy, 1951, p XCIV.

(3) للإطلاع حول المذهب الإباضي ونشأته ونشأة الإمامة، انظر: عبد الله بن مسعود أمبوسعيدي، عُمان في عصر الإمامة الإباضية الثانية (177-208هـ/793-893م)، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: جامعة اليرموك، 1995، ص 1-132، وفاروق فوزي عمر، دراسات في تاريخ عُمان، عمان: جامعة آل البيت، 2002، ص 121-139، وعوض خليفات، نشأة الحركة الإباضية، عمان: دار الشعب، 1978، ومهدي طالب هاشم، الحركة الإباضية في المشرق العربي، بغداد: دار العربي، 1981م.

ولا حقوداً ولا بخيلاً ولا متعجلاً ولا مبذراً ولا ماكراً، ولا مقعداً ولا أعمى ولا أبكم أو أصم وغير ذلك[1].

تــتم إجراءات انتخاب الإمام حسب المذهب الإباضي من خلال ثلاثة مراحل، ففي المرحلة الأولـــى تجــري بعــد وفاة الإمام أو خلعه مشاورات بين العلماء حول أسماء الشخصيات المقترح ترشــيحها لهذا المنصب، وفي المرحلة الثانية وعندما تجتمع الصفات المذكورة أعلاه في شخصية واحــدة يتم تقديم المرشح من جانب أحد العلماء ويجب أن يحصل كشرط أساسي على موافقة ستة علمــاء آخــرين على الأقل، وفي المرحلة الثالثة يتم تقديم المرشح الذي تم اختياره والموافقة عليه ليحصل على البيعة من أهل البلاد والتي تجري بحضور العلماء ورؤساء قبائل المنطقة[2].

وفـــي القرن العشرين وهي مرحلة الدراسة تم انتخاب سالم بن راشد الخروصي إماماً في تنوف في شهر أيار عام 1913م، حيث توحدت القبائل العُمانية ولاسيما الهناوية والغافرية إلى جانب الإمام، وخاضت معه ثورة ضد السلطان فيصل بن تركي إلى أن توفي في 21 تموز عام 1920م، حيث تم انتخاب محمد بن عبد الله الخليلي خلفاً له، واستمر في منصب الإمامة إلى أن توفي في عام 1954، حيث خلفه آخر أئمة عُمان الإمام غالب بن علي الهنائي.

السلطة والإدارة

يــشكل الإمـــام الإباضي رأس السلطة في الإمامة، وهو لا يتمتع بمنزلة خاصة ترفعه عن المسلمين، وليس له امتيازات معينة فهو رجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم، وليس له أن

---

[1] حسين عبيد غانم غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية – تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث، ترجمة أنطوان حمصي، بيروت: دار الجديد، 1997، ص 71، 71.

[2] المرجع نفسه، ص 72، 74.

يـــستحل مـــا حرمه الله، فلا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً، ويؤكد العقد بينه وبين المسلمين بأنه هو الأمين على بيت مال المسلمين وعلى دولتهم، وعليه أن لا يحتجب عن الرعية، وأن يرعى رعيته فــلا يغفل عنها، وأن يستشيرها ويطلب منها النصح والإرشاد وفي المقابل عليها الطاعة والالتزام بأوامره وقراراته[1].

يتولى الإمام كونه على معرفة كبيرة بالإحكام الشرعية مهام كبير القضاة، بينما يعين القضاة الآخرين بناءً على مدى معرفتهم الدينية ومدى نفوذهم، وذلك في المدن والقرى التي يوجد فيها ولاة الإمام، ومهمتهم الرئيسية النظر في جميع الأمور وكل المخالفات والنزاعات التي تنشأ بين الأفراد حـــسب أحكـــام الشرع. وكان ينوب عن الإمام الذي يقيم في مدينة نزوى (العاصمة) مجموعة من الـــولاة، وهـــم رجـــال من ذوي النفوذ فيما عدا بعض الحالات حيث يمنح المنصب كمكافأة لزعيم القبـــيلة، ومن واجبات الولاة الدفاع عن المناطق والإشراف على المسؤولين؛ (مثل: جامعو الزكاة، وكتاب الزكاة، وكتاب القضاة، وكتاب السوق، وشرطة السوق والمعلمون وغيرهم) والإدارة عموماً والتأكد من تنفيذ الأحكام، وهم عادة يقيمون في الحصن، وهم مجهزون بالعسكر لمساعدتهم[2].

كـــان يـــساعد الإمام في ممارسة سلطته مجلس شورى، وكان عدد أفراد هذا المجلس 15 عضواً قبل عام 1955، ويرأسه الإمام بنفسه، وأعضاؤه إما وزراء أو مستشارون، ويجتمع المجلس عند اللزوم، وأحياناً مرة كل أسبوع وأحياناً مرة كل شهر، ولا يتخذ الإمام قراراً ما لم يتخذ فيه رأي مجلـــس الـــشورى، وهناك أيضاً المجلس العام الذي يضم أعضاء مجلس الشورى والولاة ورؤساء

---

[1] عمر، المرجع السابق، ص 130، 131.

[2] R. O., Vol.: 1, R/15/6/245, note on the Imam's Administration in the Oman by Major F. C. L. Chauncy, 1951, P. CXXVIII.

المقدمة

حظيت منطقة الخليج العربي في الثلث الأخير من القرن العشرين باهتمام كبير من قبل الباحثين والمؤرخين الذين سبروا صفحات هذه المنطقة، لما لها من أهمية استراتيجية ودينية واقتصادية ولا سيما بعد اكتشاف النفط والغاز فيها في القرن العشرين، وعلى الرغم من أن عدد الدراسات التي تناولت تاريخ الخليج العربي بعامة، أو الدول الخليجية خاصة كبيرة، إلا أن هذه الدراسات ما زالت قليلة بالنسبة لغيرها من المناطق أو الدول.

تحتل عُمان مكانة بارزة في تاريخ الخليج العربي، وذلك لأنه ومنذ نشوء الإسلام فيها وحتى القرن العشرين ظلت تشهد حراكاً تاريخياً متميزاً ارتبط بنشأة وازدهار المذهب الإباضي للدولة الإسلامية. ولقد توج نجاح الحركة الإباضية في بداية القرن السابع عشر بإقامة الإمامة اليعربية (1624-1741م) في عُمان، وكان لهذه الإمامة الفضل في إنهاء الاحتلال البرتغالي وتحرير منطقة شرق أفريقيا.

ومع عصر الاكتشافات الجغرافية تعاقبت على الخليج العربي العديد من القوى الطامعة وهي تتصارع للسيطرة عليه باعتبار أن ذلك سيساعد على التحكم بالمواصلات العالمية بين الشرق والغرب. فظهر البرتغاليون أوائل القرن السادس عشر، وأعقبهم المنافسون الهولنديون في القرن السابع عشر، وفي الوقت نفسه أخذ نشاط الأسطول البريطاني في الهند ومنطقة الخليج العربي بالتزايد، كما بدأ النفوذ الفرنسي يتصاعد في القرن الثامن عشر.

تمكنت بريطانيا في مطلع القرن التاسع عشر من الإشراف على الخطوط البحرية للمحيط الهندي والخليج العربي، واستطاعت بسط سيطرتها على موانئ الهند وجزء كبير من شرق أسيا، وكان اهتمام بريطانيا الأول هو تجارتها، وكان الظهور المبكر لأسطولها البحري وقواتها المسلحة

لحمايــة ســفنها وطرقها البحرية التجارية من هجمات القراصنة في أعالي البحار وعلى البعد من ســواحل العــرب، ومن أجل هذه الغاية عملت على إقامة علاقات وثيقة مع سلاطين مسقط وشيوخ إمــارات الــساحل المتــصالحة. وكان من مصلحة بريطانيا أن تساعدهم في الحفاظ على سلطاتهم وتقــوية نفــوذهم للحفاظ على السلم والاستقرار، وبالتالي تأمين الطرق التجارية التي تسلكها السفن البريطانية.

كانت مسقط أكبر قوة بحرية في منطقة الخليج العربي، ويمكّن موقعها بريطانيا من استخدام أســطولها التجاري في ترويج بضاعتها في الخليج، وتتميز بموقع هام جعلها مركزاً لتموين السفن القادمة من الهند والذاهبة إليها، ومخزناً هاماً للبضائع يصعب وصول القراصنة على سواحلها. كما اتخــذت مــن تحالفها مع سلاطين مسقط قاعدة لضرب القوى الأوروبية التي تحاول السيطرة على الخلــيج العربــي وخاصة فرنسا. وتزايدت أهمية مسقط حتى أصبحت تشكل حلقة وصل هامة في الطــرق مــن عدن وحتى الكويت، وأصبحت قاعدة مصيرة الجوية ذات أهمية خاصة في المسار الجوي الذي يؤدي إلى الشرق الأقصى. وأخيراً زاد اهتمامها مع ظهور بوادر واحتمالات لاكتشاف الــنفط والغــاز فــيها، وحرصاً على مكانتها والمحافظة على وضعها في بقية دول الخليج العربي وخاصة الكويت.

ويعــود اهــتمام الــباحث بهذا الموضوع إلى الرغبة في كتابة ودراسة عن تاريخ عُمان، وذلــك لقلــة الدراســات والأبحــاث التــي تــناولت تاريخهــا المعاصــر. ولقــد وفــر نــشر الوثائــق البريطانية وسهولة الحصول عليها مادة تاريخية قيمة تغطي تاريخها في الفترة المعاصرة ومــن جميع الجوانب والمجالات، ولما كان النزاع بين السلطنة والإمامة والدور البريطاني فيه هو

الـــسمة الـــبارزة فـــي تلك الفترة، جاء التركيز على تناول هذا الموضوع وإعطائه حقه من البحث والدراسة.

حاولت هذه الدراسة أن تجيب عن مجموعة من الأسئلة الهامة منها:

- ما طبيعة الحكم والسلطة التي كان يتمتع بها كل من السلطان والإمام؟
- ما أسباب ثورة عام 1913م؟ وما أهم مجرياتها؟
- كيف بدأ التدخل البريطاني إلى جانب السلطان؟ وما المساعدات التي قدمتها له؟
- لماذا فشلت المفاوضات السياسية في عام 1915م؟ وكيف تم التوصل إلى اتفاقية السيب عام 1920؟
- لماذا تجدد النزاع بين السلطان والإمام في عام 1955م؟
- ما مدى ونوعية الدعم الذي قدمته الحكومة البريطانية للسلطان؟
- كيف انتهى وجود الإمامة على الأراضي العُمانية؟ وماذا كان مصيرها؟
- كيف استطاعت أن توصل الإمامة صوتها إلى هيئة الأمم المتحدة؟
- مـــا هو الموقف البريطاني والسلطاني من بحث قضية عُمان في جلسات الجمعية العامة في الأمم المتحدة؟
- مـــا هـــي البعـــثات واللجان التي انبثقت عن هيئة الأمم وعنيت بقضية عُمان؟ وما أهم ما توصلت إليه؟

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وثبت لقائمة المصادر والمراجع وعدد من الملاحق. أما أهم ما تناولته هذه الفصول فهو كالآتي:

التمهيد: "**السلطنة والإمامة**"، وفيه تناولت منصب السلطان وسلطاته وطريقة إدارته للبلاد، وحدود المنطقة التي تخضع لسيطرته، ثم الوضع المالي والعسكري للسلطنة. كما تناولت الإمامة من حـــيث نشأتها وشروطها، والسلطات التي كان يتمتع بها الإمام وكيفية إدارته للبلاد وحدود سلطاتها وأوضاعها المالية والعسكرية. وقدمت عرضاً مختصراً عن بداية النفوذ البريطاني وممثلي الحكومة البريطانية في مسقط.

الفـــصل الأول: "**الدور البريطاني في النزاع بين السلطنة والإمامة 1913-1955**"، ومن خلالـــه تطرقت إلى الأسباب التي أدت إلى النزاع بين الإمامة والسلطنة في عام 1913، ومجريات الثورة التي قام بها الإمام ضد السلطان، والتدخل البريطاني في النزاع للدفاع عن السلطان، ثم تدخل الحكـــومة البـــريطانية السياسي الذي أدى إلى عقد اتفاقية السيب في عام 1920. واختتمت الفصل بالحديث عن الأسباب التي دفعت بالسلطان تيمور بن فيصل للتنازل عن عرشه، وأهم الأحداث التي عقبت مرحلة النزاع الأول وذلك على كلا المستويين السلطنة والإمامة.

الفـــصل الثاني: "**الدور البريطاني في النزاع بين السلطنة والإمامة 1955-1960**"، وفيه تعرضت إلى الظروف والمواقف التي سبقت تجدد النزاع، ورغبة السلطان في مد سيطرته على كل أرجـــاء عُمان وإقصاء الإمامة، ثم المساعدات التي قدمتها بريطانيا له في سبيل تحقيق أهدافه التي كـــان مـــن أبـــرز نتائجها احتلال نزوى عاصمة الإمامة، ثم استمرارها في تقديم كل أنواع الدعم والمـــساعدة حتـــى تمكـــنت مـــن القضاء على ثورة الإمام وأتباعه وخروج قادة الإمامة من عُمان ومغادرتهم إلى الدول العربية في بداية عام 1959م.

الفصل الثالث: "**الموقف البريطاني من بحث النزاع بين السلطنة والإمامة في هيئة الأمم المتحدة 1960-1965**"، وفيه تناولت البدايات الأولى التي عرضت فيها قضية النزاع على هيئة الأمم، والمناقشات والمواقف التي برزت في جلسات ودورات الجمعية العامة، وخصوصاً موقف بريطانيا المعارض لمناقشة مسألة النزاع، ومحاولتها إعاقة جلساتها وعدم السماح لممثلي الإمامة الحديث أمامها، ثم دعوتها الأمين العام لإرسال بعثة (دي ريبينغ) لمعرفة الأوضاع على الساحة العُمانية. وكذلك إحالة القضية إلى اللجنة الرابعة في الجمعية العامة ثم قرارها بتشكيل لجنة خاصة بعُمان في كانون الثاني 1963، وكل ما قامت به اللجنة من أعمال ودراسات ومقابلات ونتائج. وأخيراً تطرقت إلى الاتصالات التي جرت بين الحكومة البريطانية وممثلي الإمامة بغية الوصول إلى حل سياسي للقضية.

وفي نهاية الدراسة خاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال كتابتها.

تحليل لأهم مصادر البحث ومراجعه

اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيسي على الوثائق البريطانية المنشورة- والموجودة في جامعة آل البـيت-، والتي جاءت تحت عنوان سجلات عُمان "Records of Oman"، وهي تضم وثائق وزارة الهـند (India Office Records (I. O. R)) ثـم وثائـق وزارة الخارجـية البريطانية (Foreign Office (F.O)).

تـتكون هـذه الوثائق من ثلاثة أقسام، القسم الأول يتكون من سبعة أجزاء وصدر في عام 1988م، وفـيها تم التركيز على الجزئين الثاني والثالث حيث اختصت بالشؤون التاريخية من عام 1871م وحتى عام 1947م، وأما القسم الثاني فيتكون من ثلاثة أجزاء، وتم التركيز والاستفادة فيها من الجزئين الثامن والتاسع، وهما مختصان بالشؤون التاريخية من عام 1948 وحتى عام 1960. أمـا القسم الثالث فيتكون من خمسة مجلدات كل جزء يتناول عاماً واحداً من عام 1961 وحتى عام 1965م.

تكمـن أهمية هذه الوثائق باحتوائها على المراسلات التي كانت تتم بين الوكيل السياسي في مـسقط والمقـيم السياسي في الخليج العربي، أو تلك التي تمت بين ممثلي الحكومة البريطانية في المـنطقة مع المسؤولين البريطانيين في الهند أو مع الحكومة البريطانية في لندن. وكان أهم ما جاء فـي الوثائق هو البرقيات اليومية التي تناولت الأحداث على الساحة العُمانية يوماً بيوم، والمواقف تجاهها، وقرارات الحكومة البريطانية ونصائحها تجاه تلك الأحداث. وكذلك المقابلات الرسمية التي عقدها السلطان مع المسؤولين البريطانيين سواء في عُمان أم في لندن. وضمت أيضاً الرسائل التي كـان يتم تبادلها بين الإمام وأتباعه مع الوكلاء السياسيين في مسقط والتي جاء معظمها بنصها كما كتـبت باللغـة العربية في ذلك الوقت، ثم متابعة أخبار الإمامة وما صدر عن مكاتبها في القاهرة

وبغداد ودمشق. وكان من أهم ما احتوته تلك الوثائق التقارير التي كان يكتبها الوكلاء السياسيون في بدايــة تعيــنهم في مسقط عن الأحداث التي حصلت على الساحة العُمانية قبل قدومهم ثم التوصيات التي يقترحون فيها على الحكومة البريطانية دراستها والأخذ بها والعمل على تطبيقها، ويضاف إلى ذلك دراسات وتقارير شاملة عن شؤون القبائل وكل ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إن أهم ما لمسته عند دراسة هذه الوثائق والإطلاع عليها هو الدقة والتصنيف والترتيب في طرحها لمعظم المواضيع وأخيراً وضوحها وسهولة قراءتها والتعامل معها.

وتعد الوثائق التي قام بجمعها وترجمتها محمد بن عبد الله الحارثي تحت عنوان **"موسوعة عُمان –الوثائق السرية"** من المصادر الهامة التي اعتمدت عليها الدراسة، وتكمن أهميتها بما احتوته مــن معلــومات مأخوذة من المراجع العربية حول الإمامة، وبما ضمته من ترجمة لعدد كبير من الوثائــق البريطانية. وكذلك ضمت وثائق عديدة تتعلق بالقضايا الخاصة بالإمامة كالمراسلات بين الإمــام، وأتباعه والعقود كعقود البيعة للإمام، وكتب الصلح بين العشائر والمشاكل التي تنشأ بينها وقضايا اقتصادية واجتماعية وغيرها، وجميعها ينشر لأول مرة حيث أشار جامعها بذلك.

ومــن الوثائــق الهامة الأخرى ما أصدرته دار اليقضة العربية بدمشق بعنوان "عُمان في المحافل الدولية وفي مختلف مراحلها"، وتأتي أهميته من خلال تناوله لعرض قضية عُمان في هيئة الأمم المتحدة منذ بدايتها، والتقرير الخاص الذي أصدرته اللجنة الخاصة بقضية عُمان والذي يحتوي على معلومات قيمة وهامة عن تاريخ عُمان منذ بداية العصر الحديث، وبداية التواجد البريطاني في عُمــان، وأخيراً التركيز على قضية النزاع بين الإمامة والسلطنة التي تم مناقشتها في أجهزة الأمم المتحدة.

كان من المشاكل التي واجهتني خلال كتابة الدراسة -والتي تغلبت عليها من خلال الإطلاع علـى الوثائق البريطانية- هي قلة الدراسات والأبحاث المتوفرة في الجامعات الأردنية سواء كانت باللغة العربية أم باللغة الإنجليزية، إذ أن معظم الكتب التي اطلعت عليها كانت تتناول تاريخ عُمان فـي القرن العشرين بشكل مختصر ولا يغطي معظم الأحداث في تلك الفترة. وكان من أهم الكتب التـي استفدت منها كتاب "تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر"، والذي جمع فيه جمال زكريا قاسم معظم الكتب التي ألفها عن الخليج العربي، ومن الكتب الجيدة التي استفدت منها دراسة لحسين غـباش بعـنوان "عُمـان الديمقـراطية الإسـلامية". أما باللغة الإنجليزية فكان أهمها كتاب ألفه Wilkinson بعنوان "The Imamate Tradition of Oman".

التمهيد

السلطنة والإمامة

السلطنة والإمامة

أ. السلطنة

تأســست سلالة حكم (البوسعيد) في عُمان في عام 1744 من قبل أحمد بن سعيد (1744-1783) الــذي يعــد آخر الأئمة المنتخبين، والذين كان مركزهم في مدينة الرستاق، إذ تغير النظام وأصبح حكام مسقط وعُمان يخلفون آبائهم في أسر حاكمة، دون الإجراءات الخاصة بانتخاب الإمام، ولقــد حدث هذا التغير الهام عندما استولى سلطان بن أحمد (1793-1804) على السلطنة في عام 1793 مــن شقيقه سعيد بن أحمد الذي كان قد خلف والده أحمد. ولقد أدى انتقال العاصمة في عام 1784 إلــى مسقط إلى إضعاف السيطرة الروحية والسياسية التي كانت بحوزة الأسر الحاكمة لدى القبائل الموجودة في المناطق الداخلية لعُمان، كما اتصف الوضع السياسي في مسقط وعُمان بعد وفاة الــسلطان أحمد بالتنافس الشديد بين الأخوة والأبناء والأقارب للاستئثار بالسلطة التي أصبح طابعها سلسلة من حركات التمرد والثورات، والتي مالت إلى الهدوء إلى حد كبير بعد تولي السيد فيصل بن تركي الحكم في عام 1882م، وذلك نتيجة لقيام الحكومة البريطانية بحماية السلاطين ودعمهم ضد أي حركات تحاول إقصائهم عن السلطة[1].

الإدارة

يُعد سلطان مسقط حاكم مستقل، ويمثل أعلى سلطة ويقيم في مسقط، ورغم أن مركزه كان مــسقط، إلا أن معظم السلاطين كانوا يقيمون أكثر أوقاتهم في منطقة ظفار في مدينة صلالة، ولدى الــسلطان مجمــوعة من الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأجنبية مثل بريطانيا وفرنسا (1844)

---

[1] R. O., Vol.: 3, R/15/6/264, from R.E.L Wingate, the Political Agent and H. B. M.'s Counsel, Muscat to the Deputy Political Resident, Bushire, 28/9/1920, P. P. 198, 199, and Ibid., L/P&S/18/B400, confidential memorandum: Muscat 1908-1928, p. 326

وهولندا (1877) والولايات المتحدة الأمريكية (1833)[1]، وسواء تلك التي وقعت في عهد السلطان فيـصل (1888-1913) أم قـبل توليه أو من بعده، وكانت تدار الشؤون المحلية في عهد السلطان فيـصل من قبل مجموعة من الوزراء والمستشارين تم تنظيمها في عهد السلطان تيمور (1913-1932)، إذ تـم إنـشاء مجلس استشاري مكون من عدد من الوزراء يشمل رئيس الوزراء -كان برئاسـة شقيقه نادر- ووزيراً للشؤون الدينية (الأوقاف) ووزيراً للعدل ووزيراً للداخلية، وهم كلهم من العرب وقد طُلب من السلطان إنشاء هذا المجلس في عام 1920 بموجب شروط حددتها الحكومة البريطانية لإعادة بناء نظامه الإداري، ونظرياً يمارس هذا المجلس كل الصلاحيات الإدارية لإدارة شـؤون مسقط، سواء كان السلطان داخل مسقط أم خارجها ويبقى اتخاذ القرارات الهامة كالمتعلقة بأفراد أسرته وإعلان الحرب وعقد المعاهدات بأيدي السلطان، وكون هذا المجلس لم يكن فعالاً في إدارته للبلاد، تم تعيين شخصية بريطانية هو السيد بيرترام ثوماس (Bertram Thomas) مستشاراً مالياً للسلطان في عام 1925م، ثم أصبح وزيراً للمالية في عام 1926م[2].

يساعد السلطان في إدارة شؤون البلاد مجموعة من الولاة والقضاة الذين يقوم بتعيينهم على المـدن التابعة للسلطنة، كما أن لدى حكومة مسقط العديد من الموظفين بمختلف التخصصات، وأن

---

[1] كان لدى السلاطين العُمانيين معاهدات تجارية موقعه مع فرنسا في عام 1844 والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1833، إضافة إلى الكثير من المعاهدات والاتفاقيات مع الحكومة البريطانية. وهنالك إعلان ميثاق مشترك للتعاون مع هولندا في عام 1877 تحت الإعلان الأنجلو-فرنسي في عام 1862، حيث أعلنت كل من حكومة بريطانيا وفرنسا بالتبادل، الاعتراف المشترك باستقلال سلطان مسقط عن أي انتداب أو قوة أجنبية على مسقط وزنجبار. Ibid., Muscat 1908-1928, P. 317

[2] دونالد هولي، عُمان ونهضتها الحديثة، ترجمة فؤاد حداد وعادل صلاحي، لندن: مؤسسة ستايسي الدولية، 1976، ص 49. ووندل فيلبس، تاريخ عُمان، ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة-مطابع سجل العرب، 1983، ص 179، و Ibid., Muscat 1908-1928, P. 317

الضرائب يتم جمعها مباشرة من قبل الحكومة، وكذلك يتم فحص كل الرخص الصادرة والحصص وكميات البضائع من قبل الحكومة، ويضاف إلى ذلك مسؤوليتها عن ممثلي الحكومات الأجنبية في مـسقط وعُمـان، حيث شرعت حكومة مسقط القيام بهذه المهام نيابة عن عُمان بعد مشاوراتها مع الإمام، وكانت كل القضايا المتعلقة بالشؤون القانونية ذات الصبغة الأجنبية المتعلقة بتلك الحكومات تـتم عبـر مـسقط، وإضافة لذلك ظلت حكومة مسقط وحتى عام 1955م هي الوحيدة التي تصدر جوازات السفر للمواطنين، حيث قام الإمام بإصدار جوازات سفر باسمه لرعاياه بعد ذلك العام[1].

الناحية المالية

تقـع المـصروفات الخاصة بحكومة السلطان ضمن الميزانية العامة التي يتم تحصيلها من حكـومة الهند، وتتكون هذه المصروفات الخاصة بمسقط من دعم مخصص للسلطان وتكاليف إقامة ومعاش الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، وتبلغ قيمتها حوالي 82.000 روبية سنوياً من ضمنها 40.000 تـدفعها زنجبار بموجب الاتفاقية المعقودة معها في عام 1861م. إذ تم التأكيد على أحقية مسقط بهذا المبلغ والعائد السنوي بواسطة الحكومة البريطانية في العام 1871م. ولقد تمت زيادة هذه المبلغ حتى وصل إلى 100 ألف روبية في عام 1912، وذلك تعويضاً للسلطان عن الدخل الذي فقده بعـد إيقاف مرور تجارة السلاح على سواحل مسقط[2]، ويضاف إلى ذلك كله ما تحصله الدولة من

---

[1] R. O. Vol.: 8, F.O. 1016/203, additions to notes on the tribes of the Sultanate of Muscat and Oman 1951-1952 by Major F.C.L. Chauncy, 30/4/1951, p. 56, and John Townsend, Oman the Making of the Modern State, London; Croom Helm, 1977, p 58.

[2] R. O. Vol.: 3, Muscat 1908-1928, p. 318.

ضـــرائب عـــن طـــريق الجمارك على البضائع الواردة والصادرة من مسقط، والقروض التي يتم اقتراضها من الحكومة البريطانية، ولاحقاً من شركات النفط البريطانية[1].

الحدود

إن حـــدود الـــسيادة لم تكن محددة سواء كان ذلك للسلطنة أم للإمامة، والمناطق التي كانت تحـــت ســـيطرة السلطان تضم مسقط ومطرح، والمنطقة الساحلية الطويلة التي تدعى الباطنة بين الحجـــر الغربي والبحر وشبه الجزيرة الشمالي المعروف باسم روس الجبال ثم الأراضي في جوار رأس الحـــد وأخيراً منطقة ظفار إلى الشرق من حضرموت، إضافة إلى صور وما يحيط بها وإن كانت سيطرة السلطان عليها محدودة في بعض الفترات[2]، وبالنسبة لمنطقة البريمي فإنه منذ احتلال تلك المنطقة من قبل الإمام عزان بن قيس في عام 1869 يوجد فيها والي أو ممثل للسلطان[3].

القوات المسلحة

كانت القوات المسلحة الخاصة بالسلطان قليلة العدد وفقيرة التجهيزات، ولم يكن لديها القدرة على التعامل مع الأحداث التي كانت تقع في مناطق صعبة ووعرة، على العكس في حالة وقوع أي مـــتاعب أو مشاكل في مناطق يسهل الوصول إليها، وقد أدى عدم وجود جهاز مخابرات موثوق به إلـــى إضعاف فعالية هذه القوات، وإن عدم وجود قوة بحرية حديثة وخفيفة لها القدرة على الحركة

---

(1) R. O. Vol.: 8, additions to notes on the tribes of the Sultanate of Muscat and Oman, p. p. 71-74.

(2) شركة الزيت العربية الأمريكية (إدارة العلاقات- شعبة البحث)، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ترجمة جورج رنس، القاهرة: مطبعة مصر، 1952، ص 5.

(3) R. O. Vol.: 8, additions to notes on the tribes of the Sultanate of Muscat and Oman, p. 58.

السريعة أدى إلى استحالة مقدرة حكومة السلطان في مسقط في السيطرة على مسلحي الإمام وأتباعه بدون وجود مساعدة من جهة خارجية[1].

دأب السلاطين طوال تاريخهم على طلب الدعم البحري والعسكري والمالي من الحكومة البريطانية في كفاحهم ضد قبائل عُمان من أجل تحقيق الاستقرار والمحافظة على أنفسهم وسلطتهم، وفي الغالب كان السلاطين يحصلون على هذا الدعم، ولاسيما إذا كان الأمر يتعلق بتهديد المصالح البريطانية في عُمان كما سنرى لاحقاً[2].

ب. الإمامة

قامت أول إمامة إباضية في عُمان[3] عام 132هـ/748م، وتم انتخاب الجلندي بن مسعود إماماً لها، ولقد كان الأئمة من بعده يتولون منصب الإمامة من خلال الانتخاب حسب مجموعة من الشروط يجب توافرها فيمن يرغب في تولي هذا المنصب، فوفقاً للمذهب الإباضي يجب أن يكون الإمام أتقى أهل زمانه وأعلمهم في ميدان الفقه، وأن يكون عادلاً وحكيماً وشجاعاً وشريفاً، وقادراً على نشر العدالة بين الناس، والسهر على حقوقهم ومصالحهم، ولا ينبغي أن يكون الإمام حسوداً

---

(1) R. O. Vol.: 8, F.O. 371/132529 background material on Muscat and Oman, 17/11/1958, P. 27.

(2) R. O. Vol.: 1, R/15/6/245 notes on the tribes of Sultanate of Muscat and Oman by Major, F. C. L. Chauncy, 1951, p XCIV.

(3) للإطلاع حول المذهب الإباضي ونشأته ونشأة الإمامة، انظر: عبد الله بن مسعود أمبوسعيدي، عُمان في عصر الإمامة الإباضية الثانية (177-208هـ/793-893م)، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: جامعة اليرموك، 1995، ص 1-132، وفاروق فوزي عمر، دراسات في تاريخ عُمان، عمان: جامعة آل البيت، 2002، ص 121-139، وعوض خليفات، نشأة الحركة الإباضية، عمان: دار الشعب، 1978، ومهدي طالب هاشم، الحركة الإباضية في المشرق العربي، بغداد: دار العربي، 1981م.

ولا حقوداً ولا بخيلاً ولا متعجلاً ولا مبذراً ولا ماكراً، ولا مقعداً ولا أعمى ولا أبكم أو أصم وغير ذلك[1].

تــتم إجراءات انتخاب الإمام حسب المذهب الإباضي من خلال ثلاثة مراحل، ففي المرحلة الأولــى تجــري بعــد وفاة الإمام أو خلعه مشاورات بين العلماء حول أسماء الشخصيات المقترح ترشــيحها لهذا المنصب، وفي المرحلة الثانية وعندما تجتمع الصفات المذكورة أعلاه في شخصية واحــدة يتم تقديم المرشح من جانب أحد العلماء ويجب أن يحصل كشرط أساسي على موافقة ستة علمــاء آخــرين على الأقل، وفي المرحلة الثالثة يتم تقديم المرشح الذي تم اختياره والموافقة عليه ليحصل على البيعة من أهل البلاد والتي تجري بحضور العلماء ورؤساء قبائل المنطقة[2].

وفــي القرن العشرين وهي مرحلة الدراسة تم انتخاب سالم بن راشد الخروصي إماماً في تنوف في شهر أيار عام 1913م، حيث توحدت القبائل العُمانية ولاسيما الهناوية والغافرية إلى جانب الإمام، وخاضت معه ثورة ضد السلطان فيصل بن تركي إلى أن توفي في 21 تموز عام 1920م، حيث تم انتخاب محمد بن عبد الله الخليلي خلفاً له، واستمر في منصب الإمامة إلى أن توفي في عام 1954، حيث خلفه آخر أئمة عُمان الإمام غالب بن علي الهنائي.

السلطة والإدارة

يــشكل الإمــام الإباضي رأس السلطة في الإمامة، وهو لا يتمتع بمنزلة خاصة ترفعه عن المسلمين، وليس له امتيازات معينة فهو رجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم، وليس له أن

---

[1] حسين عبيد غانم غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية – تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث، ترجمة أنطوان حمصي، بيروت: دار الجديد، 1997، ص 71، 71.

[2] المرجع نفسه، ص 72، 74.

يـستحل مـا حرمه الله، فلا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً، ويؤكد العقد بينه وبين المسلمين بأنه هو الأمين على بيت مال المسلمين وعلى دولتهم، وعليه أن لا يحتجب عن الرعية، وأن يرعى رعيته فـلا يغفل عنها، وأن يستشيرها ويطلب منها النصح والإرشاد وفي المقابل عليها الطاعة والالتزام بأوامره وقراراته[1].

يتولى الإمام كونه على معرفة كبيرة بالإحكام الشرعية مهام كبير القضاة، بينما يعين القضاة الآخرين بناءً على مدى معرفتهم الدينية ومدى نفوذهم، وذلك في المدن والقرى التي يوجد فيها ولاة الإمام، ومهمتهم الرئيسية النظر في جميع الأمور وكل المخالفات والنزاعات التي تنشأ بين الأفراد حـسب أحكـام الشرع. وكان ينوب عن الإمام الذي يقيم في مدينة نزوى (العاصمة) مجموعة من الـولاة، وهـم رجـال من ذوي النفوذ فيما عدا بعض الحالات حيث يمنح المنصب كمكافأة لزعيم القبـيلة، ومن واجبات الولاة الدفاع عن المناطق والإشراف على المسؤولين؛ (مثل: جامعو الزكاة، وكتاب الزكاة، وكتاب القضاة، وكتاب السوق، وشرطة السوق والمعلمون وغيرهم) والإدارة عموماً والتأكد من تنفيذ الأحكام، وهم عادة يقيمون في الحصن، وهم مجهزون بالعسكر لمساعدتهم[2].

كـان يـساعد الإمام في ممارسة سلطته مجلس شورى، وكان عدد أفراد هذا المجلس 15 عضواً قبل عام 1955، ويرأسه الإمام بنفسه، وأعضاؤه إما وزراء أو مستشارون، ويجتمع المجلس عند اللزوم، وأحياناً مرة كل أسبوع وأحياناً مرة كل شهر، ولا يتخذ الإمام قراراً ما لم يتخذ فيه رأي مجلـس الـشورى، وهناك أيضاً المجلس العام الذي يضم أعضاء مجلس الشورى والولاة ورؤساء

---

[1] عمر، المرجع السابق، ص 130، 131.

[2] R. O., Vol.: 1, R/15/6/245, note on the Imam's Administration in the Oman by Major F. C. L. Chauncy, 1951, P. CXXVIII.

العـــشائر، وينعقد هذا المجلس حينما يرى الإمام ضرورة انعقاده، ويتدارس هذا المجلس المواضيع التـــي يعرضـــها الإمـــام علـــيه، وأن القرارات الهامة لا تؤخذ إلا بعد أن يستشير رؤساء العشائر عشائرهم[1].

الناحية المالية

أن العديـــد مـــن الممتلكات تعود ملكيتها إلى الإمامة؛ وإيراداتها توضع في بيت المال الذي يهـــدف إلى الحفاظ على الإدارة الرسمية في كل المناطق، وتشكل الزكاة سواء على المحاصيل أم علـــى الماشـــية أم علـــى بعـــض الصناعات المصدر الرئيسي لبيت المال، وكذلك يتم جمع بعض الضرائب كضريبة السوق التي تؤخذ على المبيعات في الأسواق.

القوات العسكرية

لـــيس لـــدى الإمام أي جيش نظامي، ولكنه يوظف حوالي 200 عسكري يعملون كشرطة للقـــرى، ولحمايـــة الحصون في كافة المناطق، ولمساعدة الولاة والقضاة في واجباتهم، ولحمايتهم وحماية نفسه كذلك، وتشكل القبائل بما لديها من سلاح الدعامة الأساسية للقوات التي يحتاجها الإمام في حروبه، والتي غالباً ما تكون جاهزة في حالة الطلب[2].

والقبائل التي تدعم الإمام كثيرة أهمها الحارث وبنو هنأه وبنو غافر والحبوس وبنو حضرم والحجـــريون وبـــنو حـــراص والعبريون وبنو جابر وبنو خروص وبنو نبهان والكنود والمحاريق

---

[1] عُمان في المحافل الدولية، النص الكامل لتقرير اللجنة الخاصة بقضية عُمان التابعة لهيئة الأمم المتحدة، دمشق: دار اليقضة العربية، 1966، ص 158.

[2] R. O., Vol.: 1, R/15/6/245, note on the Imam's administration in the interior of Oman by Major F. C. L. Chanuncy, 1951, P. CXXVIII.

والمساكره والمشارقة والرحبيون وبنو رواحه والسيابيون والمعاول وغيرهم[1]. ولا بد من الإشارة أن معظـــم قبائل مسقط وعُمان مهما كان مذهبها -سنة أو إباضية- كانت تنقسم منذ الحرب الأهلية في عُمان في عام 1723م إلى فئتين سياسيتين كبيرتين هما: غافرية وهناوية[2].

وقد كانت هذه القبائل على الدوام تناصب بعضها بعضاً الكراهية والعنف، وكانت أول مرة تجـــتمع فـــيها وتتفق عندما أعلنت وقوفها في المناطق الداخلية إلى جانب الإمام في ثورة 1913-1920. وعلـــى الرغم من ظهور الميل إلى الانفصال والاستقلالية أحياناً، إلا أن هناك عاملين ظلا يرجحان كفة الوحدة والاندماج وهما قانون الشريعة الإسلامية وهو مقبول من قبل الجميع وفي كل أرجاء البلاد، وثانيهما الحاجة الاقتصادية الضاغطة على حياة الناس في كل مكان[3]، وأستطيع أن أضيف عاملاً آخر وهو رفض الوجود البريطاني وتحكمه بحكومة السلطان وحركة التجارة وحظر السلاح، وإدخال المحرمات كالخمر والدخان والموسيقى إلى بلادهم.

الحدود

يمـــتد تأثيـــر الإمـــام على جميع مناطق القبائل التي تدعمه، ويمكن تحديدها بشكل عام من الحـــدود الجنوبـــية لمـــنطقة الظاهرة في شمال غربي السلطنة، وعلى امتداد الحافة الجبلية غربي

---

(1) Ibid., P. CXXIX.
Ibid., P. CXXVII.

(2) R. O. Vol.: 1, R/15/6/245, note on the tribes of the Sultanate of Muscat and Oman by Major F. C. L. Channcy, 1951, P. XCIII.

وللإطلاع على القبائل العُمانية وأهم المعلومات المتعلقة بها انظر: محمد إسماعيل دشتي وأحمد العقيل، تاريخ الخليج والكويت وإيران والإمارات والجزيرة العربية وعُمان، دمشق: دار المحبة، بيروت: دار آية، 2005، ص 423-449.

(3) R. O. Vol.: 8, additions to notes on the tribes of the Sultanate of Muscat and Oman, P. 55.

وشـــرقي الحجـــر إلى قرب الساحل في الشرقية وجعلان، ويمتد جنوباً إلى صحراء الربع الخالي وشمالاً إلى أراضي القبائل التي تدعم السلطان[1].

النفوذ البريطاني في عُمان

تذرعت بريطانيا بالعديد من الحجج للسيطرة على منطقة الخليج بصفة عامة وعُمان بصفة خاصة، فقد اتخذت من محاربة القراصنة ومحاولتها التصدي لتجارة الرقيق، وحماية القوى الحاكمة ومـــساعدتها ذرائع تخفي من ورائها الهدف الحقيقي لها وهو فرض سيطرتها الاستعمارية، وابتلاع مـــنطقة الخلـــيج العربي والقضاء على أي قوة محلية، يمكن أن تظهر وتقف ضد تحقيق أطماعها وأمانيها. وكان اهتمام بريطانيا بعُمان في أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر يعود لأســـباب عديـــدة أهمها؛ الموقع الاستراتيجي لعُمان، والذي أخذ يتضح بشكل لا جدال فيه بالنسبة للطرق المؤدية إلى الهند ولسلامة أمن أساطيلها في المنطقة[2].

كانـــت مـــسقط أكبـــر قـــوة بحرية في منطقة الخليج، ويمكّن موقعها بريطانيا من استخدام أســـطولها الـــتجاري في ترويج تجارة الهند في منطقة الخليج، علاوة على أن مسقط كانت مركزاً يمون السفن القادمة من الهند والذاهبة إليها بالماء العذب والفحم الحجري والطعام. وهذا فضلاً عن كونها مخزناً هاماً للبضائع يصعب وصول القراصنة إلى سواحلها، كما أرادت بريطانيا التحالف مع مـــسقط مـــن أجـــل ضـــرب القـــوى المنافـــسة التـــي تحـــاول الـــسيطرة على الخليج العربي،

---

[1] R. O. Vol.: 1, R/15/6/245, note on the Imam's Administration in the interior of Oman by Major F. C. L. Channcy, 1951, P. CXXVII.

[2] مديحة أحمد درويش، سلطنة عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، جدة: دار الشروق، 1982م، ص166، 167.

ولا سيما فرنسا التي كانت تعمل من أجل تحقيق أطماعها في منطقة الخليج والأملاك البريطانية في الهند[1].

قامـت بريطانيا في سبيل تحقيق هذه المصالح بعقد مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات مع حكام عُمان كان أبرزها:

1. معاهـدة عـام 1798م: وقعـت هذه المعاهدة بين السيد سلطان بن أحمد وشركة الهند الشرقية البريطانية، وقد تكونت هذه المعاهدة من سبعة مواد، اختصت المادة الأولى والثانية فيهما بإرساء علاقـات الـصداقة والمودة بين حكومة مسقط وحكومة الهند، في حين تضمنت المواد الأخرى العمـل على عرقلة النفوذ الفرنسي في مسقط، إذ تعهد السلطان بأن يطرد الفرنسيين والهولنديين من خدمته، ويمنعهم من تأسيس وإقامة أي مراكز لهم داخل موانئه، بينما يسمح للسفن البريطانية، كما تعهد في المادة الخامسة بأن يقف إلى جانب السفن البريطانية إذا ما نشب صراع بينها وبين السفن الفرنسية في مياهه، وكان أهم ما نصت عليه المعاهدة هو السماح للبريطانيين بإنشاء وكالة تجارية، ومنح التسهيلات العسكرية للبحرية البريطانية في ميناء بندر عباس[2].
2. معاهدة عام 1800م: تضمنت هذه المعاهدة مادتين: الأولى تعيد التأكيد على ما جاء في اتفاقية عام 1798م، والثانية السماح لشخصية بريطانية هي الدكتور بوغل (Bogle) أن يقيم في مسقط بصفة مستديمة نيابة عن الشركة البريطانية، ويكون وكيلاً يتم عن طريقة الاتصال بين الدول[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 166، 167.

[2] المرجع نفسه، ص 173-175.

[3] المرجع نفسه، ص 176-177.

3. اتفاقـيات الأعـوام 1822، 1839، و1845، 1873: وتـضم بنود هذه الاتفاقيات في مجملها الاتفـاق علـى إلغاء تجارة الرقيق، وحق بريطانيا في مراقبة هذه التجارة ومنعها بكل الوسائل، إضافة إلى تنظيم أمور التجارة والرعايا البريطانيين في مسقط[1].

4. معاهـدة عـام 1854م: وبموجبها تنازل السلطان سعيد بن سلطان عن جزر كوريا موريا إلى الملكة فكتوريا (Victoria) لتكون ملكاً لها ولورثتها ولحلفائها من بعدها[2].

5. في العام 1861م: وعلى أثر خلاف بين الأخوين ثويني وماجد -أبناء السلطان سعيد حيث كان يـسيطر ثويني على مسقط وماجد على زنجبار- على السلطة، قام ثويني بتجهيز حملة عسكرية لضم زنجبار إلى سلطته، ولكن الحكومة البريطانية تدخلت ومنعت الحملة، ودعت إلى التحكيم في المسألة، وقد توصلت لجنة التحكيم إلى فصل الأجزاء الأفريقية من السلطنة عن الأجزاء الأسيوية، ويبقى ماجد حاكماً على زنجبار والممتلكات الأفريقية، كما يبقى ثويني حاكماً على مسقط على أن يدفع حاكم زنجبار لمسقط مبلغاً سنوياً قيمته 40 ألف روبية[3].

6. فـي عـام 1862م، صـدر التصريح البريطاني الفرنسي المشترك والذي أعلنت فيه كل من الدولتين تعهدها باحترام استقلال كل من مسقط وزنجبار[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص 178، 189، وج. ج. لوريمر، دليل الخليج العربي، ج: 6، ترجمة حكومة قطر، القسم التاريخي، الدوحة: مطابع علي بن علي، د.ت، ص 3574-3580، وخالد بن محمد القاسمي، عُمان ومسيرة التحدي، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، ج: 3، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 49.

[2] درويش، المرجع السابق، ص 192.

[3] المرجع نفسه، ص 194، 195، وخالد يحيى العزي، الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عُمان، بغداد: مطبعة الاقتصاد، 1986، ص 128-130.

[4] درويش، المرجع السباق، ص 197.

7. معاهدات عام 1891م:في المعاهدة الأولى تم إلغاء بعض ما ورد في اتفاقية عام 1839م فيما يتعلق بالقضايا التجارية والرعايا البريطانيين في عُمان، وتم تغيير وإضافة مواد جديدة فيما يتعلق بـذلك[1]. وفي المعاهدة الثانية تعهد السلطان عن نفسه وورثته من بعده بأن لا يتنازل أو يبيع أو يـرهن أو يـسمح باحتلال أي جزء من أراضيه في مسقط أو عُمان لغير الحكومة البريطانية[2]. وفـي المعاهدة الثالثة وقع اتفاق يقضي بمنع مرور الأسلحة من الهند إلى مسقط والعكس، وكذلك إلـى إيران، وسمح للقوات البريطانية بالعمل في المياه الإقليمية الخاصة بمسقط وعُمان للسيطرة علـى هذه التجارة. وقد مضت هذه الجهود قدماً حيث تمت الموافقة في عام 1903 على أن تقوم السفن البريطانية والإيطالية بتفتيش السفن العُمانية في أعالي البحار بحثاً عن الأسلحة المهربة[3].

وفـي سبيل السيطرة التامة على تجارة الأسلحة تم التوصل إلى مجموعة من الترتيبات بين الحكـومة البريطانية والسلطان في عام 1912، تضمنت أن يقوم السلطان بإنشاء مستودع للأسلحة والذخائر الواردة إلى مسقط ويكون تحت رقابة مشددة، ويكون هذا المستودع تحت مسؤولية شخص من طرف السلطان يضع فيه ثقة مطلقة، وأي معاملة تخليص لأية شحنة من الأسلحة والذخائر يجب أن تـتم وفق تصريح خاص وتحت إشراف دقيق، وأن يوقع على أوراق المعاملة النهائية السلطان بنفـسه، ويـتم إصـدار هذه التصاريح بعد التأكد من الجهة التي سوف تشتري أو تشحن إليها هذه

[1] المرجع نفسه، ص 199-212.

[2] المرجع نفسه، ص 213-214.

[3] R.O. Vol.: 3, Muscat 1908-1928, P.P. 318, 319. العزي، المرجع السابق، ص 134، 134.

الأسلحة والذخائر، ويجب أن تكون جهة رسمية يمكن معرفة كيفية التعامل القانوني معها، ولا يمكن أن تصدر تصاريح الشحن والبيع لتجار أسلحة عاديين[1].

ومن أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدها السلطان سعيد بن تيمور مع الحكومة البريطانية ما يأتي:

1. 1937م: اتفاقية بين السلطان والشركة البريطانية للبدء والتنقيب عن النفط، ومعاهدة تجارة وملاحة.
2. 1951م: معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وسلطان مسقط وعُمان المرفقة برسائل متبادلة.
3. 1953م: معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين الهند ومسقط.
4. 1958م: تبادل رسائل بين المملكة المتحدة وسلطان مسقط وعُمان تتعلق بقوى السلطان المسلحة، وبالطيران المدني -تأجير قاعدة مصيره- وتمركز القوى الجوية البريطانية وبالتنمية الاقتصادية في مسقط وعُمان[2].

ممثلو الحكومة البريطانية في مسقط

منذ منتصف القرن الثامن عشر كان يمثل شركة الهند الشرقية (British East India Company) سمسار (Broker) في مسقط، وفي العام 1800 توصل النقيب جون مالكولم (John

---

[1] Ibid., P. P. 319, 320.

وللمزيد عن إنشاء مستودع الأسلحة واللوائح المنظمة له انظر: سعيد بن سالم بن محمد المانعي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862-1913)، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: جامعة اليرموك، 2005، ص 196-198.

[2] عُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 166، 167، وللإطلاع على نصوص الاتفاقيات والمعاهدات باللغة الإنجليزية من عام 1898 وحتى عام 1953، انظر: R. O., Vol.: VI, P.P 307-578.

(Malcolm) نيابة عن الشركة إلى اتفاقية مع السلطان تقضي بأن تمثلها في المستقبل شخصية بريطانية محترمة حتى تبقى العلاقة بين الطرفين راسخة ووطيدة، وقد تم تعيين مساعد طبيب جراح وهو بوغل (A. H. Bogle) ممثلاً في مسقط في عام 1800م. وفي عام 1840م جرت محاولة ثانية من أجل ضمان تمثيل دائم في مسقط بتعيين النقيب اتكينز هاميرتون (Atkins Hamerton) ممثلاً في مسقط، وعندما قام السلطان سعيد في عام 1843 بنقل عاصمته إلى زنجبار ذهب النقيب معه[1].

وفي عام 1858م تسلم التاج البريطاني حكومة الهند من شركة الهند الشرقية البريطانية، وحمل الحاكم العام لقب نائب الملك (Viceroy)، ومن هنا رأت حكومة الهند أن يكون لها ممثل مقيم في مسقط وزنجبار، حيث تم تعيين الملازم بنغلي (Pengelley) وكيلاً سياسياً في مسقط في عام 1861م. ومن هنا أصبحت حكومة الهند تمارس سيطرتها على مسقط من خلال الوكيل السياسي (Political Agent) الذي تعود مرجعيته إلى المقيم السياسي (Political Resident) في بوشهر (إيران) إلى أن استقلت الهند في عام 1947 حيث تم نقل مقره إلى البحرين، وخضعت الدول الخليجية لإشراف مكتب الكومنولث في المملكة المتحدة، وبعد ذلك بسنة تم إتباعها للخارجية البريطانية، وألغي لقب الوكيل السياسي في العام 1947 وأصبح قنصلاً (Consul) ثم تغير في عام 1952م، وأصبح قنصلاً عاماً (Consul General)[2].

---

[1] R. O., Vol.: 1, Editor' Introduction, P. VII

[2] Ibid., P. VIII.

الفصل الأول

الدور البريطاني في النزاع بين السلطنة والإمامة

1955-1913

أسباب ثورة 1913

بيّن الإمام سالم بن راشد الخروصي في رسائله إلى الوكيل السياسي البريطاني الرائد نوكس (S. G. Knox) أن هدف قيام الناس على السلطان هو عدم الرضا عن سياسته المخالفة للشرع الإسلامي، وما أحدثه على الإسلام من تلك المخالفات، وارتكاب النواهي، وإغراء الناس والقبائل ببعضها البعض، مما أدى إلى تفشي الفساد في البلاد، وانتهاك الحرمات، وسفك الدماء، وتعطيل الحدود وضياعها. ودعا الأمة وعلماءها إلى الاجتماع والعمل على خلع سلطانهم الذي أبى أن يعتزل، وأصر على الاستمرار في سياسته وأفعاله، فاجتمع رأيهم على القيام بهذه النهضة المباركة (الثورة) بهدف إصلاح أحوال البلاد وإحلال العدل ودفع الظلم[1]. ومما جاء في رسائل الإمام: "إن أمة عُمان اتفقت واجتمعت على خلع سلطانها السابق فيصل بن تركي، ونصب سلطان جديد لها، وأخذت منه العهود والمواثيق على القيام بمصالح البلاد، وتأمين العباد والسير بقانون شريعتها الغراء، وعملاً بتعاليم دينها الإسلامي الحنيف"[2].

وتشير الوثائق البريطانية إلى دوافع متعددة لهذه الثورة كالآتي:

1. **التأثير والدعاية الألمانية:** فخلال قيام الثورة كان العملاء الألمان في كل من دار السلام والبحرين على صلة مع الثوار العُمانيين، وكان يعتقد أنه في حين اتفق السيد تيمور مع

---

[1] R. O., Vol.: 2, R/15/6/42, further reports on the internal situation with translation of letters from rebel leaders, P.P. 730, 742-746.

[2] Ibid., P. 747.

البريطانيين اتفق العثمانيون مع الألمان، الذين قالوا إنهم يحاربون من أجل الإسلام[1]. ومما يـؤكد ذلـك الـزيارات التـي قام بها إلى مسقط عدد من المبعوثين الأتراك من البصرة وأسـطنبول خلال شهر تموز عام 1913 لنشر الدعاية الموالية لألمانيا محلياً، وكان وكيل مـسقط للعمـلاء الألمان في دار السلام هو الشيخ سعيد بن ناصر الكندي، كما أن عميلين ألمانيـين وصلا في شهر حزيران من دار السلام إلى صور، ومن هناك تجولا في المنطقة الشرقية وزارا الشيخ عيسى بن صالح، ويقال أنهما وزعا الأموال على قبيلته[2].

وكذلك أشارت التقارير البريطانية إلى أن الإمام وعظ أتباعه بأن الألمان يحاربون مع تركيا بجانب الإسلام، وأن عليهم القتال ضد أعداء تركيا[3]، وتشير كذلك إلى أن الوكلاء الألمان قد قدّموا للإمـام مـبلغ أربعة آلاف دولار بواسطة الشيخ عيسى بن صالح في عام 1914، من قبل شخص يدعى حبيب بن سليم من بلدة المتهدمات، وهو عميل ألماني معروف بأنه أمضى سنوات عديدة في الكونغو، وأنه أرسلت رسالة للإمام تبين أنهم سيعرضون عليه مبالغ إضافية مقابل إثارة المشاكل في مـسقط ضد الإنجليز، ثم تقديم المساعدة للألمان عندما يسيطرون على مسقط، إلا أن الإمام لم يرد على الرسالة ولم يقبل المبلغ السابق[4].

---

(1) R.O., Vol.: 3, Saiyid Taimur Bin Faisal 1913-1931, P. 9.

وعبد العزيز عبد الغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899-1947، دراسة وثائقية، الرياض: دار المريخ، 1981، ص 195.

(2) R. O., Vol.: 3, R/15/6/45, detailed report on the Imam rising, 25/1/1915, P. 51.

(3) R. O., Vol.: 3, R/15/6/45, Telegram from Benn to Knox, Bushire, 12/1/1915, P. P. 40, 41.

(4) R. O., Vol.: 3, R/15/6/46, from Benn to the Foreign Secretary of the Government of India in the Foreign and Political Department, enclosure: C, 25/5/1915, P.P 80, 81.

2. **الصبغة الدينية**: تعتبر هذه هي المرة الأولى التي تثور فيها القبائل لأسباب دينية، إذ تزامن إعلان الحرب ضد الدولة العثمانية (وهي أمة إسلامية) مع الخبر الذي أحاط بُعمان، وهو أن ألمانـيا قد احتضنت الإسلام، وأن إمبراطورها اعتنق الإسلام مما ساعد على تحفيز أتباع الإمام، وإن خمسين شخصاً من أتباع الإمام قد ارتدوا لباس اللون الأبيض، واتخذوه ليكون شعاراً لهم. وقد أفاد أحد الجرحى الثوار المأسورين على أنه يحارب من أجل الدين، وذلك ما يؤكد على الصبغة الدينية للثورة[1].
3. **طـريقة تولـي السلطة**: إن الحاكم وفقاً للمذهب الإباضي يجب أن يتم اختياره بالانتخاب، وبالتالـي فهـم يعتبـرون السلاطين الذين لم يتم توليهم بالانتخاب بمثابة من سلب السلطة بطريقة غير شرعية[2].
4. **شخـصية الـسلاطين وطبيعة حكمهم**: فلقد تدهورت شخصيات السلاطين بصفة مستمرة، وبالتالي فإن الإدعاءات للقبائل العُمانية بأن السلاطين أصبحوا غير مناسبين للحكم كان لها ما يبررها، كما أن طبيعة الحكم كانت فاسدة، وكان السلطان بنفسه مسؤولاً ومسيطراً على الأمور كافة، وبالتالي فإن مكافحة ما يعتبره العرب أسوأ أنواع الفساد كان غائباً بالكامل[3].
5. **التنافس القبلي**: إن من الأسباب الرئيسية لعدم الرضا والثورة هو استمرار التنافس التقليدي القديم في عُمان بين أهل القبلي وأهل الشمالي، وهي القبائل الجنوبية ذات الأصول اليمنية، والقبائل الشمالية المنحدرة من نزار بن معاذ والتي تمثلها في عُمان على التوالي مجموعتا

---

[1] R. O., Vol.: 3, R/15/6/45, detailed report on the Imam rising, 25/1/1915, P. 51.

[2] R. O., Vol.: 3, R/15/6/264, from Wingate to the Deputy Political Resident, Bushire, 14/10/1920, P. 199.

[3] Ibid., P. 199.

القبائل الهناوية والغافرية. وعلى الرغم من أن هذين الجناحين يبدوان أنهما متطابقان بحسب التقسيمات القديمة، وأنهما لم يظهرا إلى الوجود بصفتهما عناصر عدائية نشطة حتى نشوب الحرب الأهلية التي عمت عُمان في القرن الثامن عشر، إلا أن الجناحين أعادا إلى الحياة العداء القائم بينهما، والذي يمتد إلى ما قبل أيام الرسول ﷺ. وبشكل عام فإن التجمع الغافري أو النزارين المنحدرين من نزار بن معاذ، لا يقفان مع السلطان بينما يقف التجمع الهناوي إلى جانب الإمام ويؤيده. ومن أسباب الانقسام بين السلطان ورعاياه، هو نقل العاصمة في عام 1784 من الرستاق إلى مسقط، وقد قام بذلك حمد ابن الإمام سعيد بن حمد، وسعيد هو ابن مؤسس السلالة البوسعيدية، وهو آخر إمام منتخب لعُمان يتولى السلطة، وعندما أُرغم على التنازل لصالح ابنه الأكثر كفاءة تُرك ليعمل في الزراعة في الرستاق، بينما تم نقل مقر الحكومة إلى الساحل، وذلك مما ساعد حكام عُمان على جمع إيرادات الجمارك بسهولة، والحفاظ على مظهر السلطة عن طريق تقديم الرشاوي وليس المحافظة على أنفسهم وسلطتهم عن طريق الكفاءة العسكرية أو السياسية، وأصبحوا عرضة للنفوذ الأجنبي الذي أدى إلى عزلهم عن تعاطف قبائل الداخل[1].

6. **التدخل الأجنبي**: كان التدخل الأجنبي من وجهة نظر العُمانيين "المتشددين" موجهاً ضد أعظم أمورهم المقدسة، وحقوقهم مثل استيراد الأسلحة وتجارة العبيد، وقد وافق السلطان على ذلك التدخل دون استشارة رعاياه، وكان يحصل على مبالغ كبيرة مقابل هذه الموافقة، في حين أن السلطان لم يقدم للعُمانين ولو جزءاً بسيطاً منها. وقد رأى السلطان فيصل بن

---

[1] R. O., Vol.: 3. L/P&S/18/B398, memorandum by Miss Gertrude Bell of the Political Office, Basra, on the course of the rebellion from May 1913to July 1916, P. P. 124, 125.

تركي الذي أصبح يعتمد على القوة البحرية والعسكرية الأجنبية أن في الحد من المتاجرة في السلاح ميزة فريدة لنفسه، نظراً إلى أن رعاياه المفعمين بالثورة والتمرد لم يكونوا قادرين على تزويد أنفسهم بالسلاح لاستخدامه ضده[1].

وتشير التقارير البريطانية إلى أنه ومنذ تأسيس مخزن (مستودع) للذخائر في عام 1912، سعى الشيخ الرئيس للإباضية عبد الله بن حميد السالمي بهدوء وخفية إلى إثارة السخط والغضب وسط رجال القبائل مبيناً لهم أن إنشاء المخزن هو مكيدة من الإنجليز الذين استغلوا السلطان لتحقيق أهدافهم بتجريد رجال القبائل، ومنعهم من الحصول على الأسلحة الحديثة والذخيرة حتى يكونوا في وضع سيئ من حيث التسليح، ومن ثم يعمل على التحكم بهم[2].

7. ومن العوامل التي ساعدت الثوار وحفزتهم على إعلان الثورة اعتقادهم بعدم تدخل بريطانيا أو إرسالها تعزيزات عسكرية إلى مسقط بسبب انشغالها في أماكن أخرى، واعتقادهم أن القوات الهندية-البريطانية غير مؤثرة وفعالة[3].

مما سبق نستطيع القول أن من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالإمام واتباعه إلى الوقوف في وجه السلطان، وإحياء الإمامة هي معارضتهم لنظام السلطنة الذي لم يؤسس طبقاً للمذهب الإباضي، الذي يحتم اختيار الحاكم بطريقة الانتخاب، ولما كان سلاطين مسقط لا يلتزمون بذلك بل يميلون إلى

---

[1] R. O., Vol.: 3, R/15/6/264, from Wingate to the Deputy Political Resident, Bushire, 14/10/1920, P. 199.

[2] R. O., Vol.: 2, R/15/6/42, report on the history of the rising of Imam of Tannf brought forward to the 31/7/1913, P. 733, and J. E. Peterson, Oman in the Twentieth Century, London: Croom Helm, 1978.

وروبرت جيران لاندن، عُمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، روي: المطابع العالمية، 1994، ص 456، 457.

[3] R. O., Vol.: 3, Saiyid Taimur Bin Fisal 1913-1931, P. P. 9, 10.

نظام الحكم الوراثي، فقد عُدّوا في نظر الإباضيين مغتصبين للسلطة، ويضاف إليه تدهور شخصية سلاطين مسقط والمشكلات الكثيرة التي واجهتهم، ثم اشتداد السيطرة البريطانية على البلاد، وما ترتب عليه من وضع قيود خاصة على استيراد الأسلحة وتجارة الرقيق التي تبعها سوء الأحوال الاقتصادية للسكان العُمانيين.

مجريات الثورة والتدخل البريطاني

بدأ الثوار حملتهم بالهجوم على مدينة نزوى في 29 أيار 1913، حيث سقطت بأيديهم، واقدم واليها سيف بن حمد، وهو أحد أفراد الأسرة الحاكمة-أسرة البوسعيد- على الانتحار، وذلك خوفاً من الوقوع تحت سيطرة الثوار. ونتيجة لذلك أدرك السلطان فيصل بن تركي المخاطر التي تهدده، فأتخذ خطوات لتثبيت حكمه وفرض سلطته، فأرسل ابنه نادر لمساعدة مدينة إزكي التي تبعد 20 ميلاً عن نزوى وابنه حمد إلى مدنية نخل لحماية مدينة العوابي التي تعتبر القاعدة الأمامية للرستاق، ولكن هذه الإجراءات لم تفلح إذ سقطت إزكي في 24 حزيران، كما تبعها سقوط العوابي في اليوم نفسه[1].

كان البريطانيون يتابعون الوضع عن كثب، ومن أجل معرفة التطورات أرسل المقيم السياسي السيد لوريمر (J. G. Lorimer) في 2 تموز 1913 الرائد مورفي (Murphy) من دائرة الاستخبارات، وذلك بغية دراسة الوضع، واتخاذ الإجراءات اللازمة نتيجة لتوتر الأوضاع، وإعداد الخطط لإنزال كتائب للدفاع عن مسقط ومطرح، وقد قابل السلطان العرض بالقبول، وقام بوضع نائب والي مطرح تحت إمرته. وفي السادس من تموز طلب السلطان المساعدة رسمياً من الوكيل

---

(1) R. O., Vol.: 2, R/15/6/42, report on the history of the rising of the Imam of Tanuf brought forward to the 31/7/1913, P.P. 734, 735.

السياسي في مسقط والمقيم السياسي في الخليج الفارسي، وطلب إنزال كتائب عسكرية في مطرح. وفي 9 تموز وصل 250 جندياً على متن سفينة البريد التجارية (Mail Fest) من بوشهر، حيث تقدموا في صباح اليوم التالي إلى بيت الفلج (قرية تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة مطرح)، وكانت السفن الملكية فيلوميل (Philomel) وأودين (Odin) قد وصلتا ميناء مسقط، والسفينة بيلورس (Pelorus) في طريقها إليه. وقد تلقت السفن الثلاثة أوامر من قائد الأسطول بأن تبقى جاهزة حتى يتضح الموقف[1].

أرسل الوكيل السياسي في مسقط الرائد نوكس (S. G. Knox) رسائل إلى أربعة من قادة الثورة هم: الإمام سالم بن راشد الخروصي، والشيخ عبد الله بن حميد السالمي المستشار الديني للإمام، والشيخ عيسى بن صالح الحارثي زعيم القبائل الهناوية، والشيخ حمير بن ناصر زعيم قبيلة بني ريام. وحذرهم في هذه الرسائل من محاولة الهجوم على مطرح ومسقط، ومما جاء في رسالته للشيخ صالح: "أنه نظراً للمصالح المهمة لرعايا الدولة البريطانية في بلدتي مسقط والمطرح، قد عزمت الدولة البريطانية إصدار إنذار إلى أكابر مشايخ أهل عُمان، أن فيما بعد مهما يقع من الخصومات منهم في حق حضرة السيد فيصل، لا تترك الدولة المذكورة أحداً منهم يهجم على هاتين البلدتين، فننذركم بهذا الاشتهار، فإياكم والتعدي على مسقط والمطرح وكفى إخباركم بذلك"[2].

رد الإمام في 14 تموز على الوكيل السياسي برسالته بين فيها الأسباب التي دعت الأمة العُمانية وعلماءها للقيام بالثورة محذراً إياه من التدخل أو الاعتداء عليهم، ومما جاء فيها: "وأنتم

---

(1) Ibid., P.P. 735, 736, and R. O., Vol.: 2., the reign of Sultan Saiyid Faisal Ben Turki Bin Said 1888-1913, P. 559.

(2) R. O., Vol.: 2, R/15/6/42, translation of circular letter dated 11/7/1913, from the Political Agent and H. B. M's Consul, Muscat to Isa Bin Saleh Al- Harithi, P.P. 716, 717.
ولاندن، المرجع السابق، ص 460، 461.

معشر هذه الدولة يجب عليكم أن تكفوا عن أمر المسلمين، ويلزمكم أن لا تعتدوا علينا، وأن من تعدّى فالله يعيننا عليه، كفى بالله وكيلاً، وكفى بالله نصيرا"[1].

واستمراراً في تقديم الدعم للسلطان قدم الوكيل السياسي اقتراحاً في 13 تموز 1913 وافق عليه المقيم السياسي ويتضمن إرسال كتيبتي المشاة المحليتين للخدمة الميدانية، مع قسمي المدفعية الجبلية إلى السيب استعداداً للتقدم نحو مدينة سمائل التي أصبحت الآن هدفاً للثوار، وذلك إذا ما دعت الضرورة. وكذلك أشار المقيم السياسي في برقية بتاريخ 19 تموز إلى أهمية وضرورة السيطرة على سمائل وطريقيها الأساسيين المرتبطين بمدينة مطرح نظراً للأهمية التجارية والأمنية لمدينة مسقط[2]، وفي 21 تموز وصلت أنباء تحذيرية للسلطان تشير إلى قرب وقوع هجوم على السيب، وتقدم الوكيل السياسي لاستشارة السيد فيصل بن تركي، واتخذا قراراً بأن يباشر الوكيل السياسي والرائد مورفي تحريك السفينة أليرت (Alert) والسفينتين بيلورس، وفلوميل، لمساعدة السلطان، إلا أن السفينة أليرت وصلت السيب ووجدت فيها الأحوال هادئة، ثم توجهت في 24 تموز إلى صحار وذلك للعمل على استتباب الأمن هناك ولتأمين حماية الرعايا البريطانيين فيها، وقدم قائد السفينة وود(R. N. Wood) تقريراً عن صحار قال فيه أنه لم يبق لدى عرب صحار أي قدر من الثقة في السلطان، وسيكونون أكثر حماسة للترحيب بالإمام[3].

---

(1) R. O., Vol.: 2, R/15/6/42, translation of a letter from Salim Bin Rashid Al-Kharoosi to Major Knox, Agent of the British Government, dated 14/7/1913, P. P.730, 731.

(2) R. O., Vol.: 2, R/15/6/42, report on the history of the rising of the Imam of Tanuf brought forward to the 31/7/1913, P. 736.

(3) Ibid., P. 737.

ســقطت سمائل في يد قوات الإمام في شهر آب 1913[1]، وبعث الإمام رسالة إلى الوكيل السياسي نوكس يحتج فيها على إنزال الجنود البريطانيين بجوار مسقط[2]، ولقد رد الوكيل السياسي مبــرراً أن هذا الإجراء هو لحماية مسقط، ومحذراً من أن أي هجوم على مسقط أو مطرح سيؤدي إلى المواجهة بين الإمام وبريطانيا[3].

كمــا أرسل الإمام رسالتين في 2 تشرين الأول 1913 إلى الوكيل السياسي تنص الأولى[4] علــى اتفــاق العُمانيــين بالإجماع على خلع السلطان نتيجة لسياساته التي أضرت بالبلاد، وتنص الثانــية[5] علــى أن المجتمع العُماني العربي وسلطانه الجديد (الإمام) أجمعوا على خلع السلطان، ويطالــبون بــسحب بريطانيا لجنودها من بيت الفلج القريبة من مسقط، ويعرضون فيها استعدادهم لحمايــة الــرعايا البريطانيين وذلك لتجنب المواجهة بين الطرفين. ومما جاء في الرسالة الأولى: "وحــيث أن تحركاتكم انتهت إلى وادي سمائل بلغنا أن جنابكم قد أنزلتم طائفة من عساكركم ببيت الفلــج ونواحيه فنظرنا في ذلك وخشينا أن تقع بيننا وبينكم مصادمة فتريثنا في أمرنا ومنعنا القبائل عن البطش، وأمرناهم بالتحاشي عن رعاياكم، فامتثلوا ولابد لهم من الامتثال، كل ذلك نأمل في أمر

---

[1] R. O., Vol.: 3, L/P&S 18/B398, memorandum by Miss Gertrude Bell of the Political Office, Basra, P. 126.

[2] R. O., Vol.: 2, R/15/6/42, letter form the Imam of Muslimin, Salim Bin Rashid Al-Kharusi to Major Knox, the Political Agent of the English Government, 3/8/1913, P. 742.

[3] R. O., Vol.: 2, R/15/6/42, letter from the Political Agent, Muscat to Shaikh Salim Bin Rashid Al- Kharusi, 5/8/1913, P.P. 744, 745.

[4] R. O., Vol.: 2, R/15/6/42, letter from "the Imam of the Muslims, Salim Bin Rashid and his companions", to Major Knox, Muscat, 2/10/1913, P.P. 749, 750

[5] R. O., Vol.: 2, R/15/6/42, letter from "the Arab Community of Oman and its new Sultan" to the Major Knox, Muscat, 2/10/1913, P.P. 750.

دولـتكم وحرصاً على بقاء الصداقة بيننا ... والمأمول من جنابكم رفع العساكر الحربية من مسقط ونواحيها، ولكم إنشاء الله تعالى الوفاء بحقوقكم والحفظ لرعاياكم وحماية أنفسهم وأموالهم".

وفــي رد الوكيل السياسي على الإمام أبلغه بوفاة السلطان فيصل بن تركي مبدياً رغبته في زوال الخــلاف بــين الناس والسلطان، وأن تتمكن القبائل من الوصول إلى تفاهم جيد مع السلطان الجديد[1].

توفــي الــسلطان فيــصل بــن تركي في مساء الرابع من تشرين الأول 1913 نتيجة لداء الاستسقاء (Dropsy)[2]، وتم دفنه في السادس من الشهر نفسه، وعلى أثر وفاته قام السيد تيمور بن فيــصل برفقة أشقائه السيد نادر والسيد محمد والسيد حمود وابن عمه السيد ذياب بن فهد وغيرهم بــزيارة إلى الوكيل السياسي، حيث أكد له الحاضرون من العائلة بأنهم مستعدون للاعتراف بالسيد تيمور سلطاناً ورئيساً لهم، وتقديم كافة الدعم له. وفعلاً عقد السيد تيمور مجلساً في 8 تشرين الأول 1913 حــضرة الأعــيان المحلــيون، وأعلن فيه اعتلاءه العرش[3]. واعترفت الحكومة البريطانية بالسلطان تيمور رسمياً في 3 تشرين الثاني 1913[4] بعد أن أرسل رسائل رسمية للوكيل السياسي يخبــره فيها بوفاة والده وبتوليه العرش، ومطالبته الاعتراف بسلطته رسمياً، واستعداده للسير على

---

(1) R. O., Vol.: 2, the reign of Sultan Saiyid Faisal Bin Turki Bin Said, 1888-1913, P. 651.

(2) R. O., Vol.: 2, R/15/6/42, extract from administration report for the Muscat Agency for the year 1913, P. 752.

وداء الاستسقاء هو تراكم سائل في أنسجة الجسم أو أحد تجاويفه وقد يكون موضعياً أو عاماً. وللمزيد عن المرض انظر: عبد الحليم أبو حلتم، المعجم الطبي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص 20، 21.

(3) R. O., Vol.: 3, R/15/6/42, extract from Muscat News No. 1008, for the week ending the 17/10/1913, P.P.27, 28.

(4) R.F. A., Vol.: 2, R/15/6/215, from Foreign Department to Political, Agent, Muscat, P. 16.

خطى والده في المحافظة على العلاقة القوية بينهما، وتنفيذ جميع الالتزامات التي تعهد بها والده للحكومة البريطانية[1].

وبالنسبة للإمام فلقد وجه هو والشيخ عبد الله بن حميد السالمي رسالة إلى السيد تيمور يحضانه فيها على الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية وتطبيقها وتحقيق العدالة. وتشير الوثائق البريطانية أن السيد تيمور قد وعد بإصلاحات كثيرة وخصوصاً في مجال الجمارك، وأنه سيمنع التدخين وشرب الخمور في الأماكن العامة، وأن على المومسات مغادرة المدينة، كما تلقت السلطات المحلية في مطرح أوامر بعدم أخذ الرشاوي، وأن هناك وعوداً بتطبيق العدالة على الجميع، ويعتقد أن معظم هذه الإصلاحات تأتي تلبية لرغبات الشيخ عبد الله بن حميد السالمي أحد قادة الثورة[2].

لم تهدأ الأوضاع في عُمان بعد تولي السلطان تيمور العرش، حيث استمر الثوار بثورتهم وتمكنت قوات الإمام بقيادة حمير بن ناصر النبهاني من الاستيلاء على مدينة نخل مما يعني إشارة في تقدمهم نحو بركاء التي أخذ الرعايا البريطانيون الهرب منها باتجاه قلعتها بعد الهجوم عليها[3]. وهنا طلب السلطان المساعدة من الوكيل السياسي الذي بدوره توجه على متن السفينة فوكس (H. M. S. Fox) إلى بركاء في الوقت الذي قامت فيه قبيلة بني بطاش بالهجوم على قريات، مما دفع السفن البريطانية إلى ضرب البلدتين الساحليتين معاً، مما كان له أثرٌ مؤقتٌ في تهدئة حركات الثوار[4].

---

(1) Ibid., from Saiyid Taimur Bin Fisal to Major S.G. Knox, 13/10/1913, P.P. 12, 13.

(2) R. O., Vol.: 3, R/15/6/42, extract from Muscat news No. 1008, P.P. 27, 28.

(3) R. O., Vol.: 3. R/15/6/43, from Political Agent, Muscat, to Resident Bushire-Foreign Delhi, 21/3/1914, P. 30.

(4) Ibid., 10/4/1914, P. 31, and R. O., Vol.: 3, R/15/6/45, detailed report on the Imam rising, from Political Agent, Muscat to Resident Bushire, 25/1/1915, P. 46.

قــرر الإمام وأتباعه مهاجمة كل من مطرح ومسقط، مما دعا السلطان إلى طلب المساعدة مــن الوكــيل الــسياسي العقيد بنن (R.A.E. Benn) الذي بدوره اتخذ كافة الاستعدادات لحماية المدينتــين، ومن ضمنها تفقده بمرافقة السلطان دفاعات مسقط، ووضع المدافع الرشاشة في الأماكن المناسبة للتحكم في طرق المرور المؤدية إليها، كما قامت حكومة الهند بناءً على طلبه بإرسال العقيد إدواردز (Edwardes) مع مائة جندي على متن الباخرة التي وصلت مسقط في تشرين الثاني عام 1914، واشــتركت في المعركة التي شنها الإمام وأتباعه في 11 كانون الثاني 1915 على مطرح كتيــبة المــشاة البريطانية (95) (95 Infantry)، وكتيبة رماة القنابل 102 (102 Grenadiers) حتى وصل عدد القوات البريطانية المشاركة حوالي 950 عسكرياً[1].

تمكنت قوات الإمام والبالغ عددها حوالي ثلاثة آلاف رجل من شن هجوم كبير، تمكنوا من خلالــه احــتلال بدبد والوطية والتي كانت على بعد ميلين من روي التي كانت تتمركز فيها الكتيبة البريطانية 95، ثم دارت بعد ذلك المعركة الرئيسية في صباح 11 كانون الثاني 1915، واستمرت حوالي تسعة ساعات استطاع فيها الثوار في البداية اختراق بعض خطوط القوات البريطانية، إلا أن قــوتهم المتمركــزة في بيت الفلج تمكنت من صد الهجوم، وأدت إلى تراجع الثوار بعد أن تكبدوا خــسائر وصــلت إلـــى 186 قتيل و350 جريح، في حين وصل عدد القتلى البريطانيين 7 وعدد الجرحى 15، وذلك حسب الإحصائيات البريطانية[2].

---

[1] انظر: R.O., Vol.: 3, R/15/6/43, summary of events, P.33,
R.O., Vol.: 3, R/15/6/45, from Benn, Muscat to Knox, Bushire, 7/1/1915,11/1/1915 and 13/1/1915, P.P. 34-43.

[2] R.O., Vol.: 3, R/15/6/45, detailed report from Political Agent, Muscat to Resident Bushire, P.P. 45,50

ولاندن، المرجع السابق، ص 462-463.

إن أهمـــية هـــذه المعركة تُظهر أنه كان بإمكان الإمام وأتباعه الذين برهنوا على شجاعتهم وقـــدراتهم القتالية والتسليحية الاستيلاء على مطرح ومسقط لولا تدخل القوات البريطانية إلى جانب السلطان، ومده بالمال والجنود والذخيرة والسفن، ثم الإشراف الكامل على المعركة وخططها، وهذا ما اعترف به الوكيل السياسي في تقاريره التي أرسلها إلى الجهات المسؤولة.

التدخل البريطاني السياسي بين السلطان والإمام

قـــام نائـــب الملك في الهند اللورد هاردنج (Harding) بزيارة إلى مسقط في شهر شباط 1915، قابـــل خلالهـــا السلطان الذي شكر الحكومة البريطانية على مساعدته في مواجهة الثوار. وبدوره طلب النائب من السلطان إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه من قبل من خلال التفاوض مع الإمام، وموضحاً له أن من المستحيل بقاء القوات البريطانية لأمد طويل، وإن الحامية البريطانية قد لا تبقى، وإن الوكيل السياسي سيلعب دور الوسيط بين الطرفين. وقد قال السلطان بأنه يرحب بهذا الاقتراح، ولكنه يعتقد بأن المفاوضات مع الإمام وقادة الثورة ستكون صعبة إذا لم تكن مستحيلة في الـــوقت الحاضـــر، لأن الثورة الأخيرة اتخذت طابعاً من "الجهاد". وهنا قال النائب أن الوضع إذا تحـــسن لاحقـــاً فان هذا الاقتراح يمكن تنفيذه. فوافق السلطان على ذلك سائلاً المساعدة إذا عادت المشاكل من جديد، فوعده النائب أنه سيقدم المساعدة[1].

وعلـــى أثر ذلك وجه الوكيل السياسي رسالة سلم في شهر نيسان 1915 إلى الإمام والشيخ عيـــسى والشيخ حمير يعبر فيها عن آماله في عودة العلاقات الودية بينهم وبين السلطان، ويعرض

---

[1] R.O., Vol.: 3, R/15/6/45, from R.A.E. Benn, Political Agent and H.B.M.s Consul at Muscat to Sir Percy Cox, British Resident in the Persian Gulf at Basra, 12/2/1915, P.58.

فــيها أن يكــون وسيطاً في عملية السلام[1]. وقد أجاب الإمام بأن هذا العرض يحتاج إلى مناظرة ومناقــشة لأن أمــر الأمــة بــيد علمائهــا الــذين هــم متفرقون في مناطق عديدة، وأن الجواب سيأتي لاحقاً[2]. و أجاب الشيخ حمير بأنه سيوافق عليه إذا وجد فيه ما يرضي الله ورسوله ويصلح المسلمين، وإذا لم يجد فالقتال. واقترح على الوكيل السياسي إرسال مبعوث يتكلم العربية مما يسهل المهمــة والفهم[3]. أما الشيخ صالح فطالب بتوضيح عن المقترحات حول السلام معتبراً أن جواب الإمام به الكفاية[4].

وقــد حمــل رسالة الشيخ عيسى الشيخ حميد بن سعيد الفليتي شيخ قبيلة العوابي المقيم في واسط- وادي المعاول- حيث التقى بالوكيل السياسي في شهر أيار 1915، وبين له أن هدف زيارته هو الإعراب عن صداقته للحكومة البريطانية، في حين برهنت المناقشات اللاحقة أن هدف الزيارة كــان الحــصول نيابة عن زعماء الثورة على معلومات إضافية تتعلق بالعرض البريطاني لإحلال السلام، والتأكد من المدى الذي يمكن الذهاب إليه في الاستجابة لطلبات معينة من الثوار، والتي كان يحمل تفاصيلها ويتوقع أن تمنحها لهم بريطانيا، وعلى الرغم من أنه أنكر أن يكون مخولاً للحديث

---

[1] R.O., Vol.: 3, R/15/6/45, from Political Agent to Salim Bin Rashed Al Kharusi, Isa Bin Saleh and Hamyer Bin Nasir 9/4/1915, P.63.

[2] R.O., Vol.: 3, R/15/6/45, from the Imam Salim Bin Sashid Al Kharusi to the Political Agent and Consul, 20/4/1915, P.66.

[3] R.O., Vol.: 3, R/15/6/45, from Hamyer Bin Nasir AL Nabhni to the British Consul at Muscat, 22/4/1915, P.68.

[4] R.O., Vol.: 3, R/15/6/42, from Isa Bin Saleh to the British Consul Muscat, 25/5/1915, P.84.

باسم الإمام، إلا أنه أكد على أنه يتمتع بنفوذ كبير لدى قادة الثورة، وأنه على استعداد لنقل أي مقترحات لهم[1].

ولقد أسفرت المناقشات معه عن بعض المعلومات والآراء والشكاوي والتوقعات وكانت مطالب الثوار كالآتي:

1. إن السلطان لا يرغب فعلياً في تحقيق التسوية والسلام، وإنما فقط يريد إرضاء الحكومة البريطانية.
2. يُنظر إلى السلطان بشكل عام أنه مهرطق، فهو لا يلتزم بالدين الإسلامي وبالتالي ضايق شعبة مضايقة شديدة.
3. إن الثوار يفضلون السلام ولكن بشرط تحقيق المطالب الآتية:

أ. الاعتراف الكامل بقانون الشريعة الإسلامية حسب ما يمارسه الإمام في الداخل، وتطبيقه في مسقط بدلاً عن النظام الحالي الظالم في معالجة القضايا الدينية والجنائية، وعدم المحاباة والمحسوبية تجاه رعاياهم كما هو موجود الآن.

ب. خروج القوات البريطانية من البلاد ورفع الحصار البري عن الواردات إلى الداخل.

ج. تسوية وسداد كل المطالب المالية المستحقة لسكان الداخل.

د. منع وتحريم استيراد الخمور والكحول والتبغ إلى مسقط وتحريم استخدامها.

---

[1] R.O., Vol.: 3, R/15/6/46, from Benn Political Agent and H.B.M Consul Muscat, to Sir Cox, Political Resident in the Persian Gulf, Basra, 14/6/1915, P.82.

هـ. إن السلطان الحالي يمكن أن يعتبر حاكماً لعُمان، ولكن مسؤولية إدارة البلاد تكون بيد الإمام شخصياً أو من خلال ممثل له في مسقط، وذلك حسب الشرائع الدينية المعمول بها في الداخل.

و. بما أن القبائل في الداخل تعيش في حالة نزاع مع بعضها البعض، وبما أن بعضها يمتلك البنادق وبعضها لا يمتلك، فمن الضروري السماح للعُمانيين بحرية شراء الأسلحة والذخائر[1].

بعد ذلك سأل الشيخ حميد عما إذا كان بالإمكان الرد على هذه النقاط، ورأي الوكيل السياسي فيها، أجاب الوكيل بأنه تمت دعوة زعماء الثورة من أجل ذلك، ولكنه لم يتلق أجوبة حتى الآن، إلا أنه يرى أن هناك مجموعة من المطالب والشروط التي يرى من غير الحكمة أن يضمنها زعماء الثوار في أية مقترحات يرغبون في تقديمها قريباً وهي تشمل:

1. أي مطالب تقترح عدم الاعتراف بحقوق السلطان الشرعية في مسقط وعُمان الداخل.
2. أي مطلب يشير إلى الإخلال باتفاقية الحقوق الموقعة بين الحكومة البريطانية وعُمان والتي لا تعترف به لأي أحد سوى السلطان.
3. أي مطلب قد يسبب أي ضرر أو يعوق مصالح بريطانيا أو التجارة مع عُمان.
4. أي مطلب يتعلق بعدم الالتزام بالتدابير الخاصة بمستودعات الأسلحة والتقيد بشروطها.

وبعد نهاية اللقاء عاد الشيخ حميد بن سعيد الفليتي إلى العوابي حيث كان يقيم الإمام هناك[2].

---

(1) Ibid., P. P. 82, 83.

(2) Ibid., P. 83.

بعث الشيخ حميد برسالة إلى الوكيل السياسي في 19 حزيران 1915 بين فيها أنه قام بنقل مـــا دار في المناقشات بينهما إلى الإمام وأتباعه، كما نقل وجهات نظرهم ومطالبهم التي تضمنت: الـــسماح بتجارة الرقيق، وأنه إذا ما هرب عبد من مولاه فيرد إلى مولاه كما أنه يجب السماح ببيع الأسلحة والذخيرة وملح البارود وجميع حاجات الحرب وبأسعارها السابقة دون زيادة، كما أنه يجب تطبيق أركان الإسلام الخمسة وإظهار كلمة الحق وإخماد الباطل وأن يكون الرأي في مسقط للعلماء من أهل عُمان الذين سيحققون العدالة لجميع المسلمين، كما يطالب بعدم تدخلهم فيما يرجع أمره إلى المـــسلمين أو الـــتحكم بالـــناس بدعـــوى الحماية التي قد لا يجيزها الشرع، فإن أمر المسلمين لهم يحتكمون فيه للشرع لا للقادة أو القاعدة[1].

وقـــد أرفقت هذه الرسالة مع رسالة أخرى غير موقعة وغير مختومة من الشيخ عبد الله بن راشـــد الهاشـــمي، قاضـــي الإمـــام ومؤرخه بتاريخ 19 حزيران 1915 وجّه فيها انتقاده للسياسة البريطانية في إباحة أشياء وتحريم أشياء أخرى تخالف الشريعة الإسلامية كالآتي:

1. منع العُمانيين من التعامل مع العبيد وهذا مهين لجميع المسلمين.
2. السيطرة على البحر ومنعهم الناس الاستفادة منه مع أنه للجميع.
3. التدخل في شؤون سلاطين عُمان، ودعمهم في أمور غير قانونية ومنافية لدينهم، مما دفعهم للتصرف خلافاً لها.
4. إنقـــاص قـــيمة الدولار الذي لم يكن لدى العُمانيين عملة غيره مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والملابس التي هي من أهم ضرورات الحياة.

---

[1] R.O., Vol.: 3, R/15/6/46, from Hamaid Bin Sayaid Al Faleti to the Political Agent, Muscat, 19/6/1915, P.92.

5. منع تجارة الأسلحة والذخيرة التي تعتبر ضرورة للحفاظ على السلم.

6. السماح بشرب الخمر والتدخين في حين أن كلا منهما ينافي الشرع.

ومما جاء في الرسالة: "فقد بلغ منعكم العامة ما لا غاية لذلك ولا نهاية، والذي لم نذكره أكثر، وعلى هذا فكيف الصلح بيننا وإياكم؟ وقد استبحتم الخمر والدخان وهما محرمان في شرعنا، وكل عبد وصل احميتم عليه ولو كان من قبل في يد مولاه"، وقد ختم رسالته بدعوة البريطانيين إلى التوقف عن الظلم والسماح بالأشياء المباحة ومنع الأشياء المحرمة، مبيناً لهم إذا ما التزموا بالشروط المذكورة التي يتطلبها الدين الإسلامي فانه سيكون من السهل الوصول إلى اتفاق وتحقيق السلم لما فيه خير الأمة الإسلامية[1].

رد الوكيل السياسي على هذه الرسالة برسالة أبلغه فيها أن رسالته التي وصلت لم تكن موقعة أو مختومة، وأنه أطلع على ما فيها، وأنه أرسل رسالة حول هذا الموضوع إلى الإمام الذي وعد أن يرد عليها ولكنه حتى الآن لم يرد، وأخبره فيها أنه لا يرى من الجيد مفاوضة أي أشخاص لا علاقة لهم بالموضوع ولكن إذا كانت هذه الآراء تعكس وجهات نظر الإمام وقادة الثورة فإنه يجب إخباره بذلك[2].

أوضح الهاشمي للوكيل السياسي بأن الرسالة غير المختومة وغير الموقعة كانت منه، وأعلمه بأن رسالته التي وصلت قد قام بعرضها على الإمام ومن حضر معه من المشايخ والرؤساء، كما تم إرسال نسخة منها إلى الشيخ عيسى والشيخ حميد ومن معهما بأمر الإمام، وسوف يأتي

---

[1] R.O., Vol.: 3, R/15/6/45, from Abdullah Bin Rashid Al Hashimi, Qazi of the Imam to the Political Agent, Muscat, 19/6/1915, P.P. 95, 96.

[2] R.O., Vol.: 3, R/15/6/45, from the Political Agent and H.B.M.s Consul, Muscat to Abdullah Bin Rashid Al Hashimi, Qazi of Imam, 16/7/1915, P.101.

الجـــواب لاحقاً، وقال أن الشروط التي تم وضعها كانت من قبل الإمام وأعوانه داعياً إياه الحضور إلـــى مكـــان معلوم لبحث هذه الشروط، وما يتم الاتفاق عليه يوقع عليه الإمام وأتباعه، وتوقع عليه كونك مندوباً عن دولتك، وإذا ما تم خرق هذه الشروط من قبل أي طرف أصبح الطرف الآخر في حلٍ منها.

هذا وقد تضمنت رسالته المطّولة إعادة نفس الشروط مع التركيز على أنه لا يحب أن يكون هـــناك مانـــع مـــن إقامـــة أحكام الشريعة على السلطان أو مانع من معاقبته إذا ما خالف الشريعة الإســـلامية، ودون أن يكون هناك تدخل من قبل الحكومة البريطانية ومما جاء فيها: "إن كنت تريد إبقـــاء مسقط وغيرها من المتعلقات للسيد تيمور فعليه أن يستمع للمسلمين ويطيع ويعمل بالشريعة المحمديـــة فـــي الخاص والعام، ويقبل نائباً للإمام في مسقط للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإعطـــاء الحقـــوق لأهلها وإقامة أحكام الله، وبعد ذلك فعلى الإمام ومن معه أن لا يعارضوا السيد تيمور في قصره... وإذا رأيتم المعارضة لأحكامنا، وبأن تكونوا أنتم الحكام علينا وعلى السيد تيمور وعلى الرعية فلا يستقم ذلك في الدين، نحن لا نطلب الملك بل نطلب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والله قادر على أن ينصرنا ويهلك عدونا".

وقد ختم الرسالة بأنه سوف ينتظر الجواب حول الشروط التي وضعها الإمام لتحديد موعد للاجتماع بين الطرفين، وحيث أن الإمام بدوره توجه الآن إلى سمائل ليلتقي كافة القادة والرؤساء[1].

أصر الوكيل السياسي على عدم اتخاذ أي إجراء بشأن هذه الرسائل كونها لم تأتِ من الإمام نفـــسه، وقد لا تمثل رأيه بشكل تام، وعليه فقد رفض الدخول في أية مفاوضات أخرى ما لم يعرف

---

[1] R.O., Vol.: 3, R/15/6/45, from Abdullah Bin Rashid Bin Saleh Al Hashimi, Qazi of Imam and Sheiekh Hamed Bin Said Al Faleti to the Political Agent, Muscat 27/7/1915, P. P. 104- 107.

بـــشروط الإمـــام نفـــسه[1]. ومـــن هنا أرسل زعماء الثورة في 27 آب 1915 رسالة إلى الوكيل الـــسياسي موقعة من الإمام وعيسى بن صالح وحمير بن ناصر والقاضي أعربوا فيها عن موافقتهم على إقامة الصلح، ولكن ليس عن طريق المراسلات وإنما عن طريق اللقاء والتفاوض، وقالوا أنهم سيرســـلون مـــندوباً عنهم من أجل ذلك[2]، وقد رحب الوكيل السياسي بهذه الموافقة وأخبرهم بأنه ســـوف يستشير حكومته للبدء بتلك المفاوضات[3]، وعندما تلقى الوكيل السياسي الموافقة أرسل إلى الإمام يخبره بأن اللقاء سيعقد يوم الأربعاء في 8 أيلول 1915 في بلدة السيب[4].

لـــم يستطع الشيخ عيسى القدوم في الموعد المتفق عليه، وتم عقد الاجتماع في 15 أيلول. وفـــي الاجتماع قدّم الشيخ عيسى مطالب الإمام التي كانت قد دونت على ورقة طالب فيها الحكومة البـــريطانية أن تقـــوم على الصلح بينهم وبين السلطان بالعدل والإنصاف، وأن يقوم السلطان على تحقـــيق العدل في منطقته، وجميع بلدان الساحل على قواعد الشرع المحمدي من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن المطالب أيضاً:

1. وقف الزيادة في الجمارك على البضاعة الداخلة والخارجة.
2. رد كل من أعطاه الحماية، بعد أن قام بسفك الدماء أو نهب الأموال لتنفيذ الأحكام عليه.

---

(1) R.O., Vol.: 3, L/P&S /85/B398, the rebellion against the Sultan of Muscat May 1913-July 1916, received from Chief Political Officer, Basra, under Sir p. Cox's letter of 18/8/1915, P.130.

(2) R.O., Vol.: 3, R/15/6/46, from the "Imam of the Musulmeen" Salim Bin Rashid Al Kharusi to the Political Agent, Muscat, 27/8/1915, P.P. 110, 111.

(3) R.O., Vol.: 3, R/15/6/46, from the Political Agent, Muscat, No. 51 to Salim Bin Rashid Al Kharusi, 28/8/1915, P.P. 112, 113.

(4) R.O., Vol.: 3, R/15/6/46, from the Political Agent Muscat, to Salim Bin Rashid Al Kharusi, 15/9/1915, P.114.

3. السماح بشراء السلاح والذخيرة حتى لا يتعطل السلاح الذي يملكونه.

4. أن يقدم السلطان العون والمساعدة لهم في إقامة العدل على كل من خالف الحق من أهل عُمان.

5. أن يترك السلطان ما قام بتأسيسه وهي الفرقة الموسيقية، والتي هي من أعمال تركيا، ولم يجر آباؤه عليه وحرمه الدين.

6. أن يعزل السلطان الولاة والقضاة الظالمين المرتشين.

7. أن لا يأوي السلطان المماليك الهاربين من عُمان إذا ما طلبهم سادتهم.

8. أن يطلق سراح الأشخاص التالية أسماؤهم: ابن الشيخ الكندي، وأولاد الطيواني، وخلفان بن سرحان المحرزي وولده، وعبد للشيخ عيسى، وكل من سجن من أهل الخوض والرحبيين.

9. أن يرجع السلطان بكل شيء يقع فيه التشاجر إلى علماء الدين.

10. أن يمنع بيع الخمر والدخان وسواه في أسواق المسلمين ويروّع بائعيه.

11. أن يرفع الرسوم عن الأسلحة التي لم يكن عليها من قبل أية جمارك.

12. أن لا تفتش البضائع النازلة في ميناء صور من الهند وزنجبار حسب العادة الجارية[1].

وفي الاجتماع تمت مناقشة مشاكل ومطالب الثوار، وتوصل الوكيل السياسي إلى خلاصة، تفيد أن هذه المطالب لن تكون مستحيلة التنفيذ مع استثناء أو استثنائين، كما برزت صعوبة رئيسية بشأن طلب السلطان تسليم حصون وقلاع سمائل التي استولى عليها الإمام وأتباعه، وحيث أن القاضي راشد الهاشمي أعلن بأن هذه الحصون والقلاع لن يتم تسليمها، مدعماً رأيه بالشريعة

[1] R.O., Vol.: 3, R/15/6/46, a petition presented by Sheikh Isa Bin Saleh, representative of Imam Salim Bin Rahsid Al Kharusi, to the Political Agent at Sib, 15/9/1915, P.P.120, 121.

الإسلامية وهو ما وافق عليه الشيخ عيسى[1]، وقد أرسل الإمام رسالة إلى الوكيل السياسي في 23 أيلول أكد فيها على الجواب الذي قدمه القاضي والشيخ وختم رسالته بالقول: "والجواب ما أجابكم به من جهة الحصون، فأن الشرع يمنع ذلك، فأن أحببتم الإنصاف فوفوا لنا بما سألناكم"[2].

بعـــد فشل المفاوضات لم تستجد أحداث هامة سوى قيام الإمام وقواته في نيسان عام 1917 بالهجـــوم علـــى الرســـتاق، حيث بدأت بمحاصرة الحصن الذي كان تحت سيطرة السيد أحمد بن إبراهيم، وهو حاكم شبه مستقل من آل بوسعيد، وقد طلب الحاكم مساعدة السلطان الذي جمع نحو ما بين ألفين وثلاثة آلاف من أتباعه بمنطقة المصنعة بهدف التوجه إلى الحزم للهجوم على قوات الإمام فـــي الرستاق[3]، وقد ذكر السلطان للوكيل السياسي الرائد هاورث (L.B. Haworth) أنه في حال تحقيق أي نجاح فسوف تتواصل الهجمات على الإمام وإلا سوف يعود إلى الساحل[4].

كانـــت نتيجة الحملة التي قادها السلطان الفشل، وذلك لأن القبائل التي كان يعتمد عليها (مثل بنـــي عمر والحواسنه والرياسيه والمقابيل وبني جابر... الخ) قد أخفقت في مساعدته وتخلت عنه، مما ترك السلطان في وضع سيء، وغضب كثيراً على تلك القبائل، واعتبر ذلك مثل رفس حصان عنـــيد. كمـــا أنه لم يعد بيده أي شيء ليقوم به من أجل استعادة الرستاق، وكذلك أصبح يعاني من

---

(1) R.O., Vol.: 3, L/P&S/18/B398, the rebellion against the Sultan of Muscat, May 1913-July 1915 received from Chief Political Officer, Basra under Sir P. Cox's letter of 15/8/1915, P.132.

(2) R.O., Vol.: 3, R/15/6/45, from Imam- il- Muslamin Salim Bin Rashid Al Kharusi to the Political Agent Kalat, 19/9/1915, P.123.

(3) R.O., Vol.: 3, Saiyid Taimur Bin Faisal 1913-1931, P.P.14, 15.

(4) R.O., Vol.: 3, R/15/6/48, from Major L.B. Hawarth the Political Agent and H.B.M.s Consul, Muscat to the Chief Political Officer, Basra, 25/4/1917, P.135.

الإفـــلاس من ناحية الموارد والأموال، ويعتمد فقط على ما تقدمه له الحكومة البريطانية، في حين كان الإمام قد قوى نفوذه وسيطرته في المناطق الداخلية[1].

التدخل البريطاني السياسي وعقد اتفاقية السيب

أ. المرحلة الأولى 1919م

بعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى، وفرغت بريطانيا للاهتمام بالمشاكل التي تواجهها في عُمان، استأنف الوكيل السياسي البريطاني محاولاته للوساطة بين الإمام والسلطان، فقد أرسل الوكيل الـــسياسي في مسقط الرائد هاورث (L.B.H. Hawarth) رسالة إلى قادة الثورة ولا سيما بعد أن نـــصحه قاضـــي الإمام وحميد بن سعيد الفليتي بإرسال الرسالة بالسرعة الممكنة، لأن القادة كانوا جميعهم مجتمعين معاً. وكان الوكيل السياسي يرى بما أن القادة يبالغون في تقدير ما لديهم من قوة، فإنـــه مـــن الضروري إطلاعهم على حقيقة الوضع من خلال كتابة رسالة لهم، حيث أرسل في 2/ آذار/ 1919 رسالة إلى الشيخ عيسى والشيخ حمير بن ناصر النبهاني وأخرى إلى الشيخ ناصر بن راشد لكي يوصلها إلى أخيه الإمام[2].

ونتيجة لاعتقاد الوكيل السياسي أن إظهار اللطف غير المحسوب للعرب قد يفسر من قبلهم على أنه ضعف، وبالتالي سيعرقل الهدف المرجو تحقيقه، فقد أرسل رسالة يدعو فيها زعماء الثورة إلى التفاوض ولكنها مبطنة بالتهديد والوعيد على الجانبين الاقتصادي والعسكري[3].

---

[1] R.O., Vol.: 3, R/15/6/48, from the Major L.B. Hawarth, Muscat to the Deputy Political Resident, Bushier, 5/6/1917, P.136.

[2] R.O., Vol.: 3, R/15/6/204, from Major L.B.H. Hawarth the Political Agent and H.B.M.s Consul, Muscat to Acting Political Resident, Baghdad, 5/3/1919, P. 137.

[3] Ibid., P. 137.

بدأ الوكيل السياسي رسالته في بيان نتائج الحرب العالمية الأولى، من الانتصار على دول الوسط واستسلام كل من ألمانيا والنمسا وبلغاريا وتركيا واحتلال هذه الدول، إضافة إلى إقامة حكومة عربية في بغداد والبصرة، وأن الشريف حسين أصبح الآن ملكاً على الحجاز، وفي اليمن سلم سعيد باشا[1] نفسه وهو الآن أسير في أيدي البريطانيين وكل ذلك مما يعني أن الحكومة البريطانية تنوي المساعدة في تشكيل حكومات عربية في كل البلدان العربية، كل حسب عاداته، ولاسيما بعد خلاصهم من ظلم وجور الأتراك[2].

ثم انتقل الوكيل السياسي في رسالته إلى توضيح أهمية مسقط بالنسبة لبريطانيا حيث ترسو السفن والمراكب فيها ذهاباً وإياباً من وإلى مينائي بوشهر والبصرة، وبما أنه من الضرورة لتحقيق الأهداف التجارية أن تكون الموانئ في حالة الأمن والسلام، وبما أن حكومة البلد غير مستقرة وفي حالة حرب، فالموانئ لن تكون آمنة وهو ما تعاني منه عُمان التي تتجدد فيها المعارك باستمرار، وخصوصاً عند موت إمام أو سلطان وانتخاب آخر. ومن أجل هذا السبب تحالفت الحكومة البريطانية مع السلطان، وإذا ما وجدت الحكومة البريطانية ما يهدده أو يهاجمه، فإن الحكومة البريطانية ستضطر إلى مساعدته، وتكون هذه المساعدة في الموانئ، ومثاله عندما ساعدت السلطانين تركي وفيصل، والآن تساعد السلطان تيمور[3].

---

[1] علي سعيد باشا هو قائد القوات العثمانية في اليمن وقد سلم نفسه للمقيم السياسي في عدن بعد أن أعلنت الدولة العثمانية خروجها من الحرب العالمية الأولى في 1918/10/30. فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839-1918، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص 628-665.

[2] Ibid., letters to the Oman Chiefs, P. 138.

[3] Ibid., P. 138.

إن هــذا هو السبب الوحيد الذي دفع الحكومة البريطانية إلى الرغبة في الالتقاء مع زعماء الثورة والتباحث معهم من أجل تحسين الأحوال والظروف، وذلك لأن التفاوض هو الوسيلة الوحيدة لتمكــين المتنازعــين مــن فهــم مطالب بعضهم البعض، والوصول إلى نتيجة مرضية، فالحكومة البريطانية لم تكن سبباً في إضرار إلحاق الضرر بأحد، ولكنها ستكون مضطرة لتغيير هذه المعاملة إذا لم يقم زعماء الثورة بالتباحث والتفاوض[1].

وأمـــا بالنسبة لما يتردد من أقاويل برغبة الإمام مهاجمة صور، فإنه إذا ما حدث ذلك، فإن الحكــومة البــريطانية ستدافع عنها، مما سيؤدي إلى خسائر جوهرية، وسيكون من السهل إرسال طائـــرة واحدة تستطيع رد الهجوم وتحطيم المدن وتخريب الحصون، وتعتقد الحكومة البريطانية أن الـــزعماء غيـــر قـــادرين على المقاومة. واستطرد الوكيل السياسي قوله: "لدينا خمسمئة ألف من العـــساكر المدربـــة علـــى الحرب في العراق وفرغت من أعمالها هناك، ولا حاجة لنا فيهم هناك، وبضعة آلاف منهم يكفون للاستيلاء على عُمان كلها ... وتعلمون كذلك، أن السيطرة على البحر في أيدينا، فإذا ما أردتم عداوتنا سوف لن نسمح أن يباع إليكم الأرز والقمح واللباس، ولن نسمح لكم أن تبـــيعوا تمـــركم، إذ كل تجارتكم تجري في المناطق التي نسيطر عليها". وقد ختم الوكيل السياسي رسالته بتحذير الزعماء من أن معاداة بريطانيا ستعود عليهم بالعواقب الوخيمة في حين أن الصداقة معهـــم سيكون فيها فائدتهم وخيرهم، كما أن الحكومة غير مستعدة لترك عُمان على الحال التي هي عليها الآن[2].

---

(1) Ibid., P. P. 138, 139.

(2) Ibid., P. 139.

رد الشيخ عيسى على هذه الرسالة بأنه سوف يأتي إلى مقابلة الوكيل السياسي في السيب، وهو ما تم فعلاً في الخامس عشر والسادس عشر من أيلول 1919م، ولقد تأخر عقد الاجتماع لأسباب منها موت أخ الشيخ صالح ثم سفر الوكيل إلى الهند وتأخر وصوله[1].

حضر الاجتماع الشيخ عيسى والشيخ سعيد بن ناصر الكندي، والوكيل السياسي ومترجمه، وقد طرح الجانبين عدة قضايا:

القضايا التي طرحها الشيخ عيسى

- أسباب الثورة التي تتمثل بالإدارة الحكومية السيئة من قبل السلطانيين السابقين والسيد تيمور والتي لم تتحسن، فكان الولاة سيئون والقضاة مرتشون دون اهتمام السلاطين لذلك على خلاف ما كان في السابق.
- إنهم سوف يسمحون للتجار الهنود أن يسافروا ويتنقلوا في عُمان وأن يتاجروا بكل أمان.
- الرغبة في إزالة القيود المفروضة على السفر والتنقل.
- إنهم سوف لا يتدخلون في شؤون السلطان في البلاد التي يحتلها الآن، ولكنه لا يمكن التنازل عن البلاد التي يديرونها وفقاً لعقيدتهم الدينية إلا بالقوة.
- السماح بتجارة السلاح، حيث قال الشيخ عيسى أنهم لا يريدون تقديم السلاح إلى الشيوخ والقبائل لأنها ستزيد من شدة القتال والنزاع بينهم، وإنما المراد منه هو لمساعدتهم ومساعدة الحكومة في المحافظة على النظام.

---

[1] R. O., Vol.: 3, R/15/6/204, telegram from the Political Agent, Muscat to the Political Resident, Baghdad, and reported to Bushire, 31/3/1919, P. 140.

• الـثقة بالحكومة البريطانية وعدالتها، ونيتها السلمية في تحقيق السلام، ولاسيما في الشؤون التي لا تؤثر على دينهم.

أمـا الوكـيل الـسياسي فقـد أكـد علـى التـزام بـريطانيا بحمايـة الـسيد تـيمور بمـوجب الاتفاقـيات والمعاهـدات المـوقعة بيـنهما، كمـا بـرر عـدم الـسماح بـتجارة الأسلحة[1]، ثم عمل على استخلاص تسوية مؤقتة اقترح فيها أن يكون السلطان هو الزعيم السياسي الدنيوي، وأن يكون الإمام هو الزعيم الروحي، وأن يعين السلطان الشيخ عيسى كممثل له في البلاد التـي يقيم فيها الإمام، وبالنسبة إلى كل من سمائل وبدبد ونخل والولايات الساحلية على الإمام أن يعين الشيخ سعيد بن ناصر الكندي ليكون ممثله هناك، وأن يصادق الإمام وممثله على القضاة قبل تعينهم، وأن يكون هناك مجلس من كبار أعيان العُمانيين لمساعدة السلطان، وأن يكون لهذا المجلس الموافقة على كل الولاة قبل تعيينهم، كما يساعد في الرقابة على الأموال[2].

وفي اليوم التالي أعلم الشيخ عيسى والشيخ سعيد -بعد بحثه القضايا مع الشيوخ الذي كانوا فـي رفقـته- الوكيل السياسي أنه لا يمكنهما من الناحية الدينية الموافقة على سيطرة تيمور على عُمـان، إذ يخـشيان أن تـتحول هـذه الزعامة من مظهر شكلي إلى أمر واقعي، وذكرا أنهما لا يـستطيعان الاعتـراف إلا بالإمـام الـذي ينتخبه الشعب، فالسلطان تيمور إذا كان يتمتع بالسلطة علـى مـا بـيده الآن فهو يعتبر كافياً له، فأسلافه لم يكن لهم سيطرة على الداخل أو جباية الزكاة مـنه، فـي حـين يـستطيع أن يأخـذها مـن المـناطق الـساحلية، وإضـافة إلى فرض رسوم علـى التمـر التـي تعتبـر أصـلاً غيـر قانونية. كما بين أن السلطان سيكون لديه أرض تزيد

---

(1) Ibid., P.P. 141, 142.

(2) R. O., Vol.: 3, R/15/6/204, from Major L. Hawarth the Political Agent, Muscat to the Acting Political Resident in the Persian Gulf, Baghdad, 24/9/1919, P. 144.

ثلاثــة أضــعاف الأراضــي التي يملكها العُمانيين إذا ما وافقوا على هذا الاقتراح. وطرح الشيخ عيـسى كذلك قضية إطلاق السجناء الأربعة من أفراد أقربائه المباشرين، والذين احتجزهم لديه في السجن[1]، وطالب في النهاية بسحب كل القيود المفروضة على التجارة والسفر وتحديد نسبة الرسوم على أن لا تتجاوز 5%، وتخفيض الزيادة المفروضة على الرمان والبالغة 35%[2].

أكــد الوكيل السياسي أن السلطان موافق على إعادة السجناء والهاربين من العدالة في حالة تحقــيق السلم، كما أنه موافق وبرغبة من الحكومة البريطانية على تحديد نسبة الرسوم بخمسة في المائــة، ولكن السلطان يرغب باستعادة المزارع والحدائق التابعة لابن عمه والي مطرح ومزارع أخــرى يملكهــا القاضــي التابع له، وهذه الحدائق لها قيمة عالية، وقد استولى عليها الإمام لصالح الحكــومة العُمانية. وحول هذه النقطة أكد الشيخ عيسى أنه لا يمكن التنازل عنها، قائلاً إن ما أعلنه العلماء بأنه شيء صودر كغرامة بموجب قانون الشريعة لا يمكن التنازل عنه، وفي حين ذكر الشيخ سعيد بن ناصر بأنه سوف يذهب للإمام بنفسه إذا ما دعت الضرورة للحصول على تنازل منه، وفي النهاية قال الوكيل السياسي أنه لا يوجد أي مبرر للسلطان تيمور للتخلي عن السلطة دون أن يحصل على شيء مقابل ذلك. وقد انتهى الاجتماع بالاتفاق على أن يقوم كل فريق باستشارة مسؤوليه، وأن تتم المراسلات بين الطرفين بشأن الاتفاق[3].

---

(1) في آذار 1918، وخلال غياب السلطان وصل إلى مسقط أربعة من أقرباء الشيخ عيسى، قام السيد نادر بإلقاء القبض عليهم ثم سجنهم، مما دفع الشيخ عيسى إلى إرسال رسائل إلى السلطان والوكيل السياسي يطلب فيها إطلاق سراحهم، ولكن السلطان اشترط إعادة المزارع مقابل ذلك، كما رفض الوكيل السياسي من جانبه التدخل إلا وفقاً لرأي السلطان، وبالتالي أقفل الأمر.

(2) Ibid., P.P. 144, 145.

(3) Ibid., P. 145, and Calvin H Allen, Jr., Oman the Modernization of the Sultanate, Colorado: Westview Press, P. 61.

علــق الوكيل السياسي على الاجتماعات في رسالته إلى المقيم السياسي بالنيابة في الخليج الفارســي بــبغداد معتبراً أن المحادثات جرت في جو هادئ ولطيف وأن الشيخ عيسى كان عملياً ومجاملاً وشاكراً لحفاوة الاستقبال، وتم تقديم (1500) روبية كهدية له وباقي الشيوخ مع منحه عباءة وثمانية عمائم وشالين[1].

أما في تعليقه على المحادثات "فقال إنه لن يكون هناك مخرج سوى اللجوء إلى القوة التي لا نقترح استخدامها، والتي برهن السلطان أنه لا يستطيع استخدامها، والتي لن يستخدمها العُمانيون ما دمــنا ندعم السلطان، وأنه من الأفضل في ظل الأوضاع الحالية أن تعطى الفرصة لشعوب الداخل فــي الــتطور والتنمية حسب ما يرونه، مما يمنحنا إمكانية الوصول إليهم، ثم عدم السماح للسلطان بالسيطرة عليهم أكثر مما كان لوالده أو جده، وهذا الوضع يثبت السلطان في وضعه بأمان، فتيمور وعلـــى الــرغم من أنه سلطان فاشل بالنسبة للقضايا العربية فإنه سيكون ناجحاً عندما نتولى نحن قيادته، وهو الآن مستعد لطلب نصحيتنا، وقد طلب منا إيجاد ضابط أوروبي لمساعدته[2].

لــم يستطيع الشيخ سعيد بن ناصر الكندي الحصول على موافقة الإمام على البنود التي تم مناقــشتها والاتفــاق عليها، إذ رفض الإمام إرجاء المزارع التي تم الاستيلاء عليها والتوقيع على الاتفــاق، وبذلك انهارت المفاوضات في نهاية شهر شباط 1919 بسبب هذا الرفض، وقد نتج عنها مغادرة السلطان إلى الهند برفقة الوكيل السياسي السيد وينغت (R. E. L. Wingate) والذي بدوره قطــع الاتــصالات والمفاوضات مع الإمام بسبب رفضه إرجاع المزارع والتصديق على الاتفاق. وعلى أثر ذلك فرضت حكومة السلطان رسوماً إضافية كعقوبة بلغت 25% على جميع أنواع التمر

---

(1) R. O., Ibid., P. 146.

(2) Ibid., P. 146.

وبنـــسبة 50% علـــى الــرمان، كما عين السلطان الرائد ماكولم (D. V. McCollum) مستشاراً ووزيراً له[1].

الظروف التي سبقت التوصل إلى اتفاقية السيب

1. الهجوم على المصنعة

طلـــب السلطان قبل مغادرته إلى الهند المساعدة من الوكيل السياسي ضد الشيخ مسعود بن زامـــط مـــن آل ســـعد، والمقيم في المصنعة بسبب خروجه عن طاعة السلطان وإشاعته للفوضى وتهديـــده للـــرعايا البـــريطانيين هناك[2]، ونتيجة لذلك أرسل الوكيل السياسي السفينة بريتومارت (Brittomart) لحماية حياة الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم، ولبيان أنهم جادين في الدفاع عن سلطة السلطان على الساحل بموجب الاتفاقيات الموقعة معه. وفي المصنعة رفض الشيخ مسعود الحضور إلـــى الـــسفينة للاعـــتذار عن أعماله، مما دعا إلى إطلاق النار على قريته بعد إصدار التحذيرات المناسبة، ويبدو أن الشيخ مسعود لم يكن يتوقع أن التهديد كان جاداً ولاسيما وأن قريته تبعد حوالي (7500) يـــاردة عـــن الساحل. ولكن هذا القصف أجبر الشيخ مسعود على الحضور، ودفع غرامة

(1) R. O., Vol.: 3, Saiyid Taimur Bin Faisal 1913-1931, P. 17, and R/15/6/204, report from Political Agency, Muscat to the Civil Commissioner, Baghdad, 17/4/1920, P. 163, and R/15/6/246, from R. E. L. Wingate the Political Agent, Muscat to the Deputy Political Resident, Bushire, 14/10/1920, P. 202.

وأمين سعيد، في الخليج العربي المعاصر، دراسة وثائقية تحليلية، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2003، ص 582.

(2) R. O., Vol.: 3, R/15/6/238, from Saiyid Taimur Bin Fisal to Mr. Wingate the Political Agent, Muscat, 27/2/1920, P. 158.

مالــية تــبلغ خمــسة آلاف دولار، وأعطى ضمانات بحسن التصرف والسلوك مستقبلاً، وأن يدعم حكومة السلطان بكل السبل، وأن يكون مسؤولاً عن سداد قبيلته للرسوم الجمركية المقررة[1].

2. وفاة الشيخ حمير بن ناصر النبهاني

توفـــي الشيخ حمير بن ناصر النبهاني في بداية شهر آذار عام 1920 وهو شيخ بني ريام، والـــزعيم الرئيسي للجناح الغافري من العُمانيين، ولقد كان هذا الشيخ من أقوى المؤيدين للإمام منذ إعلان الثورة على السلطان، وقد تولى مكانه ابنه سليمان البالغ من العمر (16) عاماً، وتشير الوثائق البــريطانية إلـــى أن ســـليمان رفض البيعة للإمام متعذراً بأنه صبي لا يمكنه القيام بكل الواجبات المناطة به بكفاءة، وقد اكتفى بأن أعلن أنه متحالف مع الإمام. والسبب في رفضه لتقديم البيعة لأنه كـــان يخـــشى أن يتنازل عن بعض ميراثه الكبير إلى بيت المال التابع للإمام، وخشية من أن يلزم قبيلته بأداء بعض الالتزامات التي قد لا يرغبون فيها[2].

3. حادثة الحزم

تـــبعد بلدة الحزم حوالي 15 ميلاً على البر من المصنعة، وكان يحكم هذه المدينة أحمد بن إبـــراهيم وهو والي الرستاق السابق والتابع للسلطان، وكان أحمد إلى حد ما مستقلاً، بين السلطان والإمـــام، حـــيث كانت حدود منطقته تقع بين مناطق نفوذ الزعيمين، في حين كان ناصر بن راشد شقيق الإمام هو والي الإمام في الرستاق[3].

---

[1] R. O., Vol.: 3, R/15/6/204, secret report from Political Agent, Muscat to the Political Resident, Muscat to the Civil Commissioner, Baghdad, 17/4/1920, P. 163.

[2] Ibid., P. 164.

[3] Ibid., P. 165.

وتعــود جذور هذه الحادثة إلى شهر آذار 1920 حيث قام الشيخ ناصر بن راشد الغافري كبير زعماء قبيلة بني غافر، والذي يعيش في وادي بني غافر بحماية بعض اللصوص الذين طلب شـقيق الإمــام ناصر بن راشد تسليمه إياهم. ولكن الشيخ ناصر الغافري رفض ذلك بحجة عادات العــرب المتعلقة بحماية من يطلب الحماية، مما أدى إلى الخلاف بينهما. وقد حاول الإمام حل هذه المـشكلة بين الطرفين إلا أن الشيخ الغافري ظل معانداً ورفض المصالحة. وفي هذه الأثناء سعى أحمــد بــن إبراهيم إلى أن يقف معارضاً للإمام وأخيه ناصر بن راشد أملاً في استعادة الرستاق، فاســتغل الشيخ ناصر الغافري هذه المعاداة وسعى إلى إقامة حلف مع أحمد بن إبراهيم، وبمناسبة زيارة الوزير البريطاني ماكولم إلى المصنعة أرسل ابنه وأحد الشيوخ إلى المصنعة حيث عقدا اتفاقاً مع السلطان[1].

إن هذا العمل العدائي من جانب أحمد بن إبراهيم والشيخ ناصر الغافري لا يمكن أن يكون لــه إلا نتــيجة واحــدة، وهي هجوم ناصر بن راشد على الحزم، في الوقت الذي أرسل فيه الإمام رســائل لإثــارة القــبائل ضدهم. وعلى الرغم من أن حصن الحزم كان منيعاً وقوياً ومن الصعب اختراقه، إلا أن هناك مشكلة كان يعاني منها وهي نقص إمدادات المياه حيث أن مدينة الحزم كانت تعــتمد فــي إمــداداتها مــن المياه على فلج، من السهل قطعه، وإيقاف تدفق مائه إلى بلدة الحزم والحصن. وهذا ما فعله الشيخ ناصر الخروصي عندما هاجم الحزم، من هنا رأى أحمد بن إبراهيم أن فرصة نجاحه ضئيلة من دون الحصول على مساعدة، فما كان أمامه من خيار سوى الذهاب إلى مسقط لطلب المساعدة من حكومة السلطان. وعلى أثر ذلك تم تكليف والي مطرح لقيادة حملة رافقه

---

[1] R. O., Vol.: 3, R/15/6/204, report from British Consulate and Political Agency to the Civil Commissioner, Baghdad about the Hazim Incident,4/6/1920, P. 169.

فيها الوكيل السياسي وينغت حيث اصطحبه معه على متن السفينة شليو (Clio) وذلك لرفع مكانته وهيبته بناء على التعهدات بدعم السلطان[1].

استطاع الوالي أن يجمع مئة رجل في المصنعة ولكن هذا العدد لم يكن كافياً أمام قوات الشيخ ناصر بن راشد الخروصي البالغة 400 رجل بمن فيهم من بني حراص وبني هناأة والعبريين وغيرهم من انظم إلى قوات الإمام. ومن هنا قام الوالي بمفاوضة بني حراص الذين اقتنعوا بقوة رجال السلطان فتخلوا عن قوات الإمام، وعادوا متفرقين إلى ديارهم. وفي الوقت نفسه غادر الوكيل السياسي إلى مسقط، وكذلك أرسل الوالي رسالة إلى الشيخ ناصر بن راشد الغافري طالباً منه المساعدة، إلا أن الرسول الذي حمل الرسالة أوصلها إلى الشيخ ناصر بن راشد الخروصي بالخطأ بدلاً من حملها إلى الغافري، وكانت نتيجة هذا الخطأ إيجابية إلى حد بعيد حيث وصلت معلومات مبالغ فيها إلى بني خروص عن قوة الوالي، وإدراكهم أنه في حالة انضمام بني غافر ضدهم سيخسرون الرستاق، مما دفع بالشيخ ناصر بن راشد الخروصي إلى الكتابة للشيخ ناصر الغافري طالباً الصلح والسلام معه، وهو الذي حصل فعلاً من خلال الموافقة على مطالب بنو غافر بالإعفاء الكامل من الضرائب التي كان يفرضها عليهم الإمام، وإعادة مزرعة كان قد استولى عليها أخ للإمام، وفي المقابل تعهد بنو غافر بعدم مهاجمة الإمام. وقد حاول أحمد بن إبراهيم استغلال هذه الأوضاع حيث قام بدخول الحزم طامعاً باسترجاع الرستاق إلا أن رجاله كانوا غير متحمسين لذلك، واكتفى بإصلاح مصادر المياه وضمان وصولها إلى الحزم. وعلى أثر ذلك عاد الوالي ورجاله إلى مطرح[2].

---

[1] Ibid., P. 170.

[2] Ibid., P. P. 170, 171.

تعتبر هذه أول مرة ومنذ عدة سنوات تحقق فيها حكومة السلطان نصراً واضحاً على الإمام، وقـد أشار الوكيل السياسي أن الأسباب وراء هذا النصر واضحة وتتمثل بأن العُمانيين لم تعد لديهم قوة عدائية كما في السابق (ودليل على ذلك أن عشرة من الحافظات والجيوب التي تحمل في داخلها الذخيرة بدولار واحد في عُمان)، كما أصبحت عُمان دولة تمزقها المعاناة حيث أن العُمانيين يعانون من عدم الكسب الوفير نتيجة للحرب، وأنهم يقعون تحت دعاية مكثفة تقول بأن معاناتهم سببها اتجاه ومسلك الإمام وأخيه غير المبرر نحو المزارع والحقول وجباية الزكاة فيها، وأخيراً لأنهم أصبحوا على قناعة تامة بأن بريطانيا ستدعم وتساند السلطان وبالتالي لا جدوى من الثورة[1].

4. وفاة الإمام الخروصي

تـم اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي في الخضراء في 21 تموز 1920 على يد أحد أفراد القبائل التي تقع تحت سيطرته، وتعزو الوثائق البريطانية سبب هذا الاغتيال إلى الحكم القهري والمتـسلط لأشـقائه، ولمواقفه المتشددة تجاه تحصيل الزكاة وإعادة الممتلكات[2]، ونتيجة لتعصبه الدينـي المقرون بأنانية وظلم وإغفال وإهمال للسياسة أو الحكومة، إضافة إلى المساوئ الكامنة في كـل أنواع القيود من قبل السلطان، والتي كان العُمانيون غير قادرين على تحملها وبخاصة فرض الزكاة العقابية الأخيرة على التمور والرمان[3].

ولقد تم تنصيب إمام جديد مكانه بمساعدة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، حيث تم اختياره بالانـتخاب حـسب قواعد الإمامة، وقد كان الإمام الجديد هو الشيخ محمد بن عبد الله الخليلي وهو

---

(1) Ibid., P. P. 172.

(2) R. O., Vol.: 3, R/15/6/204, telegram No. 1632, D.P.R., Bushire, reported to Foreign and Baghdad, 23/7/1920, P. 178.

(3) R. O., Vol.: 3, R/15/6/264, from R. E. L. Wingate the Political Agent, Muscat to the Deputy Political Resident, Bushire, 14/10/1920, P. 203.

صـــهر الـــشيخ عيـــسى ومعروف عنه بأنه عالم كبير، وكان من بين المؤيدين إلى إعادة المزارع للسلطان زمن الإمام السابق[1].

المرحلة الثانية

اتفاقية السيب 1920

مهـــدت الظـــروف الـــسابقة إلى فتح باب المفاوضات من جديد بين قادة الثورة والحكومة البريطانية، فلقد أرسل الشيخ عيسى بن صالح في الثالث من آب 1920 رسالة إلى الوكيل السياسي الـــسيد وينغت يعلمه فيها باغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي واجتماع رؤوساء القبائل وأخيار الـــناس والعلمـــاء علـــى انتخاب العلاّمة محمد بن عبد الله الخليلي كإمام لما رأوا فيه من الفضائل والـــصفات والقدرات لهذا المنصب. وقد تبع هذا الانتخاب استقرار الأوضاع والأحوال حيث عادت القـــبائل إلى سابق أحوالها بعدما كانت على وشك سفك الدماء وسرقة الأموال، وبذلك تم إطفاء نار الفتن، ونتيجة لذلك كله نرى أنه يجب فتح باب المفاوضات من جديد[2].

رحـــب الوكـــيل الـــسياسي بإعـــادة المفاوضات ولكنه اشترط قبل بدءها إعادة الممتلكات والمـــزارع التي استولوا عليها في السابق إلى السلطان[3]. وقد رد الشيخ عيسى على هذه المطلب برســـالة إلـــى السيد وينغت أكد له فيها موافقة الإمام والمسلمين على إرجاع تلك المزارع احتراماً لحكـــومة بريطانيا العظمى، وأملاً في عدالة الحكومة البريطانية أن تعمل على تقليل زيادة الرسوم

---

[1] Ibid., telegram No. 1632, 23/7/1920, P. 178, and Deputy Secretary Foreign, Summary of the situation in interior Oman, P. 178.

[2] R. O., Vol.: 3, R/15/6/204, from Isa Bin Saleh to Mr. Wingate, the Political Agent, Muscat, 3/8/1920, P. 180.

[3] R. O., Vol.: 3, R/15/6/204, telegram from Political Agent, Muscat to the Political Resident, Bushire and Foreign Simla, 7/8/1920, P. 181.

علـــى الـــسلع المستوردة، وإعادتها كما كانت في السابق، وأن تساعدهم في كل الأوضاع الأخرى، ومقترحاً أن تكون الاجتماعات بعد العيد[1].

أعاد الإمام مزارع السلطان حيث تم تسليمها إلى مندوبيه ووكلائه، وعلى أثر ذلك قام السيد وينغت بالسفر إلى إمبالا (Ambala) من أجل مقابلة السلطان، وإطلاعه على المستجدات الأخيرة، وفـــي المقابلة معه عرض عليه الرجوع إلى مسقط لمتابعة المفاوضات، ولكنه رفض القدوم متعذراً بحالـــته الصحية السيئة، وفوض الوكيل السياسي بكافة الصلاحيات للتفاوض مع قادة الثورة، وذلك إيماناً منه بعدالة الحكومة البريطانية[2].

تـــم عقد الاجتماع في السيب في الفترة ما بين 24 و26 أيلول 1920، حيث حضر الشيخ عيـــسى وبـــصحبته أكثر من عشرين شيخاً عُمانياً وثلاثمائة من راكبي الجمال لحضور الاجتماع، وفـــي الاجـــتماع الأول والذي استمر لمدة ساعتين أصر الوكيل السياسي السيد وينغت على مسألة تفـــويض الـــشيخ عيسى إن كانت كاملة أو غير ذلك، فأكد له الشيخ عيسى والمرافقون بأنه مفوض تفويـــضاً كـــاملاً مـــن قبل الإمام. وعُقد الاجتماع الآخر مساءً وكان مطولاً، حيث تمت فيه مناقشة الشروط الفعلية للاتفاق وقد حضره الشيخ عيسى وسعيد بن ناصر الكندي من جانب الإمام والوكيل الـــسياسي السيد وينغت ومترجمه فقط عن جانب الحكومة البريطانية، وقد تقدم الشيخ صالح باثني عشر مطلباً كالآتي:

1. الاعتراف باستقلال عُمان.

---

[1] R. O., Vol.: 3, R/15/6/204, telegram from Political Muscat to Wingate Foreign Simla, 31/8/1920, P. 182.

[2] R. O., Vol.: 3, R/15/6/52, from Air Force Mess, Ambala to Deputy Foreign Secretary, 8/9/1920, P.P. 189-192, and R/15/6/52, from H. H. the Sultan of Muscat to Mr. R. E. L. Wingate, Muscat, 8/9/1920, P.P. 194, 195

2. تخفيض نسبة الزكاة إلى خمسة في المئة (5%).

3. أن يتمتع العُمانيون بحرية الحركة والسلام في منطقة نفوذ السلطان.

4. أن لا تساعد الحكومة البريطانية أعداءهم (يعتقد وينغت أنهم يعنون بذلك السلطان).

5. عدم القيام بأي أمر يتعارض مع دينهم.

6. لا يجب مطالبتهم بحمل جوازات سفر.

7. يجب السماح لهم بشراء الخراطيش (البنادق).

8. أن يقدم السلطان الدعم المالي لهم.

9. كل الوثائق كجوازات السفر وغيرها والتي يصدرها الإمام يتم توقيعها من قبل الوكيل السياسي وليس من قبل السلطان.

10. عدم السماح بوجود راشد بن عزيز[1] في عُمان.

11. أن يُمنح الشيخ سعيد بن ناصر الكندي الأمان في مناطق السلطان الداخلية.

12. أن يعيد السلطان الفارين من وجه العدالة.

وفي مقابل ذلك وعدوا بما يأتي:

1. عدم مهاجمة مناطق السلطان الداخلية أو التدخل في حكومته.

2. السماح بحرية التجارة والسفر في عُمان[2].

---

[1] راشد بن عزيز هو قاضي مسقط.

[2] R. O., Vol.: 3, R/15/6/264, enclosing report on negotiation between British Government and Tribes of interior Oman, and from R. E. L. Wingate, Political Agent, Muscat to the Deputy Political Resident, Bushire, 14/10/1920, P. 204.

علــق الوكــيل السياسي على هذه الشروط في رسالة أرسلها إلى نائب المقيم السياسي في بوشهر، حيث رأى أن جميع مطالبهم ما عدا (2، 3، 12) هي شروط مبالغ فيها وغير معقولة، وبعد الكثير من المجادلة والمزاح والتهديد والوعيد، ورغم التهديد من قبله بأنه إذا لم يوافقوا على الشروط التــي تم الاتفاق عليها سوف يترك الاجتماع فوراً، فقرروا التمسك فقط بالمطالب (2، 3، 12) من السلطان. وكان الشرطان (10، 11) قد اقترحهما الشيخ سعيد بن ناصر الكندي فقط لعدائه الشخصي مع السلطان فشطبت من القائمة، أما المطلب الرابع فقد أوضحت لهم بأنه مطلب غير معقول نظراً إلى أننا نتوسط في اتفاقية فيجب أن يعتمدوا على أننا لا ندعم الطرف الآخر ما لم يقوموا بخرق هذه الاتفاقــية، أما الطلب الخامس فقد أوضح بأنه لا فائدة منه، والسادس والتاسع فإنه فيهما خرق لكل الإجــراءات الرسمية التي يتبعها كل العالم بما فيهم البريطانيون، أما البند السابع فرأى أنه مستحيل نظــراً للاتفاقيات الدولية، كما أن الأذن بالاستيراد لا يمكن تقديمه الآن حتى يتم التأكد من نواياهم الطيــبة، فــي حــين رُفــض الطلــب الأول رفــضاً باتــاً حــيث أوضــح لهــم أنهــم إذا كانــوا يتمــتعون بالاســتقلال الفعلي فماذا يريدون أكثر من ذلك. أما المطلب الثامن فقد سبب الضحك عليه[1].

وفــي نهاية المفاوضات تم التوصل إلى الاتفاقية، والتي تضمنت ثمانية شروط أربعة منها تخص السلطان وأربعة أخرى تخص العُمانيين، أما التي تخص العُمانيين فهي:

الأول: أن يكــون كل وارد من عُمان ومن جميع الأجناس إلى مسقط ومطرح وصور وسائر بلدان الساحل لا يؤخذ منه زيادة عن خمسة في المئة.

---

[1] Ibid., P. 205.

الثاني: أن يكون لجميع العُمانيين الأمن والحرية في جميع بلدان الساحل.

الثالث: إزالة جميع العوائق على جميع الداخلين والخارجين في مسقط ومطرح وجميع بلدان الساحل.

الرابع: ألا تأوي حكومة السلطان مذنباً يهرب من إنصاف العُمانيين وأن ترجعه إليهم إذا طلبوه منها، وألا تتدخل في داخليتهم.

أما الأربعة التي تخص السلطان فهي:

الأول: كل القبائل والمشايخ يكونون في أمن وصلح مع حكومة السلطان وألا يهاجموا بلاد الساحل ولا يتدخلوا في حكومته.

الثاني: كل المسافرين إلى عُمان في مشاغلهم الجائزة والأمور التجارية يكونون أحراراً، ولا تفرض قيود على التجارة ولهم الأمن.

الثالث: كل محدث ومذنب يهرب إليهم يطردونه ولا يأوونه.

الرابع: أن تكون دعاوى التجار وغيرهم على العُمانيين تسمع وتفصل بموجب عدالة الحكم الشرعي[1].

علق الوكيل السياسي على الاتفاقية وكيفية التوصل إليها بقوله أن من الطريف أن الشرط الثاني والثالث كانا مدمجين، وعندما وجد العُمانيون بأن عليهم التنازل وتنفيذ أربعة شروط مقابل

---

[1] للإطلاع على الاتفاقية التي وقعها السلطان في 28 أيلول، 1920، انظر:

R.O. Vol.:. 3, P.P.210-211.

ونص الاتفاقية الذي وقعه الشيخ عيسى والإمام مؤرخة في 25 أيلول 1920 انظر:

R.O. Vol.: 3, P.P206-209

وانظر:صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1983، ص 231، 232، و

Peterson, Op. Cit. P 175

التـزام السـلطان بثلاثة شروط فقط تضايقوا إلى حد ما، غير أن المسألة تم حلها من خلال تجزئة الشرط الثاني إلى شرطين.

ويقول الوكيل السياسي أنه في صبيحة الخامس والعشرين حضر الشيخ عيسى ومعه حوالي 200 شخصاً لكتابة الشروط والتوقيع عليها بحضوره، حيث برزت نقطة صعبة للغاية وهي إصرار الشيخ عيسى بأن يكون السلام بين السلطان من جانب و"إمام المسلمين" من جانب آخر، ولكنه رفض ذلـك لسببين، الأول: أن ذلك يعني اعتراف الحكومة البريطانية بوجود حاكم آخر، والثاني: أن هذا الاتفـاق سـيكون مرفوضاً من قبل السلطان، وعلى الأقل لن يلتزم به، ويقول الوكيل السياسي أنه اسـتخدم العديـد من الحجج منها وجود ملايين المسلمين وليس الإمام هو إمامهم، وأن هذا الاتفاق اتفـاق سياسي وليس ديني، ولكن ذلك لم يكن له جدوى في إقناعهم حتى أعطاهم مثالاً عن السلام الـذي حـصل في صلح الحديبية بين النبي محمد ﷺ وحكام مكة، حيث وصف النبي ﷺ نفسه بأنه "محمد رسول الله"، ونتيجة لاعتراض قريش وصف النبي ﷺ نفسه بـ "محمد بن عبد الله" مما أدى إلى اقتناعهم[1].

وبعد أن تم إعداد وكتابة الوثيقة تم التوقيع عليها، وفي المساء غادر الشيوخ للحصول على توقيع الإمام وشيوخ القبائل، وقبل مغادرتهم أخذ الوكيل السياسي نسخة موقعة وموثقة من قبل الشيخ عيسى بعد أن تم تهديده بإرجاع نسبة الزكاة إلى سابق عهدها إذا لم يحضر الوثيقة بعد توقيعها من الإمام والشيوخ، ولكنه تم الحصول فعلاً على توقيع الإمام في 28 أيلول 1920، وأعيدت الوثيقة له فـي 7 تـشرين الأول مـوقعة من قبل الشيوخ، ثم أعلن السلام في اليوم الثامن وتواصل حضور

---

[1] Ibid., P. P. 205, 206.

العُمانيــين وكذلك التمور بكثرة إلى مسقط، وباشر التجار الذهاب إلى المناطق الداخلية لعُمان، وهو ما سيؤدي إلى زيادة حجم النشاط التجاري[1].

رأى الوكيل السياسي أن السلام المعقود بين الطرفين لا يمكن معرفة إذا ما كان سيستمر أو سينتهي، ولكنه سيوفر العودة إلى النشاط التجاري لفترة من الزمن، وأن كلا الطرفين حقق ما يريده لأبعــد الحدود، فالسلطان شعر بالارتياح من تخلصه من الإنفاق، والمسؤولية عن المناطق الداخلية المــضطربة، والمتمردة، ومن الذين يكرهونه، كما أنه لم يخسر أي دخل إذ سيستمر بأخذ نسبة الـــ 5% على الوارد والصادر كما كان في السابق، وفي الوقت نفسه تمكن العُمانيون من إدارة شؤونهم الذاتــية بواسطة حكومتهم الدينية الأنسب لأحوالهم، ولاسيما في تطبيق أمور الشريعة الإسلامية، ثم أوصى بأن الدعامة الأساسية لاستتباب الأمن تكمن في تقديم الدعم للسلطان مالياً وعسكرياً[2].

يحــيط باتفاقــية السيب الغموض من نواح عديدة، فهذه الاتفاقية على سبيل المثال لا تحدد بشكل دقيق حدود السيادة الخاصة بالسلطان، كما أن استقلال الإمامة عن السلطنة غير واضح تماماً في بنود المعاهدة، ومن ناحية أخرى، فإن المعاهدة لا تنص بشيء عن حق الإمام في إقامة علاقات خارجية مع الدولة الأجنبية[3].

إن الناظــر إلـــى الاتفاقــية يرى أنها لا تعدو عن اتفاقية مارست فيها الحكومة البريطانية ضـــغوطها وقــوتها لــصالح السلطان بعد أن كان الموقف بيد الإمام واتباعه لولا تدخلهم السياسي والعــسكري. فالاتفاقــية وإن أدت إلـــى وقــف حال النزاع الذي دار بين الإمام وأتباعه من جهة،

---

[1] Ibid., P. 206.

[2] Ibid., P. 206.

[3] لاندن، المرجع السابق، ص 471.

والسلطان المدعوم من بريطانياً من جهة ثانية، إلا أنها لم تحقق لأي طرف من الأطراف كل المطالب التي كان يسعى إلى تحقيقها، فالإمام وأتباعه لم يستطيعوا عزل السلطان من الحكم، ولم يحصلوا على اعتراف بزعامة إمامهم لمناطقهم، ولم يعد من شأنهم المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية وتعيين القضاة في مناطق نفوذ السلطان، كما أنهم لم يستطيعوا من الحصول على اتفاق يسمح لهم باستئناف تجارة السلاح والرقيق.

وكذلك السلطان لم يتمكن من القضاء على الثورة وقادتها وجعل كل الأراضي العُمانية تحت سيطرته، كما لم يعد صاحب القرار في زيادة الرسوم على البضائع الصادرة والواردة، ولم يستطيع أيضاً من استرجاع المناطق التي خسرها في الحرب، وبقي طيلة فترة النزاع رهيناً للمساعدة والدعم البريطاني الذي كان يرفض أن يتعدى تدخله ودعمه إلى ما أبعد من المناطق الساحلية، وهذا سيكون من جملة الأسباب التي دعت السلطان إلى طلب التنازل عن العرش. ومما قاله السيد وينغت في السلطان: "ألقى السلطان بكل ثقله واعتماده على دعمنا الآن وقرر بصورة واضحة ومفتوحة أنه يقدّر دعمنا الكبير لوالده، ونحن دفعنا له الكثير لتسديد ديونه، ونظمنا له إدارة الجمارك والتفتيش. وقال أنه من دون مساعدتنا سوف لا يستطيع الحفاظ على سلطته لفترة طويلة"[1].

رغبة السلطان في التنازل عن العرش والموقف البريطاني منها

في أواخر شهر تشرين الأول عام 1919 طلب السلطان تيمور من الوكيل السياسي الميجر هاورث الموافقة له على زيارة الهند من أجل تلقي العلاج من الأمراض التي كان يعاني منها،

[1] R.O., Vol.: 3, R/15/6/40, report from Major G.P. Murphy, Political Agent and H. B. M.'s Counsel, Muscat to the Secretary to the Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, 12/11/1927, P. 307.

ولمقابلة نائب جلالة الملك في الهند (اللورد تشيلمسفورد Chelmsford). كان الوكيل السياسي في مسقط لا يمانع تلك الزيارة، إلا أن المقيم السياسي في بغداد رأى أنه يجب على السلطان في البداية أن يعمل على تهدئة الأوضاع وتسوية الأمور مع الإمام. ومن هنا لم يبعث الوكيل السياسي إلى السلطان بأي جواب، وهو ما دفع السلطان إلى إرسال رسالة أخرى إلى الوكيل السياسي السيد وينغت في 1919/11/15م، يكرر فيها طلبه موافقة الحكومة البريطانية له على السفر إلى الهند للأسباب السابقة، وهو ما حصل بعد تبادل العديد من الرسائل حيث أخبر الوكيل السياسي في 19/ 1919/12 السلطان تيمور بالموافقة على السماح له بزيارة الهند ومقابلة نائب جلالة الملك، ولكن الحكومة البريطانية اشترطت عليه تسوية مرضية للأوضاع في عُمان قبل سفره. وبعد رسائل متبادلة أخبر الوكيل السياسي السلطان بالموافقة على زيارته للهند، والإقامة فيها لمدة ثلاثة شهور بدءاً من شهر آذار[1].

تفاجأ الوكيل السياسي أثناء مرافقته للسلطان في رحلة الهند بإخباره أنه لا يرغب في العودة إلى بلاده ثانية حيث قال: "إنني لا أريد مملكتي أنا لا أريد أن أعود إلى مسقط أو بلدي أبداً"[2]. وهذه هي نفس الرغبة التي قدمها إلى نائب جلالة الملك أثناء مقابلته له، حيث طلب منه الموافقة على تنازله عن العرش وعدم العودة إلى مسقط، ولكن نائب جلالة الملك لم يرحب بذلك. وتم إخباره بأن الحكومة لا مانع لديها من بقائه في الهند مدة ثلاثة أشهر، إلا أنه بعد انقضاء فترة الثلاثة أشهر يجب

---

[1] للإطلاع على هذه الرسائل انظر: R. F. A, Vol.: 2, P.P. 59-71.

[2] R.F.A., Vol.: 2, R/15/1/416, note by the R. Wingate and H. R. C. Dobbs, 14/3/1920, P. 67.

عليه العودة إلى مسقط[1]. ولكن سموه وبعد انقضاء الثلاثة أشهر ذهب إلى كراتشي (Karachi) وحين وصوله إليها أخبر الوكيل السياسي السيد وينغت بأنه سوف يؤخر عودته وذلك بسبب العلاج ومما جاء في الرسالة: "وسببٌ حال من وصولنا، سلمت نفسي لطبيب للمعالجة عن الأمراض التي اشتكتها من زمن طويل وأخشى منها سوء العواقب، فالآن أنا تحت يد الدختر (الدكتور) فأخبر الحكومة عن سبب التأخير، وثانيه غير خافي أن المعالجة الطبية تستغرق وقتاً طويلاً من الزمن وعندي من الطبيب شهادة على ذلك، وبلا شك أن الحكومة لا ترضى على سقم صحتي، وإنها أعظم مساعد لي على شفائي من هذه الأمراض الخطرة، ويكون معكم معلوم ليس لي عزم على السفر إلى مسقط قبيل انقضاء مدة المعالجة"[2].

وفي تقرير أعده نائب وزير الخارجية لحكومة الهند عن أوضاع مسقط رأى أن ما يقدمه السلطان من أسباب لتأخير عودته والمتعلقة بالمرض ما هي إلا أعذار لبقائه بعيداً أكثر عن مسقط، فالسلطان حتى عندما أبرق له وزراؤه يخبرونه بوفاة الإمام ويقترحون عليه العودة في ظل هذه الظروف اعتذر عن ذلك وذهب مباشرة إلى كشمير، وقال أنه سيذهب في 24 آب من هناك إلى بنغلور (Bangalore) ومنها إلى كراتشي.

ومن هنا رأى أن قضية السلطان قضية طارئة ينبغي درسها وبحثها ولاسيما أن السلطان إذا لم يسمح له بالتنازل عن العرش سيستمر في محاولته للتهرب من التزاماته فيما يتعلق بالحكم، وسيترك كل الأعمال والإدارة بيد وزارئه، وسيعتمد على الحكومة البريطانية في المراقبة وإبداء

---

(1) R. O., Vol.: 3, R/15/6/204, report was written by Deputy Secretary, Foreign, as requested by Foreign Secretary 18/8/1920, P. 183.

وعامر، المرجع السابق، ص 277.

(2) R. O., Vol.: 3, R/15/6/52, from Taimur Bin Faisal to Political Agent, Muscat, 17/6/1920, P. 174.

النصائح، هذا على المستوى السياسي، أما على المستوى الشخصي فالسلطان ليس غبياً وليس شخصاً قاسياً أو عدوانياً، إلا أنه ورغم ذلك لا يحسن التصرف في الشؤون المالية، وهو متأثر بالسمات الحضارية كما تمثلها الهند، وهو يكره بلاده ويصر أن يكون عاطلاً عن العمل ما أمكن، وفي بلاده فإنه غير مهاب وغير محترم، وفي المناطق الداخلية فهو مكروه(1).

وختم النائب تقريره بأن وضع أمام الحكومة البريطانية ثلاثة خيارات في ظل الظروف الراهنة:

الأول: يمكنه التنازل عن العرش وأن يوضع ابنه مكانه مع مجلس للوصاية.

الثاني: لا يسمح له بالتنازل عن العرش ولكن يسمح له بالخروج متى شاء لأسباب صحية لمدة طويلة على أساس أنه حاكم غائب، في حين يبقى من الناحية الشكلية عدداً من الشهور في السنة في بلاده، بينما تدار الحكومة بصفة دائمة من قبل مجلس الوصاية.

الثالث: يتم إجباره على العودة إلى بلاده والبقاء فيها بصورة دائمة.

إن السلطان وفي البدائل الثلاثة لن ترجى منه فائدة بالنسبة إلى دولته وقد تتمكن أن تدفع له الدولة (5000) روبية شهرياً، فوجوده ليس ضرورياً حالياً في مسقط، إلا أن تشكيل مجلس وصاية دائم أمر ضروري، ومن هنا لا بد من مقابلة السلطان والتفاهم معه حول ذلك(2).

قام الوكيل السياسي السيد وينغت وبناءً على توصيات نائب وزير الخارجية -وقبل سفره إلى مسقط لمقابلة قادة الثورة الذين طالبوا بفتح المفاوضات من جديد- بدعوة السلطان تيمور لمقابلته

---

(1) R. O., Vol.: 3, R/15/6/204, report by Deputy Secretary, 18/8/1920, P.P. 183, 184.

(2) Ibid., P. 185

حيث تم استدعاؤه من كشمير إلى إمبالا حيث تم عقد الاجتماع[1]، استمر الاجتماع لمدة ست ساعات ويقــول الــسيد ويــنغت أن المحادثات كانت صعبة ومتعبة حيث أظهر سموه خلالها عناداً شديداً عندما تم الحديث عن فكرة تنازله عن العرش، وعن فكرة التخلي عن الوزير البريطاني، وأن يقوم بتعيين مجلس إداري بدلاً عنه، ويقول أن الأمر احتاج إلى العديد من المحاولات لإقناعه بذلك، فقد كــان اتجاهــه خليطاً ما بين الفزع والخوف من العودة إلى مسقط حتى ولو يوم، وبين رغبة كبيرة وقوية في الحصول على أكبر قدر ممكن من المال من دولته لاستخدامه الشخصي[2].

تمكــن الوكيل بعد تلك المحادثات من إقناع السلطان بالبقاء في مسقط لمدة أربعة أو خمسة شــهور، ولكــن السلطان طلب أن تكون هذه الفترة شهراً بدلاً من خمسة شهور، ومن هنا أوصى الوكــيل السياسي ضرورة أخذ موافقة السلطان عن الشرط الثالث المتعلق ببقائه بصورة دائمة في مسقط لأن السلطان يصاب بالهستريا لمجرد السماع بأن عليه العودة إلى مسقط بصورة دائمة.

أمــا في ما يتعلق بتشكيل مجلس إداري يتولى القيام بالشؤون الإدارية، مع احتفاظ السلطان بــسلطاته فــي اتخــاذ القرارات في الأمور الطارئة، وذات الأهمية التي تؤثر على مصالح البلاد وأســرته[3]، فقــد وافق على تشكيل ذلك المجلس وقام بتنفيذه في رسالة أرسلها إلى السيد أحمد بن محمــد بــن ناصر وزير دولة مسقط في 1920/9/8، أوضح فيها عن عدم رغبته في العودة إلى مسقط هذه الأيام بسبب صحته المتدهورة، وإتباعاً لنصيحة الأطباء، ولكنه سيعود إلى مسقط كل عام ولكــن لفترة قصيرة، ومما جاء في الرسالة: "لقد اتخذت قراراً بتشكيل مجلس للوزراء، وذلك ليقوم

---

(1) R. O., Vol.: 3, R/15/6/52, note by Deputy Secretary, 3/9/1920, P. 187.

(2) R. O., Vol.: 3, R/15/6/52, report by Deputy Secretary, Foreign about the meeting between the Political Agent, Muscat and the Sultan, 8/9/1920, P. 189.

(3) Ibid., P. 190.

بإدارة الحكومة، حيث سيجتمع المجلس مرتين في الأسبوع، كما قمت بتعيين أربعة أشخاص تكون مهمـــتهم المحافظـــة على الحكومة الجيدة لدولتي، ولا يدخل ضمن اختصاصهم بعض الأمور التي سأوضـــحها بعد وصولي إلى مسقط في تشرين الثاني القادم، والمجلس سيضم أخي نادر ومحمد بن أحمد والي مطرح والشيخ راشد بن عزيز وحاجي زبير بن علي، وسيكون أخي نادر رئيساً للمجلس ... وفـــيما يتعلق بالأمور ذات الشأن الهام لا بد من استشارة ممثل الحكومة البريطانية في مطرح. إن هذا المجلس سيدبر شؤون الدولة أثناء غيابي عن مسقط وحتى بعد عودتي"[1].

كما أرسل السلطان رسالة إلى الوكيل السياسي في 8 أيلول 1920 يعلمه فيها بتشكيل مجلس الوزراء –المذكور أعلاه– مع إعطائه صلاحيات تنفيذية لإدارة حكومة جيدة في البلاد. إلا أنه ليس لـــديهم صـــلاحيات مهما كان نوعها تسمح لهم بالتدخل بالشؤون التي تتعلق بأسرته، أو اغتصاب أراضي أو ممتلكات الدولة. وفي الرسالة أصر مرة أخرى على بقائه في مسقط لمدة شهرين لا أكثر مبرراً بأن ذلك أنفع لحالته الصحية[2].

عاد السلطان أول مرة إلى مسقط في تشرين الثاني 1920، إلا أنه كان يمضي معظم وقته فـــي الهند، ولا يهتم بشؤون السلطنة إلا قليلاً، ولا يقيم فيها أكثر من ثلاثة شهور، وفي نيسان عام 1925 قام السيد تيمور بتعيين السيد ثوماس وزيراً للمالية وعضواً في المجلس الوزاري، ثم تقاعد الـــسيد نـــادر من مجلس الوزراء وحل مكانه والي مطرح محمد بن أحمد رئيساً للمجلس، وقد بقي

---

[1] R. O., Vol.: 2, R/15/6/52, from H. H. the Sultan of Muscat to Muhamad Bin Ahmed Bin Nasir, Wazir Sate, 8/9/1920, P. 193.

[2] R. O., Vol.: 3, R/15/6/52, from H. H. the Sultan of Muscat to Mr. Wingate the Political Agent, Muscat, 8/9/1920, P.P. 194, 195.

مجلـــس الوزراء من دون تغيير حتى آب 1929 حيث تم تعيين ولده سعيد رئيساً لمجلس الوزراء وكان عمره 19 سنة[1].

وفـــي عام 1928 قام السلطان بزيارة إلى المملكة المتحدة استمرت قرابة شهر قابل خلالها الملك جورج الخامس (George V)، كما أجرى عملية جراحية للزائدة الدودية، وقام بزيارة معظم المواقـــع الـــسياحية والترفيهية في المملكة، وبعد انقضاء الشهر قام بزيارة غير رسمية إلى كل من فرنسا وإيطاليا وسويسرا ومصر ثم عاد إلى الهند[2].

وفي 17 تشرين الثاني 1931 أرسل السلطان رسالة إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي الكولونـــيل بيـــسكو (H. V. Bisco) أبلغه فيها عن عدم رغبته بالعودة إلى مسقط وقبوله بتخفيف مصاريفه الشخصية إلى ألفين روبية، وطلب منه أن يرفع لدولته تصميمه بالتنازل عن سلطته، ومما جاء في الرسالة: "ونرجو من حضرتك أن ترفع للدولة عن تصميم قصدنا بالتنازل عن سلطتنا، وإننا منذ اليوم رفعنا يدنا من جميع حقوق السلطنة، وجعلنا خلفنا ولدنا السيد سعيد بن تيمور سلطاناً على حكوماتنا، فلا لنا اعتراض عليه في أي سياسة في شؤون حكومته وإداراتها، وأوصيناه بالاستشارة في المهمات بالوكيل السياسي بمسقط"[3].

وبناءً على هذه الرسالة أرسل المقيم السياسي رسالة إلى السيد سعيد أخبره فيها عن مضمون رسالة والده وباختياره خليفة لوالده، حيث تم نقل هذه الرغبة إلى حكومة جلالة الملك وحكومة الهند

---

(1) R. O., Vol.: 2, Saiyid Taimur Bin Faisal 1913-1931, P. 5, 6.

(2) Ibid., P. 5.

(3) R. O., Vol.: 3, R/15/6/54, from Taimur Bin Faisal to Colonel H. V. Biscoe, Political Resident in the Persian Gulf, 17/11/1931, P. 416.

التي فوضته رسمياً بموافقتها على الاعتراف بسمّوه رسمياً سلطاناً على مسقط وعُمان[1]. ومن هنا تولى السلطان سعيد السلطنة بناءً على أوامر والده وموافقة الحكومة البريطانية. وبدوره أخبر المقيم السياسي موافقة أفراد أسرته وحاشيته على توليه منصب السلطة، وتعهده بالسير على نهج أسلافه بالمحافظة على الواجبات الموكلة عليه تجاه الحكومة البريطانية والأخذ بنصائحها وإرشاداتها والاعتماد على مساعدتها[2].

إن قضية مطالبة السلطان تيمور بن فيصل ترك السلطة تحتاج إلى بيان الأسباب التي دعت الحكومة البريطانية إلى رفضها منذ البداية، وكذلك بيان الأسباب الحقيقة التي دفعت السلطان إلى طلب التنازل عن العرش وإصراره على ذلك التنازل.

فبالنسبة للحكومة البريطانية يبدو أن أهم الأسباب التي دعتها لعدم القبول بذلك التنازل هو عدم توفر البديل منذ اليوم الأول الذي أعلن فيه رغبته عن ذلك. وقد عبر عن ذلك الوكيل السياسي وينغت في رسالة أرسلها إلى وزارة الخارجية في نيسان عام 1920، قال فيها إن للسلطان ابن واحد وهو السيد سعيد وعمره حوالي عشر سنوات، وله عدة أخوة أبرزهم السيد نادر الذي له بعض الجذور الإفريقية وهو يتصف بأنه ماكر ومخادع، والسيد أحمد وهو ماسوني (Freemason) ومتحرر في تصرفاته ويتشبه بالأوربيين، وبالتالي فهو ليس مناسباً لمنصب الرجل الأول في الدولة، وأما بقية أعمامه وأبناء عمومته وأبناء إخوانه فلا أحد يبرز كشخصية لها خصائص ممتازة لقيادة

---

[1] R. O., Vol.: 3, R/15/6/55, from H. V. Biscoe, Political Resident in the Persian Gulf to H. H. Saiyid Bin Taimur, 9/1/1932, P. 446.

[2] R. O., Vol.: 3, R/15/1/446, from the Sultan of Muscat to the Political Resident in the Persian Gulf, 10/2/1932, P. 455.

بلاده. ومن هنا فإنه لا يوجد من بين أفراد أسرته من يستطيع أن يقوم بحل المشاكل الكبيرة القائمة ما بين الدولة في مسقط، والكم الهائل من القبائل في الداخل وكافة أرجاء البلاد[1].

يتضح إصرار الحكومة البريطانية على إجبار السلطان القبول في البقاء في السلطة حتى يكبر ابنه سعيد، ويكون قادراً على الأخذ بزمام المبادرة، وهو الذي برأيهم أبرز الشخصيات التي يمكن أن يكون لديه مؤهلات ممتازة للقيادة، ولاسيما لحصوله على قدر كبير من التعليم في بلده، ثم أنه أرسل وعمره 11 عاماً ليكمل تعليمه في كلية مايو في أجمير في الهند (Mayo College, Ajmer, India). وهي المدرسة التي كان يدرس فيها الكثير من الأمراء الهنود، ونتيجة لرغبة والده في أن يتمكن سعيد من إتقان اللغة[2] العربية تم إرساله إلى بغداد لمدة سنتين لتحقيق هذه الغاية[3].

---

[1] R. O., Vol.: 3, R/15/6/40, report from Major G. P. Murphy, Political Agent and H. B. M.'s Consul, Muscat to the Secretary to the Hon'able the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, 12/11/1927, P. 311.

[2] كان السيد سعيد يتلقى تعليمه في الهند على يد الأستاذ الهندي خان بها دور صادق حسان (Khan Bahadur Sadiq Hassan)، وعلى الرغم من إقرار السلطان أن السيد خان كان قديراً في تدريسه لولده سعيد، إلا أنه ليس عربياً، وبالتالي فأن تدريسه للغة العربية تم بلسان أجنبي، مما أدى أن أصبحت لغته العربية ضعيفة للغاية، ومن هنا اقترح السلطان إرساله إلى بغداد أو القاهرة، وكان يفضل القاهرة لأنها كانت محور الإبداع والفكر في العالم الإسلامي في ذلك الوقت، وقد حاولت الحكومة البريطانية إقناعه بإرساله إلى بيروت للدراسة في الجامعة الأمريكية، وفي النهاية تم الاتفاق على إرساله في عام 1927 إلى بغداد لإكمال تعليمه الذي استمر هناك لمدة سنتين، انظر:

R.O. Vol.: 3, R/15/6/55, P.P. 434-437. and John Townsend, Oman the Making of the Modern Sate, London: Croom Helm, 1977, P. 56.

[3] R.O., Vol.: 3, Saiyid Said Bin Taimur 1932-1970, P. 423, and R. O. Vol.: 3, R/15/6/49, form G. P. Murphy, the Political Agent to the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, 18/3/1929. P. 348.

ومسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، بيروت: دار النهضة، 1994، ص 35، 36.

وأما بالنسبة للسلطان فإن العامل الرئيسي الذي دفعه للتنحي عن العرش كان سياسة الحكومة البـــريطانية السيئة، وتصرفات وكلائها السياسيين تجاهه وهذا ما صرح به الوكيل السياسي بيسكو (H. V. Biscoe) في رسائله حيث قال أنا اعتقد وبصورة كبيرة أن السلطان كان عاتباً ومستاءً من الحكــومة البــريطانية ومن وكلائها السياسيين الذين عملوا سابقاً في مسقط، فكان ذلك من الأسباب الرئيسة الهامة التي دفعته للتنحي عن العرش، فلقد كان السلطان يعتقد أنه كانت لديه فرصة سانحة ومناسبة لاسترداد كل عُمان بعد هزيمة الشيخ عيسى بن صالح عندما هاجم مطرح، وطرده بقوات حكومة الهند، إلا أن الحكومة البريطانية لم تسمح له باستغلال تلك الفرصة للتوغل داخل الأراضي العُمانية، وبالتالي خذلته أمام عيسى بن صالح الذي كان بينه وبين أسرته عداءات قديمة[1]، كما شعر أيضاً بأن الحكومة البريطانية لم تقدم له دعماً كافياً بخصوص أحداث صور[2].

إن وجهة النظر هذه تَظْهر أيضاً من خلال القيود التي كان يمارسها الوكلاء السياسيون على الـــسلطان وتحـــركاته ومنعه من الحركة والسفر إلا بإذنهم، حتى أنه كان يضطر أحياناً أن يظهر بمـــثابة الموظف عند الوكيل السياسي أو الحكومة البريطانية، ومن الأمثلة على ذلك محاولته إثبات مرضــــه بتقريـــر من الطبيب الذي كان يعالجه، ورفض السماح له بشراء بيت في الهند منذ العام 1920 بحجـــة أن الموازنة لا تسمح والقوانين المعمول بها في الهند، وأمثلة هذه الضغوط أيضاً ما كان يمارسه ممثلو الحكومة البريطانية عن السلطان والمتمثل بالتهديد بتخفيض المصروف الشخصي له كلما حاول التشديد على رغبته في التنازل عن السلطة، فلقد وافقت الحكومة البريطانية منذ البداية

---

[1] لمعرفة المزيد عن العداء بين السلطان وأسرة عيسى بن صالح انظر: المانعي، المرجع السابق، ص 19، 20.

[2] R. O., Vol.: 3, R/15/6/53, from the Hon'ble Colonel H. V. Biscoe, the Political Resident in the Persian Gulf to the Foreign Secretary to the Government of India, New Delhi, 28/12/1929, P.P. 367, 368.

على إعطائه في عام 1920 عشرة آلاف روبية شهرياً من موازنة حكومة بلاده، ثم أخذت تنقصها إلـى أن وصلت في عام 1931 ألفين روبية، حيث قبل بها السلطان. ومنها أيضاً منع السلطان من محاولـة إقامة أية اتصالات أو علاقات مع أي دولة خارجية، ومثاله ما أصرت عليه أثناء زيارته إلى فرنسا في عام 1928، ويضاف إلى ذلك كله الحالة المالية السيئة التي كانت تعاني منها السلطنة والمتمثلة بالديون الكبيرة وعدم قدرته على تغطية النفقات في بلده[1].

أهم الأحداث التي عقبت المرحلة الأولى من النزاع

أ- السلطنة

- قـام أفـراد قبيلة آل سعد في عام 1920 بمهاجمة بلدة المصنعة احتجاجاً على إقامة مركز للجمـارك في منطقتهم، وعلى أثره طلب السلطان تيمور مساعدة القوات البريطانية ضدهم، فقامـت بقـصف قريتهم الخضراء، ولكنهم أعادوا الكرة مرة أخرى في عام 1922م، حيث هاجموا وحرقوا بيت الجمارك في وادم والخضراء، مما دفع القوات البريطانية بناء على طلب السلطان إلى قصف قراهم بواسطة السفن لمدة شهر تقريباً. وكانت النتيجة خضوع آل سعد، وتلبية الشروط المطلوبة منهم لحكومة السلطان في تاريخ 1922/11/22، حيث أقروا بسلطة السلطان، وإقامة بيوت للجمارك، ودفع غرامة بلغت ثلاثة آلاف دولار ماريا تيريزا[2].
- وقـع السلطان في عام 1923 تعهداً بعدم استغلال أي نفط يتم اكتشافه في المناطق الواقعة تحـت سـيادته، وأن لا يعطي أي امتيازات أو حقوق لأي جهة باستغلال هذا النفط من دون

---

[1] غادر السلطان عُمان بعد تولي ابنه العرش، وأخذ يتجول في أقطار عديدة مثل الباكستان والهند ولم يسمح له ابنه بالعودة إلى عُمان مرة أخرى إلا في نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث غادر مسقط نهائياً ومات في بومباي في الهند سنة 1965م، ودفن هناك، الخوند، المرجع السابق، ص 36.

[2] R. O., Vol.: 3, R/15/1/238, the terms asked from Yal Saad, 22/11/1922, P. 247.

التــشاور المــسبق والتنسيق مع الوكيل السياسي في مسقط، وأن يحصل على موافقة حكومة الهند على ذلك أيضاً. فقد جاء في رسالة بعث بها السلطان إلى الحكومة البريطانية في 1/10/ 1923: "تحــيط فخامــتكم أنـــنا لـــن نمـــنح الـــدول إذنـــاً باســـتغلال أي مكـــان مـــن أراضـــينا دون استـــشارة الوكـــيل الـــسياسي فـــي مـــسقط ومـــوافقة حكومة الهند". كمـــا منح السلطان حقوق وامتيازات التنقيب عن النفط إلى شركة النفط الفارسية البريطانية (The Anglo-Persian Oil Company)، وذلـــك بعـــد التنسيق وموافقة حكومة صاحبة الجلالة في عام 1925م[1].

عقد السلطان كذلك اتفاقاً مع شركة Petroleum Development (Oman & Dhofar) للتنقـــيب عـــن البتـــرول في أراضي مسقط وعُمان معاً مما دعا الإمام إلى الاحتجاج إلى كل من السلطان والحكومة البريطانية على اعتبار أن السلطان منح امتيازاً في أراضي لا يملكها مما يشكل خـــرقاً لاتفاقية السيب، فرد عليه الوكيل السياسي بأنه سيتم وضع صيغة لاتفاقية جديدة متى اكتشف الـــنفط. هذا وقد أجرت شركة النفط عدة تنقيبات إلا أنها لم توفق في الحصول على كميات تجارية، فأوقفت أعمالها في عام 1939، في حين احتفظت بحقها في العودة إلى مزاولة أعمال التنقيب[2].

* أحـــداث صور 1927-1932: تعتبر مدينة صور الميناء الثاني بعد مسقط وكانت تابعة لـــنفوذ الـــسلطان، إلا أن شـــيخ قبائل بني بوعلي، ويدعى علي بن عبد الله بن سالم آل حموده أخذ

---

[1] R. O., Vol.: 3, L/P&S/18/B400, confidential memorandum: Muscat 1908-1928, 25 /8/ 1928, P322.

وفتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1988، ص 441.

[2] قدري قلعجي، الخليج العربي، بيروت: شركة المطبوعات، 1992، ص 602.

يــتدخل في شؤون صور، حيث أقام مركزاً للجمارك في بلدة العيقة، وأخذ يجمع العوائد والجمارك لحــسابه الخاص، ورفض أن يدفع المستحقات المترتبة عليه وعلى قبيلته لحكومة السلطان حتى أنه رفــع علماً خاصاً به، وطالب بمخصصات شهرية، وأن يسمح له بإصدار جوازات سفر خاصة به، والسماح له باستيراد بعض الأسلحة، بمعنى أنه يريد التعامل معه كدولة مستقلة تماماً عن مسقط.

أزعجت هذه القضية السلطان تيمور بن سعيد، وحاول أن يحلها بالطرق السلمية، حيث قام بــزيارة إلى صور لتلك الغاية، ولكن نتيجة الزيارة كانت فاشلة، إذ رفض الشيخ علي التخلي عن مطالــبه والانقــياد للسلطان. ونتيجة لخوف السلطان من محاولة الشيخ علي تكوين كيان خاص به ومــستقل عن مسقط كما فعلت قبائل الداخل، قام بطلب المساعدة من الوكيل السياسي، مشيراً عليه باستخدام القوة وقصف المناطق بحراً وجواً. ولكن استجابة الحكومة البريطانية لم تكن سريعة حيث تدخلت الحكومة في عهد السلطان سعيد، فبعد أن تمت الموافقة على التدخل تم تحريك السفن وتجهيز الطائرات، وقام الوكيل السياسي بإنذار الشيخ علي وأبناء قبيلته بالقصف جواً وبحراً، مما دفعه إلى الاستجابة إلى الإنذار، وتعهد بالطاعة والخضوع لحكومة مسقط بعد تمرده وعصيانه(1).

* عبر السلطان سعيد في عام 1937 عن رغبته القيام بزيارة سياحية إلى أوروبا والولايات المــتحدة الأمــريكية، وقــد بدأها بزيارة إلى الهند، حيث قابل نائب الحاكم العام في الهند في شهر تــشرين الثانـــي، ثم اتجه إلى اليابان وأمضى فيها 17 يوماً مع والده السيد تيمور، وكانت الزيارة خاصة حيث لم يعقد أي مباحثات رسمية، وبعدها توجه برفقة والده إلى الولايات المتحدة الأمريكية

(1) R. O., Vol.: 3, R/15/6/53, from the Hon'ble Colonel H. V. Biscoe, the Political Resident in the Persian Gulf to the Foreign Secretary to Government of India, New and Delhi, 28/12/1929, P.P. 364-370.

وللمزيد عن الأحداث انظر:

R. O., Vol.: 4, chapter 16, Sur ad the Jaalan, P.P. 306-416., and Allen, Jr., Op.Cit., P. 62.

حيث حل فيها ضيفاً على الحكومة لمدة عشرة أيام قابل خلالها الرئيس الأمريكي روزفلت (Roosevelt).

وبعد أن أنهى هذه الزيارة قام بالتوجه إلى لندن، حيث حل ضيفاً على الملك جورج السادس، ثم انتقل إلى باريس حيث قابل الرئيس الفرنسي ألبيرلوبران (A. Lebrun)، وبعدها قام بزيارة إلى كل من إيطاليا ثم الهند ثم عاد إلى مسقط[1].

*عرض السلطان على الحكومة البريطانية تقديم التسهيلات الضرورية على أراضي السلطنة ومياهها الإقليمية خلال فترة الحرب العالمية الثانية مقابل شروط. ولقد رحبت الحكومة البريطانية بعرض السلطان ووافقت على كافة الشروط التي طلبها منها، وأهمها:

1. استعداد الحكومة البريطانية لحماية مناطق السلطان بما فيها جوادر ضد أي عدوان خارجي ناتج عن الحرب، وفيما يتعلق بالمشاكل الداخلية فأنهم مستعدون لإعطاء سموه المساعدات المحلية.
2. الموافقة على أن يكون السلطان طرفاً في أي اتفاقية سلام تتعلق بأراضي مسقط ومصالحها.
3. إن هذه التسهيلات الممنوحة وقت الحرب سوف تلغى في وقت السلم.
4. إعطاء اهتمام خاص إلى احتياجات مسقط فيما يتعلق بالتصدير إلى مسقط من الهند وخاصة المواد الغذائية كالقمح والأرز والسكر.
5. ستقوم الحكومة البريطانية اعتباراً من شهر أيلول 1939 بتقديم معونة للسلطان تبلغ 20 ألف روبية من أجل إصلاح وإنشاء الحصون، ودفعة مقدمة بقيمة 50 ألف روبية فيما يتعلق

---

[1] R. O., Vol.: 3, R/15/6/213, from H.H. Sultan of Muscat and Oman to the Political Agent, 21/8/1937, P.P. 519, 520, and P.P. 425, 426, and Peterson, OP. Cit, P. 53.

بإعانة زنجبار، وأن تقديم هذه الأموال لا يعني فرض أية التزامات على السلطان لتوفير حراس لحماية التسهيلات الممنوحة من قبله إلى البحرية الملكية وسلاح الجو الملكي.

6. إمداد السلطان بمعدات حربية مجانية[1].

وعلى أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول 1939 شددت الحكومة البريطانية من الإجراءات العسكرية التي تتبعها لحماية حدود السلطان في مسقط وعُمان بما في ذلك جوادر، وذلك خوفاً من التعرض لهجوم خارجي أو أية اضطرابات داخلية، وذلك بتقديم أي مساعدة من الممكن أن يطلبها السلطان. كما تم تقديم مساعدات أرضية لسلاح الجو البريطاني وسلاح البحرية، وتسهيلات للدعم والتخزين، وبالمقابل وافقت الحكومة البريطانية على تقديم الدعم للسلطان كما تم عرضه في الشروط السابقة[2].

* فرح السلطان كثيراً في كانون الأول 1940 عند سماعه خبر أن زوجته أنجبت له ولداً في ظفار حيث كان يعيش وقرر أن يسميه قابوس[3].

* كان السلطان سعيد يطمح إلى جعل كل عُمان تحت سيطرته، ولا سيما بعد ظهور بوادر لوجود النفط في عُمان وخصوصاً في المناطق الداخلية، وقد حاول بكل السبل من أجل تحقيق هذه الغاية. فمن جهة عمل على كسب ود الشيوخ والقبائل في الداخل من خلال الدعوات المتكررة للقدوم إلى مسقط وإقامة الولائم لهم، وتقديم المنح والهبات والهدايا، وكذلك تخصيص الأموال لبعض الشيوخ، ومن جهة أخرى من خلال الطلب رسمياً من الحكومة البريطانية لمساعدته عسكرياً في

---

[1] R. O., Vol.: 3, R/15/6/386, from the Political Agent, Muscat to H.H. Saiyid Bin Taimur, 30/11/1939, P.P. 579-582.

[2] R. O., Vol.: 3, Saiyid Said Bin Taimur 1932-1970, P. 427.

[3] Ibid., P. 427.

ضم المناطق الداخلية للسلطنة[1]. ولكنه فشل في كلا الحالتين. في الحالة الأولى كان السلطان دائماً يعانـــي من شح الأموال والأوضاع الاقتصادية الصعبة للسلطنة حتى أنه فكر في بيع منطقة جوادر لــتلك الغايـــة، كمـــا أن التفاف القبائل حول الإمام كان قوياً لدرجة كبيرة. وفي الحالة الثانية كانت الــسلطات البريطانية ترفض دائماً التدخل في المناطق الداخلية، ولاسيما أن الأحوال كانت مستقرة ولا يوجد تهديد على مسقط ومصالحها.

ب. الإمامة

* ظلت الأوضاع في عُمان الداخلية بعد عقد اتفاقية السيب مستقرة وهادئة، وكانت الإمامة تعـــيش فـــي عزلة عن العالم الخارجي، وعن إقامة أية اتصالات أو علاقات مع الدول. فبعد توقيع الاتفاقـــية أقـــام الإمـــام في نزوى في حين رجع الشيخ سليمان بن حمير النبهاني إلى منطقة الجبل الأخضر، وكذلك توجه الشيخ عيسى إلى المنطقة الشرقية. وظل الشيخ عيسى بن صالح يمثل دور الوســـيط بين الإمام من جهة وبين السلطان والوكيل السياسي من جهة ثانية. في حين كان الوكلاء

---

[1] كان السلطان قد تقدم في عام 1945 بطلب إلى الحكومة البريطانية من أجل مساعدته بحرياً وجوياً في السيطرة على كل المناطق الداخلية والقضاء على الإمامة بمجرد موت الإمام الحالي، وذلك حتى لا تعطل القبائل عمليات البحث والتنقيب عن النفط في المناطق الداخلية، وقد قامت الحكومة البريطانية بدراسة الطلب ووضع خطة له، إلا أن المباحثات والمناقشات حوله أدت في النهاية إلى رفض طلب السلطان.

R. O. Vol.: 3, R/15/6/242, express letter from the Political Agent to the Political Resident 19/8/1945, P.P. 627-630, and R/15/6/242, note of a meeting held at the India Office on 12th June, 1946, P.P. 632-633.

ونور الدين بن الحبيب حجلاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 275.

السـياسيون بمـثابة وسطاء في العلاقة التي كانت تقوم بين السلطان والقبائل الداخلية في عُمان[1].

ومن أهم الأحداث على مستوى الإمامة:

* طلب الشيخ عيسى بن صالح في كانون الثاني في 1924 من الوكيل السياسي الرائد هايند (R.G. Hinde) السماح بشراء بعض الأسلحة التي تلزمه، وبناءً على الآمال التي أوحى بها الوكيل السـياسي ويـنغت بعد عقد اتفاقية السيب. ولكن الوكيل السياسي رد على الشيخ عيسى برسالة في شهر نيسان بعدم السماح بذلك متعذراً بأن عملية السماح باستيراد الأسلحة قد أصبحت ضمن معاهدة دولية للأسلحة ما بين الدول الكبرى، حيث اتفقت هذه الدول على عدم السماح بإحضار الأسلحة إلى بعـض الأماكن والتي من ضمنها مسقط، وأنه حتى إذا وافق الوكيل السياسي ووافقت حكومة الهند فإنه سوف لن يتم ذلك لأنه سيكون ضد القانون الدولي[2].

* أرسـل الشيخ عيسى كذلك رسالة إلى الوكيل السياسي في 9 كانون الثاني 1924 طالب فيها برفع القيود التي فرضتها حكومة مسقط على القادمين من موانئ حكومة مسقط، والضريبة التي فرضتها على قوافل الجمال والحمير، والتي تبلغ 36 بيسة عملة نقدية على كل جمل و19 بيسة على كل حمار، مبيناً معارضته لذلك لأنه يخالف اتفاقية السيب[3]. وقد رد الرائد هايند على الشيخ عيسى موضـحاً أنـه درس الاتفاقـية وتبـين له بما أن الضريبة على الحيوانات فقط فهي لا تعد خرقاً

---

[1] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الرابع، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997، ص 222.

[2] R. O., Vol.: 3, R/15/6/264, from Isa Bin Saleh to the Political Agent, 9/11/1924, and from the Political Agent to Shik Isa Bin Saleh, 28/ 4/1924, P. 286.

[3] Ibid., from Isa Bin Saleh to the Political Agent, 9/1/1924, P. 270.

للاتفاقــية[1]. ولكن الشيخ عيسى أصر على رأيه معتبراً أنها تعد خرقاً للاتفاقية مطالباً بوقفها، وإلا ســوف يعتبــر ذلك خرقاً للاتفاقية، وبالتالي ستتحمل الحكومة البريطانية مسؤولية ذلك الخرق من جانبها[2].

ولقــد سويت المسألة بأن طلب الوكيل السياسي من حكومة مسقط النظر في المسألة ناصحاً إياهــا برفع الضريبة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار[3]، وقد أجابت حكومة مسقط بأنها لا ترى أن تلك الضريبة تعد خرقاً للاتفاق، ولكن تستحسن ما استحسنه الوكيل السياسي، ولذلك قررت رفع تلك الضريبة حرصاً على حالة الأمن والاستقرار واستمراراً لحركة التجارة[4].

* كــان الشيخ عيسى قلقاً إزاء قيام وكلاء الملك ابن سعود بجمع الزكاة في منطقة البريمي عــام 1925، كمــا عبــر عن قلقه لمجلس الوزراء في مسقط إزاء التخطيط لتأسيس قواعد جوية عسكرية في عُمان، وبعد التشاور مع الوكيل السياسي البريطاني، رد مجلس الوزراء بأنه لا يوجد أية نية لبناء قواعد عسكرية جوية في عُمان، وإنما أرضية هبوط للطائرات المدنية[5].

---

(1) Ibid., from the Political Agent to Shaikh Isa Bin Saleh, 20/2/1924, P. 272

(2) Ibid., from Isa Bin Saleh to the Political Agent, 10/3/1924, P. 277.

(3) Ibid., from the Political Agent to the Council of Ministers of the H.H the Sultan of Muscat and Oman, 18/3/1924, P. 279.

(4) Ibid., from the council of Ministers to the Sultan of Muscat and Oman to Major Hinde H. B. M.'s Consul, Muscat, 24/3/1924, P. 280.

(5) R. O., Vol.: 3, from Saiyid Taimur Bin Faisal 1913-1931, P. 25, and R/15/6/40, from G. P. Murphy the Political Agent, Muscat to the Political Resident, Bushire, 30/10/1928, P.P. 345, 346.

*فشل الشيخ عيسى في عام 1921 بمحاولته لضم قبيلة بني بطاش الذين يقطنون في المنطقة الواقعة خلف قريات إلى الإمامة، وكذلك فشل في عام 1928 في محاولة مد نفوذه داخل منطقة الظاهرة (البريمي)، وقد أجرى مفاوضات مع شيخ أبو ظبي بهدف الحصول منه على موقع قدم وسلطة على الظاهرة، وذلك لمنع احتمال امتداد نفوذ ابن سعود تجاه المنطقة ولمنع إقامة قواعد جوية فيها[1].

* تلقى السلطان في شهر تشرين الأول 1940 ثلاثة رسائل، الأولى من الشيخ عيسى يعرض فيها خدماته واتخاذ أية إجراءات لصد أي هجوم محتمل من إيران على عُمان ومسقط- حيث كانت هذه الأخبار قد انتشرت في كل أنحاء عُمان- والثانية كانت من مستشار الشيخ سليمان بن حمير يقترح فيها أن يستقبله السلطان لمناقشة الأوضاع المستجدة على مستوى العالم ومسقط وعُمان، وأما الثالثة فكانت من عبيد بن سالم وهو قاضي مشهور محل ثقة الإمام يقترح فيها أن يحضر إلى مسقط مبعوثاً وممثلاً رسمياً للإمام للاجتماع بالسلطان ومناقشة الأوضاع المحلية والعالمية.

ناقش السلطان هذه الرسائل مع الوكيل السياسي الذي طلب منه أن يشكرهم على عروضهم، وأن يرحب بزياراتهم، وفي الوقت نفسه يبين لهم أنه ليس لدى مسقط أي قلق أو مخاوف من إمكانية أن تقوم إيران بعمل ما تجاه مسقط. وقد رحب السلطان بهذه الاقتراحات وقال أنه سيرسل الرسائل بهذا المعنى، سيؤكد فيها تأكيد الوكيل السياسي على عدم وجود خطر على مسقط من قبل إيران،

---

[1] R. O., Vol.: 3, R/15/6/233, biographies of Shaikh Saleh Bin Ali Al Harithi and his son Shaikh Isa, from the Political Agent, Muscat to the Political President, Bushire, 14/4/1930, P. 388, and Wilkinson, Op. Cit., P.P. 261, 262.

وإن أحداث الحرب سوف لن تشغل الحكومة البريطانية عن تقديم الحماية والدعم اللازم لحكومة مسقط[1].

*وفـــي أواخر عام 1940 قام بعض الرجال من قبيلة بني كلبان والذين يسكنون (مسكن- المقنـــيات) بقـــتل بعض حلفاء الإمام محمد بن عبد الله الخليلي وذلك بالقرب من الرستاق. وطلب الإمـــام مـــن بني كلبان القبض على القتلة وتسليمهم له، فرفض بنو كلبان ذلك، فقام الإمام بإرسال مجمـــوعة مكونة من 40 رجلاً تمكن من خلالها السيطرة على عبري تمهيداً لمهاجمتهم. كما عين الـــشيخ ســـالم بـــن محمد الرقيشي والياً عليها نيابة عنه. واحتجاجاً على ذلك قام شيوخ بني كلبان وشـــيوخ الحواســـنة بـــزيارة إلى سلطان مسقط لطلب المساعدة منه، ولكن السلطان رفض التدخل عـــسكرياً، وماطلهم مفضلاً حل المسألة بالوسائل السلمية، ولاسيما أن الإمام لم يهاجمهم بعد. ولقد اســـتمرت المشكلة لفترة طويلة، وحظيت بمتابعة كل من السلطان والوكيل السياسي، وذلك حتى لا يقـــوم الإمـــام بمد نفوذه على حساب السلطان. ولكن الإمام لم يقم بتحركات جديدة ضد بني كلبان، وكـــان الـــنجاح الوحـــيد الـــذي حققه يتمثل في أخذ الزكاة من بني بوحسن الذين كانوا في الأصل يخضعون لنفوذ السلطان ولم يكونوا يدفعون الزكاة لحكومة مسقط أصلاً، مما جعل حكومة السلطان لا تكترث لذلك[2].

---

(1) R. O., Vol.: 3, R/15/6/386, from the Political Agent to the Political Resident, 9/10/1940, P.P. 587, 588.

(2) R. O., Vol.: 3, R/15/6/211, from Major T. Hickinbotham the Political Agent, Muscat to the Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, 4/1/1941, P.P. 589, 594, and Ibid., note on an interview at the Consulate with Saiyid Shahab Bin Faisal on Sunday the 19th January, 1941, P.P. 595, 596.

هــذه هـــي بعض الأحداث التي سبقت مرحلة النزاع الثانية، إذ نستطيع القول أن الأوضاع كانــت وعلـــى كافـــة المستويات هادئة ومستقرة. وقد ظل الشيخ عيسى بن صالح الحارثي[1] على اتــصال دائـــم مع السلطان وحكومته من جهة ومع ممثلي الحكومة البريطانية من جهة أخرى، وقد تضمنت الزيارات والرسائل المتبادلة بحث العديد من القضايا التي تهم الطرفين، وسواء كانت هذه القـضايا عامة كالأحداث التي تناولتها أم خاصة مثل تبادل التهاني والتعازي والمطالب الشخصية والاستفسارات، وتبادل الآراء حول الكثير من المسائل.

---

(1) توفي الشيخ عيسى بن صالح الحارثي في عام 1946، وتولى ابنه محمد الزعامة من بعده ولكنه توفي في العام نفسه. وبالرغم من أنه أوصى بتعيين ابنه خلفاً له وهو الشيخ أحمد، إلا أن التجمع اختار عمه صالح بن عيسى الذي قاد تحركاً واسعاً أدى إلى انقسام قبيلة الحارثي الكبيرة إلى جزأين، كان الجزء الأقل عدداً مع الشيخ أحمد بن محمد الحارثي وأصبحوا من المؤيدين للسلطان- كما سنرى لاحقاً- بينما كان الجزء الأكبر تحت قيادة الشيخ صالح بن عيسى الذي سيلعب دوراً كبيراً في الوقوف إلى جانب الإمامة في الأحداث اللاحقة، موسوعة عُمان، ج: 3، ص 502.

الفصل الثاني

الدور البريطاني في النزاع بين

السلطنة والإمامة 1955-1960

الظروف والمواقف التي سبقت تجدد النزاع بين السلطنة والإمامة

كان السلطان سعيد يرغب -كما ذكرت سابقاً- في أن يمد سيطرته حتى تشمل هذه السيطرة كافة أرجاء عُمان بما في ذلك كل المناطق التي تخضع لسيطرة ونفوذ الإمام.

ولـم يكن السلطان يرغب بذلك من خلال التفاوض أو التفاهم مع الإمام نفسه، أو مع شيوخ القبائل، وإنما يريد القضاء على الإمامة نفسها بشكل نهائي، وإلغائها من الساحة العُمانية معتقداً أنه بمجـرد وفاة الإمام المريض (بمرض الملاريا) ستتدهور الأوضاع في الداخل، وستلجأ القبائل إلى توطـيد صلاتها معه، والعمل على نيل صداقته. وكان السلطان يريد أن تكون له القوة الكافية التي يـستطيع مـن خلالها فرض هذه السيطرة، وحماية القبائل التي ستلجأ إليه، وتطلب مساعدته، وأنه بمجـرد بسط نفوذه على مناطق عُمان كافة لا يعود من يعيق سيطرته، أو يمنعه من تحقيق رغباته في إعطاء الشركات النفطية المجال في عمليات التنقيب عن النفط، وخصوصاً في المناطق الداخلية التي كان من المتوقع أن تكون غنية بالنفط[1].

ولكـن هذه الجهود لم تنجح بسبب معارضة الحكومة البريطانية مساعدته، ولاسيما بالقوات الجوية، حيث عُقد اجتماع في 12 حزيران 1946 في مكتب حكومة الهند في لندن بحضور أطراف عديدة وحضره ممثلون من وزارة الدفاع والخارجية اعترضوا فيه على تقديم دعم كبير للسلطان في مخططـه للتوسع داخل عُمان، وذلك خوفاً من انعكاس ذلك على الرأي العام في حالة وقوع ضحايا

---

[1] R.O., Vol.: 3, R/15/6/242, express letter from Political Agent to Political Resident, about Said's view on the re-establishment of control over Oman, 19/8/1945, P.P 627, 628, and Ibid., letter from Persian Gulf Residency, Bahrain to the Foreign Office, London-Further Consideration of how the Sultan could extend his influence over the whole of Oman, 6/12/1948, P.P. 643, 644 and John C. Wilkinson, the Imamate Tradition of Oman Cambridge: Cambridge University Press, 1987, P. 271.

مدنيين نتيجة القصف، وتعرضها للمساءلة في الأمم المتحدة، في حين اقترحت أن يقوم السلطان بدلاً عن ذلك بالعمل على ضمان ولاء قبائل عُمان الداخلية إلى جانبه من خلال الهدايا والعطايا[1].

كانت شركات النفط وعلى رأسها شركة النفط العراقية البريطانية (Iraq Petroleum Company) تود أن تضمن حقوق امتياز التنقيب عن النفط في منطقة البريمي ومحضة ومنطقة الظاهرة[2]، وكانت المناطق التي ترغب البحث فيها تسكن فيها قبائل جنبة الساحل وآل وهيبة والدروع وبني كعب والنعيم وغيرها، وهي قبائل لا تخضع ولا تدين بالولاء التام للإمام، وليس للسلطان عليها أي نفوذ.

وحتى تبدأ هذه الشركات عمليات التنقيب عن النفط كان لا بد من أن يتوفر لها الأمن اللازم لحماية معداتها وأفراد شركاتها، وكانت الشركة ترى أنه يمكن حل المشاكل التي تواجهها من خلال عقد اتفاقيات مع شيوخ تلك القبائل، ولكن المشكلة التي واجهتها هي في أن السلطان كان يرفض أن تقوم تلك الشركات بعقد أية اتفاقيات من دون موافقته على ذلك. في الوقت الذي كانت فيه القبائل الداخلية ترفض الخضوع والإذعان للسلطان. وقد توصلت الشركة إلى اقتراح آخر يتمثل بإنشاء (قوات سميت بقوات الحقف) على نفقتها الخاصة، وتحت إشراف حكومة السلطان، وقوات أخرى على نفقة حكومة صاحبة الجلالة، ولكن المشكلة التي واجهتها في تشكيل تلك القوات هي صعوبة تدريبها والوقت الطويل الذي تحتاجه إلى ذلك، إضافة إلى رفض الناس الاشتراك فيها، وأنها قد لا

---

[1] R.O., Vol.: 3, R/15/6/242, note of meeting held at Indian Office on 12/6/1946, P.P. 632, 633, and Ibid., express letter from Secretary of states for India to Political Residents in Persian Gulf, 8/7/1946, P.P.634, 635.

[2] كانت مناطق جعلان وصور والبريمي والظاهرة ومحضة تتمتع بحكم شبه مستقل، حيث لا توجد سيطرة مباشرة عليها سواء من جانب السلطان في مسقط أم الإمام في عُمان.

تـؤمن الحمايـــة الكافية في المستقبل، إلى جانب الرياح الموسمية القادمة من جنوب ساحل العرب، والحرارة العالية في شهور الصيف مما يعني توقف الشركة عن العمل في فصل الصيف[1].

كـــان الموقـــف البريطاني وحتى الخمسينيات غير حاسم تجاه الكثير من القضايا في معظم الأحـــيان، فهي تريد أن يسيطر السلطان على كافة أرجاء عُمان، وفي الوقت نفسه لا تقبل أن يقوم الـــسلطان بـــذلك باستخدام القوة، أو أن تقدم له تلك القوة، وكانت تريد أن تبدأ عمليات التنقيب عن الـــنفط وفي الوقت نفسه منعت شركات النفط من عقد اتفاقيات مع شيوخ القبائل المراد التنقيب في مـــناطقها حتى لا ينتهك ذلك سلطة وسيادة السلطان، وكانت الحكومة البريطانية في معظم الأحيان تدعـــو السلطان أن يبادر بخطوات جادة في التفاوض مع شيوخ القبائل، والعمل على استمالتهم إلى جانبه مع إعطائهم الوعود بعائدات النفط مما يسهل عليه عملية السيطرة عليهم، وتنفيذ مصالحه في الـــبحث عن النفط، والاستفادة من عوائده المالية، إلا أن السلطان كان يرفض أي محاولة للتفاوض وعقد الاتفاقيات معهم.

وعلـــى مستوى الإمامة فقد كان الإمام كبيراً في السن ويعاني من المرض، ولم تكن قدرته وإدارتـــه للبلاد كما في السابق، وكان يرفض أي عمل من خلاله يمكن السماح للأجانب الدخول في مـــناطقهم الداخلـــية أو الـــتفاوض[2] مع الحكومة البريطانية، وكانت الكثير من القبائل تدعمه، وإن ظهرت محاولات من قبل بعض القبائل والرؤساء للخروج عنه، فبالنسبة لسليمان بن حمير فقد بدأت

---

(1) R.O., Vol.: 8, F.O. 371/91294, the Iraq Petroleum Company's proposals that the Sultan's agreement should be sought for direct negotiations with the tribes for oil concessions, December, 1951, P.P. 190-192, and Ibid., F.O. 1016/196, approaches by certain Shaikhs of central Oman to the British and Saudi Governments for assistance in securing oil concession agreements, P.P. 236, 237, and Ibid., F.O. 1016/249, discussions with the Sultan of Muscat, Huqf force, 12/2/1953, P.P. 352-355.

(2) R.O., Vol.: 8, F.O. 1016/33, the status of Buraimi and the general situation in Oman, 25/4/1950, P. 162, and P. 165.

تظهر لديه طموحات يرغب من خلالها في تحقيق الاستقلال الذاتي، وتكوين كيان خاص به وأن يتم التعامل معه كحاكم مستقل، ومن أجل ذلك فاوض البريطانيين الذين رفضوا طلبه الذي لا يمكن الموافقة عليه إلا من خلال السلطان[1]. أما الشيخ صالح بن عيسى فكان على ولائه للإمام، وكان يرغب في التعاون مع السلطان ومن دون معارضة الإمام، وذلك من أجل تحسين الأوضاع في الداخل وفي كل أنحاء عُمان التي أصبحت تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة، ولاسيما مقارنة بالمملكة العربية السعودية، ومن هنا عرض على الحكومة البريطانية أن يعمل على إيجاد اتفاقيه بينه وبين السلطان بموجبها يعترف السلطان به كممثل عن الداخل، ومن خلالها يقوم بإقناع القبائل الهناوية بفتح الباب أمام رغبة السلطان في دخول الشركات النفطية، وبناء المطارات والتجهيزات من أجل عملية الانفتاح[2]، ولكن تلك الجهود لم تؤدِ إلى أية نتيجة لأن السلطان كان يرفض عقد أية اتفاقية مع أي طرف عُماني يعترف فيها له بأي نوع من السلطة.

دخول السعوديين منطقة البريمي

بعث السلطان برسالة في 4 أيلول 1952 إلى القنصل العام أخبره فيها أن مجموعة من السعوديين برئاسة تركي بن عطيشان يستقلون مجموعة من السيارات وقد وصلوا إلى البريمي، وأنهم يمكثون في المنطقة الواقعة غرب حماسة، وأن أهدافهم غير واضحة حتى الآن، وأنه يطلب

---

(1) يشير عدد كبير من الوثائق البريطانية إلى أن الشيخ سليمان بن حمير كان يطمع في إقامة حكم مستقل معترف به من كل الأطراف، فقد تقرب إلى السعوديين وحصل على هبات ودعم مادي كبير منهم، كما قام بمحاولات عديدة للتقرب من البريطانيين محاولاً إقامة نوع من العلاقة معهم، وكذلك حاول مع الأمريكيين وبعض شركات النفط لإقناعهم بالقدوم للبحث والتنقيب عن النفط في المناطق الواقعة تحت سيطرته. للإطلاع على هذه الوثائق انظر:
R. O.,. Vol.: 8. P.P. 53, 85, 162, 357, 380, 391, 413, and Alen, Jr ., Op. Cit., P. 64.
وقاسم، المرجع السابق، ص 233.

(2) R.O., Vol.: 8, F.O. 1016/222, letter from Political Agency, Trucial State, Sharjah to Political Resident, Bahrain, 11/11/1953, P.P.444. 445.

من حكومة صاحبة الجلالة العون والمساعدة في هذه المسألة مذكراً القنصل العام أن هذا الجزء من البريمـــي، ومن ضمنه حماسة التي نزل بها تركي هي جزء من عُمان، وتشكل جزءاً من الامتياز النفطي مع شركة تنمية نفط عُمان التابعة لشركة النفط العراقية، وبالتالي فإن دخول السعوديين بهذه الطريقة يعتبر تعدٍ على مناطق السلطنة[1].

تلقى السلطان رسالة في 26 أيلول 1952 من القنصل العام تفيد بأن حكومة صاحبة الجلالة قد قدمت احتجاجاً بالنيابة عن سموه لدى الحكومة السعودية، ولكن هذا الاحتجاج لم يفلح في تحقيق انسحاب تركي بن عطيشان وأتباعه من حماسة أو كبح نشاطاته المعادية ضد السلطان، وأن حكومة صـــاحبة الجلالة لا تنصح بالهجوم على السعوديين إلا إذا قاموا بمهاجمة قوات السلطان، وذلك لأن أي تـــصادم اســـتفزازي مع السعودية قد يحرج موقف السلطنة فيما إذا عرضت قضية الحدود بين الطـــرفين أمام محكمة دولية، وقد اقترح القنصل العام في الرسالة أن أفضل الحلول لتحقيق مصالح الـــسلطان هـــو من خلال احتلال بلدة البريمي نفسها أو المناطق المحيطة بها والعائدة إليه، ومن ثم إرسال وفد شخصي إلى تركي لمناقشة الوضع وحثه إذا أمكن على الانسحاب[2].

عبـــر السلطان عن أسفه الشديد للقنصل العام لعدم نجاح الاحتجاج البريطاني لدى السلطات في السعودية في تحقيق انسحاب سلمي لتركي بن عطيشان من البريمي، ولكنه أكد عدم نيته إطلاق

---

[1] R.O., Vol.: 8, F. O. 1016/196, letter from H. H. the Sultan to H. B. M, Consul-General, 4/9/1952, P.P. 250, 251.

وهولي، المرجع السابق، ص 49.

[2] Ibid., letter form F.C.L. Chauncy, Consul-General to H. H. the Sultan, 26/9/1952, P.P. 266, 267.

وفرد هاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، ترجمة محمد الرميحي، الكويت: دار الوطن، 1976، ص 227.

الـنار ضـدهم، واسـتخدام كل الوسائل السلمية لإجبارهم على الانسحاب من حماسة أما إذا دعت الحاجة لإخراجهم فإن السلطان يتوقع دعماً عسكرياً إضافة إلى الدعم الدبلوماسي من حكومة صاحبة الجلالة.

كـان السلطان قد انزعج بشكل كبير من محاولات تركي بن عطيشان في بسط نفوذه على المـنطقة، ولاسـيما من خلال استمالته شيوخ القبائل بتقديم الدعم المالي والعطايا والهبات السخية واسـتجابة العديـد منهم له مما أصبح يشكل تهديداً لسلطته وسيادته، خصوصاً أن تركي قام برفع الأعـلام الـسعودية في منطقة حماسة[1]، ورغم أنه حاول العمل بنصيحة حكومة صاحبة الجلالة باستخدام الوسائل السياسية ولاسيما التقرب من شيوخ القبائل، ومحاولة استمالتهم إلى جانبه إلا أنه كان يرى أن تلك القبائل لا يمكن الاطمئنان إلى جانبها، أو ضمان موالاتها له، كما أن مواقفها كانت غير واضحة[2].

وعلى أثر ذلك قرر السلطان في شهر تشرين الأول أن يقوم بتجهيز حملة عسكرية لإخراج تركـي بـن عطيـشان مـن البريمـي، وعهـد إلى وزير داخليته أحمد بن إبراهيم قيادتها الذي بـدوره تـوجه إلـى صـحار بـرفقة قـوات عسكرية من مسقط، وقام السلطان بتوجيه رسالة إلـى القنـصل العـام فـي 13 تشرين الأول يخبره بهذه الحملة التي ستشارك فيها قوات مسقط،

---

(1) R.O., Vol.: 8, F. O. 1016/196, letter from H. H. the Sultan to the Consul-General, 27/9/1952, P. P. 268, 269.

(2) Ibid., letter from H. H. the Sultan to Major Chauncy, 9/12/1952, P. P. 287, 288.

وأن كـــل القبائل التي تم استدعاؤها للمشاركة قد وصلت إلى صحار وهي جاهزة للانطلاق باتجاه البريمي[1].

فوجئ السلطان بالرد البريطاني على هذه الحملة المتمثل بطلب من حكومة صاحبة الجلالة بتجميد الوضع في البريمي، وأرسل القنصل العام رسالة إلى السلطان في 13 تشرين الثاني 1952 أطلعه فيها على موقف حكومة صاحبة الجلالة التي ورد فيها أنها تتعاطف مع السلطان، ولكنها ترى مـــن غير الممكن إطلاقاً استخدام القوة، كما أنه من غير المستحسن أن يقوم السلطان بذلك بنفسه، ورأت أنـــه وبالرغم من أن انسحاب تركي سيمثل هزة شديدة للهيبة السعودية إلا أن جاذبية أموالهم ونفـــوذهم سوف تستمر بإغواء قبائل السلطان، وربما تتمكن في المدى البعيد من النجاح. ومن هنا ترى حكومة صاحبة الجلالة أن خير وسيلة لحل هذه القضية هو في تأمين تحكيم عادل، وخصوصاً أن ابن سعود أصبح يطالب علناً بمنطقة يعتبرها السلطان ملكاً له، وترى الحكومة أن هذه الفرصة هي أفضل سبيل لمواجهة هذا الأمر، ويعطي للسلطان الطريق والوقت أمام إحداث تطور اقتصادي في بلده من خلال تكوين ثروة من النفط مماثلة لثروات جاره القوي[2].

واســـتمراراً لهـــذه الـــسياسة، لم تستجب الحكومة البريطانية في شهر شباط 1953 لطلب الـــسلطان مـــرة أخـــرى في إخراج تركي بن عطيشان من البريمي بنفسه، ولكنها تعهدت أن تقوم

---

[1] Ibid., letter from H. H. the Sultan to Major Chauncy regarding military movements, 13/10/1952, P. 273.

[2] Ibid., letter from Major Chauncy to H. H. the Sultan, 13/11/1952, P.P. 278, 279.

بمساعدته مالياً لتمويل قوة عسكرية قوامها 1500 فرد تمكنه من بسط السيطرة على كامل أراضي عُمان[1].

وفي أوائل شهر تموز 1954 وبعد عدة رسائل ومناقشات بين الطرفين وافق السلطان على رفـــع القـضية للتحكـــيم الدولي على أن تقوم حكومة صاحبة الجلالة بالقيام بدور عُمان نيابة عن السلطان[2].

كما كان موقف السلطان معارضاً للدخول السعودي إلى عُمان كذلك كان الإمام على الموقف نفـــسه، ففـــي الوقت الذي وصلت فيه الأخبار إلى الإمام وزعماء القبائل في المنطقة الداخلية قاموا جميعهم بمن فيهم الإمام بإرسال رسائل إلى السلطان للحضور بأنفسهم للتشاور معه حول ما يود أن يفعله بخصوص الهجوم السعودي، والشخص الوحيد الذي لم يفعل ذلك هو الشيخ سليمان بن حمير زعـــيم مـــنطقة الجـــبل الأخضر، وذلك لأنه كان يطمع في أن يعترف به السعوديين حاكماً مستقلاً ويحصل منهم على ما لا يستطيع الحصول عليه من البريطانيين.

كما كتب الإمام شخصياً رسالة إلى السلطان يطلب منه فيها تولي الأمر والتحرك لدحر هذا الدخـــول، وأعـــرب عن استعداده في المشاركة، حيث تم الاتفاق مع السلطان على أن يتحرك من مـــنطقة الظاهرة على رأس جموع القبائل ويتوجه بهم إلى عبري حيث تم تجميع ما يقارب خمسة

---

[1] Ibid., F.O. 1016/221, comments of H. B. M.'s Consul-General, Muscat on the Sultan's request for assistance in expelling Turki Bin Ataishan from Buraimi,26/2/1952, P. 361.

[2] عن النزاع الحدودي ومشكلة أراضي منطقة البريمي بين السلطنة والمملكة العربية السعودية والدور البريطاني فيه، انظر: جون. س. ويلكنسون، حدود الجزيرة العربية، قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة مجدي عبد الكريم، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994، ص 310–350، و402–415، وقلعجي، المرجع السابق، ص 587–593، ومحمد حسن العيدروس، الحدود العربية–العربية في الجزيرة العربية، دبي: دار الكتاب الحديث، 2002، ص 229-255.

شـــخص تحت قيادة الشيخ صالح بن عيسى[1]. ولكن الذي حدث -وكما ذكرت- أن السلطان ألغى العملـــية بـــناءً على تدخل الحكومة البريطانية التي كانت ترغب بحل المشكلة سلمياً وليس عسكرياً حتى لا تكسب عداء السعودية بصورة واسعة.

وأرســـل الإمام رسالة إلى السلطان عبر فيها عن سروره ورضاه عند سماعه الأخبار التي تقول أنه والمسؤولين البريطانيين يعملون على حل مشكلة البريمي، وأنه وبالطرق السلمية يقف إلى جانب السلطان فيما يراه من حلول مناسبة لهذه المشكلة[2].

وفي 10 آذار 1953 زار الشيخ صالح بن عيسى الحارثي المقيم السياسي حاملاً معه رسالة مـــن الإمام يشير فيها إلى أنه يبعث الشيخ صالح لمقابلته بصفته ممثلاً له. ويعرب في الرسالة عن رغبته في تجديد عرى السلام بين السلطان والعُمانيين. وأوضح الشيخ صالح أن الإمام هو المسؤول عن شؤون عُمان الداخلية، وإن السلطان مسؤول عن الشؤون الخارجية، وسيكون من المرغوب فيه أن تـــتدخل الحكـــومة البريطانية بين العُمانيين والسلطان للتوصل إلى تفاهم، وتقوية عُرى الصداقة بيـــنهم، كمـــا تم في اتفاقية السيب عام 1920، وأن الشيخ صالح يرى بأن الإمام وجميع العُمانيين يقرّون بسلطة السلطان فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، ويتطلعون إلى التعاون معه في طرد الغرباء

(1) R.O., Vol.: 9, F.O, 371/120452, report sent from Consul-General, Muscat to Political Resident, Bahrain the Sultan Proclamation at Nizwa of his rule over central Oman, History of the Sultan Campaign, 19/1/1956, P.P. 83, 84, and F. A. Clements, Oman the Reborn Land, London: Longman Group. LTD, 1980, P. 51.

وموسوعة عُمان- الوثائق السرية، إعداد وترجمة محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، ج: 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، الوثائق رقم: 658، 664، 778، 781، وقاسم، المرجع السابق، ص 222.

(2) R.O., Ibid., P. 85, 86.

(الـسعوديين) من البلاد، حيث طلب الإمام تعاون السلطان في هذه المسألة، ولكنه لم يستلم الرد[1]، وذلك لأن السلطان رفض أن تقدم له الحكومة البريطانية، أي مكتوب مهما كان[2].

وفاة الإمام الخليلي

أشارت مذكرة للقنصلية البريطانية أنه وبتاريخ 2 أيار 1954 توفي الإمام محمد بن عبد الله الخليلـي بمرض الحمى، وفي 7 أيار وصلت رسالة إلى القنصلية من الإمام الجديد الذي تم انتخابه غالـب بن علي الهنائي معلناً فيها وفاة الإمام، وبأنه انتخب مكانه. وكان غالب قد عين نائباً للإمام قـبل وفاته بوقت قصير وبموافقة القضاة. وقد تمت عملية انتخاب الإمام الجديد بسرعة وبهدوء[3]. وذلك على عكس ما كان يتوقع، وخصوصاً من جانب السلطان الذي كان يراهن على موت الإمام، وحـدوث الانقـسامات، وبالتالي تكون الفرصة مهيأة له للسيطرة على كل البلاد، وقد حصل الإمام غالب وهو من الفرع الهناوي على المبايعة من القادة الرئيسيين صالح بن عيسى، وسليمان بن حمير ومعظم شيوخ القبائل في المناطق الداخلية[4].

أعلـن الإمـام في خطاب ألقاه أمام أتباعه استمراره على نهج سياسة سلفه الإمام الراحل ولاسيما في رفضه دخول الأجانب والشركات البريطانية. فقد أرسل رسالة إلى القنصل العام أعلن فيها رفضه على تمركز موظفين بريطانيين في منطقة الدقم، ولكنه لم يتلق الرد على خطابه في حين

---

[1] R.O., Vol.: 8, F.O.1016/221, record of a conversation between His Excellency the Political Resident and the Shaikh Salih Bin Isa held on 10/3/1953, P. 362.

[2] Ibid., telegram from Foreign Office to Bahrain 20/3/1953, P. 368.

[3] R.O., Vol.: 8, F. O. 1016/535, letter form Shaikh Salih Bin Isa Al Harthi (in Arabic) to British Consul, Muscat, 10/5/1954. P.P. 547, 548.

وموسوعة عُمان، ج: 3، وثيقة رقم (707) ص 530، ووثيقة رقم (715)، ص 526.

[4] موسوعة عُمان، ج: 3، وثيقة (718)، ص 532-534، ووثيقة رقم (719)، ص 538، ووثيقة رقم (730)، ص 540، وقاسم، المرجع السابق، ص 225.

تـم إعلامـــه أن القنصل استلم الخطاب، وأنه سيرفعه للحكومة البريطانية، كما أرسل رسالة تعزية بالإمـــام الـــسابق، وكـــان الإمام الراحل قد أرسل خطاباً بنفس المعنى قبل وفاته بفترة قصيرة إلى القنصل العام. وكان القنصل العام قد رد عليه أن الذين دخلوا منطقة الدقم هي شركة نفط بريطانية، وأن ذلـــك تـــم بمـــوافقة الـــسلطان وبتنسيق معه وأنه –أي القنصل العام– يعتقد أن اكتشاف النفط واستغلاله سوف يكون فيه الخير لكل سكان البلاد بأكملها[1].

تجدد النزاع والسيطرة على مدينة عبري[2]

كانـــت المناطق التي تريد الشركة البريطانية البحث فيها والتنقيب عن النفط في أيدي قبائل جنـــبة الساحل وآل وهيبة والدروع، وهذه المناطق لا تخضع لسيطرة الإمام، وكانت منطقة الدروع أكثرها أهمية[3].

ولقد تأخرت عملية البحث في مناطق الدروع بسبب رفض السلطان البحث في المناطق التي تتجاوز ساحل الجنبة قبل أن يأتي وفد من قبيلة الدروع لمقابلته وإعلان الخضوع له، وقد قام وزير داخلـــية السلطان أحمد بن إبراهيم بإرسال مبعوثين ومعهم الهدايا إلى شيوخ الدروع. وفعلاً قام وفد مـــن قبيلة الدروع برئاسة شيخهم علي بن هلال بزيارة مسقط أبدى من خلالها الوفد ولاءهم الكامل للـــسلطان، ودعوة الشركة للقيام بزيارة إلى مناطقهم حيث قابلوا الوزير وممثلي الشركة، ولكنهم لم

---

(1) R.O., Vol.: 9, F. O. 371/120452, report about the Sultan's Proclamation at Nizwa of his rule over Central Oman, History of the Sultan's Campaign, 19/1/1956, P.P. 91, 92.
وموسوعة عُمان، ج: 3، وثيقة رقم (725) ص 550، ووثيقة رقم (788)، ص 678.

(2) كانت مدينة عبري ولوقت طويل تتمتع باستقلالية نسبية، وكان عليها والٍ يتم تعينه بموافقة السلطان والإمام السابق، وهذه المدينة هي المدينة التجارية الأهم في منطقة الدروع، ومن يسيطر عليها يكون له نفوذ كبير على تلك القبيلة، وأن استيلاء الإمام على تلك المدينة سيؤدي إلى تأخير عمل شركة النفط في الداخل.

(3) R.O., Vol.: 8, F. O. 1016/223, report by Political Resident, Bahrain to Sir Anthony Eden her Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs, 22/11/1954, P. 608.

يقابلوا السلطان. وفي نهاية اللقاء طلبوا فترة من الوقت للإقناع والتمهيد لدى القبائل من أجل السماح لدخول الشركة إلى مناطقهم، كما طالبوا أيضاً دعماً ومساندة من السلطان في حالة تعرضهم للهجوم من قبل الإمام[1].

لم تستطع الشركة البدء في العمليات حتى تأخذ موافقة السلطان، وهذا التأخر حدث من قبل السلطان -الذي يقيم في صلالة- الذي وعد بالقدوم إلى مسقط لمقابلة شيوخ الدروع، وكان هذا التأخر يواجه عدة مخاطر منها تدخل الحكومة السعودية خصوصاً وأن بعض شيوخ عُمان قد توجهوا إلى السعودية للحج وبقيادة هلال بن علي -ابن أخ الإمام السابق محمد بن عبد الله الخليلي- وأحمد بن عبد الله الحارثي ومعهم رسائل من الإمام، وقد رجع الاثنان في بداية تشرين الأول 1954، وقد مُنح كل واحد منهم راديو وسيارة ومبلغ من المال كهدية من الملك سعود، وهناك خطر آخر يتمثل بتدخل شركة نفط أمريكية، وأخيراً خطر تمثل بإجراءات انتقامية كرد فعل مضاد من الإمام على دخول الشركة[2].

يضاف إلى ما سبق تباطؤ من قبل السلطان متمثل في عدم تجهيز قوة الحقف التي كان يجب أن يكون عددها أربعمائة جندي من أجل مرافقة الشركة في عملياتها الاستكشافية والبحثية، حيث أن السلطان تباطأ في تدريبها وفي صرف الأموال عليها، حتى تدخل العقيد وترفيلد (P. R. M. Waterfield) القائد العام لقوات المشاة في مسقط حيث تمكن من الضغط على السلطان كي يترك له عملية تجهيزها وتدريبها، وهو ما حصل فعلاً[3].

---

(1) Ibid., P.P. 610, 611.

(2) Ibid., P.P. 611, 612.

(3) Ibid., P. 613.

وفي شهر أيلول 1954 عُلم أن الإمام يجمع رجال القبائل للقيام بالهجوم على منطقة الظاهرة وخصوصاً أن الإمام كان غاضباً من الاتفاق الذي عقده الدروع مع حكومة مسقط وشركة النفط. وقد قام الإمام فعلاً ومعه صالح بن عيسى وسليمان بن حمير بالتوجه نحو مدينة عبري، وعلى أثر ذلك أرسلت مجموعة القبائل التي تدين بالولاء للسلطان بطلب مساعدة حكومة مسقط، وخاصة قبيلة الدروع واليعاقيب وبني غافر[1].

لم يستجب السلطان لطلبات المساعدة وتمسك بالبقاء في صلالة متجنباً المواجهة مع الإمام، ولم تلق تلك الطلبات إلا بعض عبارات التفاهم والوعود من حكومة مسقط. وفي 2 تشرين الأول قام ممثلان من شركة النفط بزيارة السلطان في صلالة لإقناعه بالموافقة على قيام بعثة الشركة والقوة التابعة لها بالتحرك حالاً داخل منطقة الدروع، ولقد سلمهم السلطان رسالة يوافق فيها على دخول قوة الحقف منطقة الدروع بعد موافقة شيوخهم، وبمصاحبتهم للقوة، وأكد على عدم دخول القوة إلى هناك بدون صحبتهم، وقد قابل ممثلو الشركة سبعة من شيوخ الدروع الذين أبدوا تمسكاً بالتزاماتهم وتعهداتهم السابقة للسلطان والشركة، وتم الاتفاق على التحرك باتجاه المنطقة[2].

ولكن الذي حصل أن الإمام تمكن من السيطرة على مدينة عبري في 11 تشرين الأول، وهرب ممثلو السلطان الثلاثة علي بن هلال ومحمود بن عبد الله وسلطان بن سيف من المدينة، وبالرغم من أن الإمام عرض عليهم أن يرد لهم ممتلكاتهم إذا عادوا إلى عبري ولكنهم لم يوافقوا[3].

---

(1) Ibid., P.P. 613, 614.

(2) Ibid., P.P. 619, 620.

(3) Ibid., P. 620. وموسوعة عُمان، المرجع السابق، ج: 3، وثيقة رقم (844)، ص 792

وعندما بدأت بعثة الشركة وقواتها التحرك إلى الداخل رفض شيوخ الدروع التقدم دون تلقي تأكـيد من السلطان بان هذه القوة سوف تتمركز في قرية تنعم التي تبعد عشرة أميال جنوب عبري و60 ميلاً جنوب جبل فهود، وذلك لأن الإمام قد هدد باحتلال هذه القرية وتدمير بساتينها إذا لم يأتِ رجـال القبيلة ويعلنون ولاءهم وخضوعهم له، وأثناء الاتصالات مع السلطان واصلت القوة تقدمها في اتجاه المنطقة وأقامت معسكراً لها في وادي العمير إلى الجنوب الغربي من فهود، وعندما أعلن قائد القوة العقيد كوريات (Colonel Coriat) نيته التوجه نحو تنعم انضم إليه قادة الدروع، وفي هذه الأثناء بعث السلطان ببرقية إلى وزرائه في مسقط مفادها أن على القوة عدم الدخول إلى قرية تنعم وإلى أي منطقة مأهولة، وقد برُر هذا التصرف إلى أن السلطان أراد أن يتراجع أمام ما أحرزه الإمام من انتصارات مؤخراً[1].

وعلى أثر ذلك أراد القنصل العام في مسقط السفر لمقابلة السلطان لبحث المسألة معه، ولكن في ليلة مغادرته في 1954/10/28، قام الشيوخ المرافقون لقوة الحقف بالسيطرة على عبري دون إراقة دماء، وقد ذكرت التقارير من الشركة أن العقيد كوريات عندما كان يقوم بدوريات في منطقة عبـري وتـنعم اضطر إلى اتخاذ إجراء عسكري ضد جماعة الإمام، وذلك لدعم الدروع الموالين، وبعـد إجـراء مفاوضات مع الحامية وافقت على أثرها الاستسلام إلى السلطان،.ونصّب نفسه قائداً عاماً على عبري، مع السماح لقوات الإمام وما معها من أسلحة بالانسحاب[2].

عبر السلطان عن انزعاجه وغضبه من هذا التصرف لدى القنصل العام، وذلك لأن السلطان لـم يكـن يخطط أو يتوقع الدخول في مواجهة مفتوحة ضد الإمام في ذلك الوقت بالذات، وقد أدى

---

(1) Ibid., P.P. 621, 622. وقاسم، المرجع السابق، ص 226،

(2) Ibid., P.P.622, 623.

تــصرف كـسوريات الذي اعتقد السلطان أنه قد تجاوز الصلاحيات الممنوحة له إلى ظهور موقفين يتمثل أحدهما في أن الإمام قد يظن أن الهجوم كان مخططاً وموافقاً عليه من قبل السلطان، والآخر هو أنه في حالة سحب هذه القوات من عبري فإن موقف السلطان سوف يضعف لدى أهالي وقبائل الدروع مما يضعف ولاءهم وخضوعهم له[1].

كـــان من نتائج السيطرة على مدينة عبري أن أحدثت زيادة ملحوظة في نفوذ السلطان في مـــنقطة الظاهـــرة، وإبعاد مناصري السعودية عن التدخل في المنطقة، وفتح الباب أمام العديد ممن كانوا يؤيدون السعودية من أجل تغيير مواقفهم، وقد تقبل العقيد كوريات نيابة عن السلطان وباسمه استسلام كل القبائل في الداخل والتي توجد في القطر 20 ميلاً من عبري بما فيها شيوخ بلدات كبارا ومازم وبات والدريز[2].

فـــشلت جهـــود الإمـــام في تأجيج القبائل للقيام بهجوم آخر على عبري، وذلك لأن القبائل رفضت الاشتراك في الحملة لعدم دفع الإمام مبالغ مالية كافية لهم في حملته الأولى، وقيل أنه حصر نفـــسه فـــي نـــزوى معلناً أنه لن يفعل شيئاً ما لم يتلق مساعدات خارجية خاصة على شكل ذخائر وأمـــوال، والإجراء الوحيد الذي قام به هو إرسال احتجاج إلى القنصل العام يعلمه أن السلطان قد خرق وانتهك اتفاقية السيب، كما هدد باللجوء إلى حكومة صاحبة الجلالة مباشرة إذا لم يتلق جواباً يرضيه، وكذلك أرسل سليمان بن حمير رسالة احتجاجية إلى القنصل العام[3].

---

(1) Ibid., P.P. 623, 624.

(2) Ibid., P.P. 625.

(3) Ibid., P.P. 625, 626.

كما أرسل الإمام الشيخ صالح بن عيسى لمقابلة السلطان ليعرض عليه مجموعة مكونة من تسعة بنود من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي بين الطرفين وهذه البنود هي:

1. أن يحكم السلطان بما تعارف عليه الناس في جميع أنحاء عُمان، وإيقاف الهجوم والتحرشات علـــى جماعـــته ومواطنيه، وعدم قتل أي نفس إلا بالحق ووفق أحكام الشرع وليس بأحكام قانون الحكومة.
2. أن يـــتم الاحتكام إلى دفع الزكاة الشرعية فقط وأن يأمر بجبايتها في كل منطقة قائم عليها حسب الشرع الإسلامي.
3. أن يـــبايع الناس ولي أمرهم ويستمروا في الاعتراف به طالما كان عادلاً، ويقمعون كل من يطمع في التمرد والفتنة والخروج على ولي الأمر المتفق عليه، ولهم الحق في الخروج عن الطاعة والبيعة إذا خالف ولي الأمر أحكام الشريعة.
4. تكون لنا السيطرة على القبائل قبل سلطة السلطان.
5. إلغاء الضرائب المفروضة على الصادرات والواردات عن طريق البر والبحر.
6. يعـــيد الـــسلطان الرســـتاق، وتعاد الممتلكات التابعة لها من منطقة جبل حديد إلى المنطقة الشرقية، ويتولى نائب عن السلطان جميع ما يتعلق بالشؤون العامة فيها باسم السلطان.
7. يقدم السلطان المساعدات للناس ويوقف العداء على المسلمين.
8. يسمح باستيراد الأسلحة.
9. يحق لكل أمير إصدار جوازات السفر لجماعته ورعاياه والتوقيع عليها باسم الحكومة[1].

---

[1] R.O., Vol.: 9, F. O. 371/132526, Shaikh Salih Bin Isa Al Harithi "nine points" which he made to the Sultan in 1955, 24/9/1958, P. 549.

رفض السلطان خلال مقابلته الشيخ صالح تلك البنود ولاسيما البنود 5، 6، 8، 9، وبالتالي لم يتوصل الطرفان إلى تسوية[1].

أما الموقف السعودي –وحيث كان الشيخ طالب أخ الإمام قد قام بزيارة للسعودية قبل سقوط عبري لمقابلة الملك سعود– فقد تمثل بأن قام السفير السعودي في لندن بزيارة إلى وزارة الخارجية البريطانية في 4 تشرين الثاني للإعراب عن قلق الملك سعود بن عبد العزيز تجاه تفاقم الوضع في عُمـان، وذكـر أن المملكـة ليـست لها مطالب بالمنطقة، ولكنه ادعى أن بعض الرعايا والأتباع الـسعوديين قـد قـتلوا في أحداث عبري، ولكن القنصل العام في مسقط أكد لوزارة الخارجية بعد احتجاجها بأنه لم يكن هناك سفك دماء، وأنه إذا ما قتل أي رعايا فإنهم قتلوا خلال هجوم الإمام في البداية، وكانت الخارجية البريطانية تخشى إذا ما بقيت قوات السلطان هناك فإن الإمام وبقية القبائل سـوف يسعون لطلب المساعدة من السعودية، وأنه سوف يكون في غاية الصعوبة رفض طلبهم[2]، ولكـن وزارة الخارجـية البـريطانية ردت على المطالب السعودية في النهاية إذ قالت بأنه لا حق للسعوديين أبداً ومهما كانت مطالبهم أن يتدخلوا في الشؤون العُمانية[3].

أمـا بالنسبة لرد السلطان النهائي على سقوط عبري، وبعد عدم حدوث أي مقاومة من قبل الإمـام فقد كتب رسالة إلى المقيم السياسي في الخليج السيد باروز (B.A.B. Burrows) في 23

---

[1] Ibid., report by the consul-General, Muscat about his conversation with the Sultan, 27/9/1958, P. 547.

[2] R.O. Vol.: 8, F.O. 1016/223, report by Political Resident, Bahrain to Sir Anthony Eden, 22/11/1954, P.P. 226, 227, and R. O., V: 8, F. O. 1016/223, report about Central Oman, 8/11/1954, P. 592, and telegram from Foreign Office to certain of her Majesty's Representatives, 15/11/1954, P. 594, and telegram from Muscat to Bahrain, 8/11/1954, P. 602.

[3] Ibid., letter from H.H. the Sultan to the Political resident, 23/11/1954, P. 631.

تشرين الثاني أكد فيها على أن ما جرى في عبري كان جيداً ولازماً ولا مناص من وقوعه، وخصوصاً أن القبائل كتبت له الرسائل وتؤكد ولاءها له. وكذلك عبر عن سعادته تجاه الرد الذي قدمته وزارة الخارجية البريطانية إلى السفير السعودي إذ قالت: "بأنه لا حق للسعوديين البتة ومهما كانت مطالبهم أن يتدخلوا في الشؤون العُمانية" وتطرق إلى مقابلته مع صالح بن عيسى حيث أشار له أن ما قام به الإمام وأتباعه في البداية كان خطأً فادحاً، كما عبر عن سعادته أن عمل شركة النفط في جبل فهود يسير بصورة طبيعية، وتقدم بطلب إلى القنصل العام يطلب فيه تحليق الطائرات فوق منطقة الظاهرة كنوع من تأكيد السيطرة[1].

احتلال نزوى عاصمة الإمامة

بعد النجاح الذي أحرزته القوات السلطانية وعملاً بنصائح الحكومة البريطانية وشركات النفط، استمرت هذه القوات في إخضاع المناطق المجاورة لعبري شمالاً وغرباً وضمها لسيطرة السلطان[2]، كما أن السلطان وفي شهر شباط 1955، وبعد عامين من الغياب عن مسقط -حيث كان يقيم معظم شهور السنة في مدينة صلالة في منطقة ظفار- استقبل العديد من الوفود وشيوخ القبائل المختلفة وذلك لإعلان ولائهم للسلطان وتأييدهم له والحصول على المنح والهدايا منه، وخلال هذه الزيارات استطاع السلطان التوصل إلى اتفاق مع شيوخ وقبائل آل وهيبة بخصوص موضوع أعمال التنقيب عن النفط في المناطق التابعة لهم[3]. وكذلك قام السلطان بزيارة إلى لندن في 2 تموز 1955

---

(1) Ibid., P.P. 630, 631.

(2) R.O., Vol.: 9, F. O. 371/120452, report about the Sultan's Proclamation at Nizwa of his rule of over central Oman, history of the Sultan Campaign, 19/1/1956, P. 93.

(3) Ibid., P. 95.

من أجل بحث الخطوات المستقبلية في إتمام السيطرة على البلاد، والحصول على الدعم البريطاني المالي والعسكري[1].

ومـــن خـــلال مساعدة الحكومة البريطانية استمرت أثناء العام الجهود المبذولة لبناء وتقوية القـــوات المـــسلحة السلطانية، وبالرغم من البطء في عمليات التجنيد إلا أنه تم اكتمال إنشاء مركز تـــدريب متكامل في منطقة الغبرة على بعد حوالي 20 كيلو متر من مسقط، وتم إنشاء قوة عسكرية صغيرة وتدريب أفرادها للعمل في صلالة وظفار، وتمت زيادة أفراد قوة صحار، وكل هذه القوات تـــم تـــزويدها بآلـــيات ومعدات من وزارة الحرب البريطانية مما أدى إلى زيادة القوة التي يمتلكها الجـــيش السلطاني، وتم التخطيط أن يتم نقل جزء من هذه القوات للعمل مع قوات الحقول النفطية، والعمـــل أيـــضاً بالغـــرب مـــن منطقة البريمي، وأخيراً العمل ضد الإمام إذا ما قام بأي تحركات معادية[2].

ونتـــيجة لاســـتمرار عملـــيات تهريب الأسلحة وتسلل العديد من المسلحين السعوديين إلى المناطق الوسطى في عُمان تم تشديد الرقابة وتسيير الدوريات والتفتيش في كافة المراكز الحدودية العـــسكرية، حيث أشار تقرير القنصل العام شونسي (F.C.L. Chauncy) في شهر حزيران إلى اســـتمرار عملـــية التهريب والمتاجرة بالأسلحة والذخائر، وأنها ظلت مستمرة في فترة الثلاثينيات والأربعينات والخمسينات. وأنه في شهر حزيران تم تهريب كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة حتى

---

[1] Ibid., P.95.

(وللإطلاع على زيارة السلطان والمباحثات التي أجراها انظر:

R.F.A., Vol.: 2,
F.O., 1016/438, letter from Leslie Fry, Foreign Office to C. A. Gault, Bahrain, 16/8/1955, P.P. 505-510.)

[2] Ibid., P.96.

وصـــلت منطقة السيب ومنها إلى الخوض وهي في طريقها إلى المناطق الداخلية، كما أنه تم التأكد أن السعوديين قد وعدوا غالب ورجاله بإرسال أسلحة حديثة لهم تحتوي على بنادق رشاشة ومدافع وقنابل وألغام بلاستيكية[1].

ظهرت أدلة ومؤشرات أوضحت عدم التزام السعوديين بنصوص وبنود اتفاقية الحدود حول البريمـــي، والتـــي نـــتجت من محاولات التحكيم بينهما، وقد أعلنت الحكومة البريطانية عن انتهاك السعوديين لمبادئ وبنود الاتفاقية وذلك نيابة عن سلطان مسقط وحاكم إمارة أبو ظبي. مما دعا إلى إعـــادة احـــتلال كامـــل منطقة واحة البريمي في 26 تشرين الأول 1955 بواسطة القوات الشرقية الـــساحلية والقوات المسلحة السلطانية، وفي أيام قليلة دخلت عساكر السلطان إلى ضنك الواقعة في منتصف المسافة بين عبري والبريمي[2].

وكنتيجة للعمليات التي تمت في البريمي فلقد تم اكتشاف المزيد من الخروقات التي قام بها الـــسعوديون، وتم ضبط وثائق كثيرة تحرض الناس على السلطان وتدعوهم إلى مساندة الإمام ضده وذلـــك للحصول على الاستقلال التام والانفصال عن السلطان، ومن هنا وعندما رجع السلطان إلى ظفار بعد زيارته إلى بريطانيا قرر اتخاذ إجراءات لوضع حد لهذه الممارسات وذلك تحقيقاً لرغباته، والتخطـــيط الـــذي كان ينوي تنفيذه من وقت طويل وهو القضاء على سلطة ونفوذ الإمام وكل من تعـــاون معـــه، وفـــي هذه المرة كانت حكومة صاحبة الجلالة قد أكدت له وقوفها خلفه ودعمه فيما يحتاج إليه لإنجاز هذه المهمة[3].

---

(1) Ibid., P.P.96, 97, and Clements, Op. cit., P. 53.

(2) Ibid., P.97.

(3) Ibid., P.P. 98, 99.

وبذلك تمت كل الترتيبات اللازمة لاقتحام مدينة نزوى عاصمة الإمام في تاريخ 15 كانون الأول 1955. فقد تم إبلاغ الشيخ أحمد بن محمد الحارثي بواسطة رسالة ألقيت له في منزله في بلدة القابل في الشرقية عن طريق طائرة نقل عسكرية في 13 كانون الأول، بأن يتحرك فوراً إلى نزوى علـى رأس 300 رجـل مسلح على ظهور الإبل، وأن يبقى هناك كممثل للسلطان، كما تم توجيه دعـوات إلى بعض زعماء القبائل التي كانت تؤيد الإمام السابق، ولكنهم أصبحوا موالين للسلطان ورفـضوا قـيادة الإمام الحالي، وذلك لضعفه الإداري وتردده وعدم مقدرته على اتخاذ القرارات، وعـدم تـوزيعه الأمـوال التي حصل عليها من السعوديين على زعماء وشيوخ القبائل الآخرين، ورفـض الـبعض انقياده إلى السعوديين والتعاون معها. وبذلك تهيأت الأجواء لصالح السلطان في تحركه حيث أصبح مقبولاً على نطاق واسع ولاسيما بعد تأكد الشيوخ وزعماء القبائل أن هنالك قوة أجنبية تسانده وتقدم الدعم العسكري له[1].

أعلنت حكومة صاحبة الجلالة دعمها للسلطان في خططه للاستيلاء على نزوى، ورأت أن الـوقت مناسـبٌ مـن أجل ضمان الاستقرار في البلاد، وعليه قررت تقديم مساعدات للسلطان في الجانـب العـسكري تتمـثل في توفير طائرات نقل عسكرية، وبعض الخبراء العسكريين والفنيين والمعدات، ووعدت بتقديم مزيد من الدعم له في حال احتياجه لذلك إضافة إلى الدعم السابق[2].

عملية الاحتلال

بـناءً علـى الخطة التي رسمها السلطان بنفسه تقدمت كتيبتان من قوة مسقط وقوة الحقول النفطية في 14 كانون الأول باتجاه نزوى واقتربتا منها، وفي اليوم التالي دخلت هذه القوات نزوى

---

[1] Ibid., P. 98.

[2] Ibid., P. 98.

دون مقاومـــة ولـــم يسمع سوى طلقة واحدة من نقطة بعيدة، ولم يسقط أي ضحايا من الطرفين مما أكسب السلطان وضعاً سياسياً كبيراً بعد قيامه بهذه الخطوة الهامة[1].

وبخـــصوص الإمـــام نفـــسه فإنه لم يبذل أي مجهود كبير في سبيل تحريض أتباعه للقيام بمـــواجهة هذا الهجوم من جانب قوات السلطان، ولجأ إلى قلعته معتصماً بها ليلة 14 كانون الأول بعـــد أن علـــم أن القوات بدأت زحفها نحو نزوى مباشرة، كما قام بالانسحاب إلى مسقط رأسه في قريته التي ولد فيها وهي قرية بلاد سيت، ثم ترك قريته ليعيش مع أبناء قومه من بني هنأة وبرفقه أخـــيه طالـــب في جبل الكور إلى الغرب من نزوى. وأشارت التقارير البريطانية أن الشيخ طالب شـــقيق الإمـــام قام بمقاومة جزء من قوات صحار التي توجهت لاحتلال مدينة الرستاق، ولكن تلك القـــوة تمكنت من دخولها بعد أن انضمت إليها مجموعة من القبائل التابعة للتجمع الغافري، والتي كانت تتسم علاقتها مع السلطان بالصداقة والمودة[2].

أمـــا الـــشيخ عيسى بن صالح فكان قد ذهب لمقابلة السلطان بعد سقوط نزوى في صلالة، ولكـــنه لم يتمكن من ذلك، إذ توجه السلطان إلى نزوى ولم يكن في صلالة، وبالرغم من أن وزير داخلـــية الـــسلطنة أحمـــد بن إبراهيم قد قام بواجبات الضيافة اللازمة تجاهه حتى يتسنى له مقابلة الـــسلطان –والتـــي كان يتم الترتيب لها– إلا أن رسالة وصلت من إينز (Innes) –وزير خارجية الـــسلطان– والـــذي كـــان برفقته في نزوى تضمنت تعليمات بعدم السماح للشيخ صالح بن عيسى

---

[1] Ibid., P. 98., and F.O. 371/114585, telegram from Foreign Office to Paris, 15/12/1955, P. 69.

ومحمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، النشأة–التطور–المصائر، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1997، ص 393.

[2] Ibid., P.P. 98, 99., and Allen, Jr., Op. Cit., P.P. 64, 64 and Clements, Op. Cit., P.53.

الانـستظار، والطلب منه مغادرة المدينة، وقد فعل ذلك الشيخ صالح وتوجه إلى السعودية على ظهر سفينة استأجرها، وغادر عن طريق سواحل الخليج الفارسي إلى السعودية[1]. وبالنسبة لسليمان بن حميـر فقد انتظر السلطان في نزوى، وعندما حضر إليها قابله وتم الاتفاق معه على العودة والبقاء في مسقط رأسه تنوف على ألا يقوم بأي تحركات مضادة للسلطان[2].

وعلـــى الرغم من أن السلطان كان قادراً على اعتقال الإمام وأتباعه الرئيسين إلا أنه لم يقم بذلك، وذلك لتأثيرهم الروحي والسياسي على القبائل التي كانت مؤيدة لهم ولعهود طويلة خلت. ومن هـــنا تجنب في الوقت الحاضر إحداث تغييرات جوهرية حتى يعطي الفرصة للناس لكي يتكيفوا مع الوضع الجديد الذي استجد بعد هزيمة الإمام، وإلغاء نظام الإمامة من الحياة السياسية نهائياً. من هنا لـــم يغامر بعزل القادة والزعماء القبليين التاريخيين والتخلص منهم، ولم يحدث أية تغييرات جذرية في القواعد التي تحكم العلاقات والشؤون اليومية التي أرساها الأئمة السابقين في المنطقة وما حولها وفـــضل أن ينتظـــر أن يقـــول له الناس ماذا يريدون من تلقاء أنفسهم، ومن هنا استجاب السلطان لمطالـــب أهالي المنطقة الداخلية بزيادة عدد الأطباء في المنطقة، ورصف الطرق من السيب حتى نزوى وحتى وادي سمائل، وذلك حتى تتمكن السيارات من الوصول إلى تلك المناطق بسهولة. كما احـــتفظ بأغلـــب الـــولاة الذين كان قد عينهم الإمام غالب ومنهم والي مدينة عبري محمد بن سالم الرقيشي[3].

---

[1] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/132526, letter from the Consul-General, Muscat to the Political Resident in Bahrain, 27/9/1958, P. 547.

[2] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/114581, telegram from Muscat to Foreign Office-meeting between Shaikh Suleiman Bin Himyar and the Minister of the Interior, 19, 21/9/1955, P. P. 57-59.

[3] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/120452, History of the Sultan Campaign, P.P. 99, 100.

وبما أن السلطان لم يعبر في السابق عن اعترافه بالإمام ولا بمساعديه ولا أي من الزعماء الـــروحيين الآخرين، فهو لم يجد حاجة للاعتراف به حالياً، وفي الوقت الذي توقفت فيه مجموعات مـــن الإباضيين عن إقامة الصلوات في الأماكن المفتوحة وبالذات أيام الجمعة، وذلك لأنهم يعتقدون وحـــسب مذهـــبهم أنه لا يصح إقامتها بصورة جماعية مفتوحة بدون وجود الإمام، فقد قام السلطان بإرسال كبير قضاة مسقط -وهو أباضي- إلى نزوى في محاولة لإقناع الأهالي هناك بأن رأيهم هذا ليس صحيحاً، وأنه يجب أن يعودوا لممارسة شعائر صلاة الجمعة كما كان في السابق[1].

وكـــان السلطان قد دخل مدينة نزوى عاصمة الإمام بتاريخ 24 كانون الأول 1955، وذلك لأول مـــرة وتـــوجه مباشرة إلى بيت "البرزة" وهناك أعلن نفسه حاكماً على المنطقة، وكان قد دعا القنصل للالتقاء به هناك، حيث تم اللقاء بحضور عدد كبير من الشيوخ وزعماء القبائل مما كان له أثر كبير عليهم، وذلك نتيجة للدعم الواضح والاعتراف من حكومة صاحبة الجلالة بالسلطان حاكماً أوحد لعموم البلاد، والذي كان حداً فاصلاً وواضحاً لانتهاء العمل ببنود اتفاقية السيب، ومبرراً عمله بتآمـــر الإمـــام مـــع الـــسعودية لإقامة دولة عُمانية منفصلة عن السلطنة تكون أداة طيعة في أيدي السعوديين[2].

إن ســـقوط نـــزوى بهذه السهولة بيد السلطان يبين مدى ضعف الإمامة كمؤسسة حكم في المناطق الداخلية في عُمان، فالإمام لم يكن لديه قوات عسكرية أو جيش مدرب وجاهز لخوض أية عملـــية تحتاجها تلك المؤسسة، وكان على مدى السنين السابقة يعتمد على تجميع قوات من القبائل الموالـــية له إذا ما أراد القيام بأي تحرك ضد أي اعتداء أو تهديد تتعرض له. وكانت الإمامة دائماً

---

[1] Ibid., P. 100.

[2] Wilkinson, Op. Cit., P 315 وحجلاوي، المرجع السابق، ص 282، وقاسم، المرجع السابق، ص 231.

تعانـــي مـــن نقص الأموال اللازمة لدعم شيوخ القبائل أو القيام بأية مشاريع من شأنها تدعيم تلك المؤســسة، وذلــك مما أدى إلى ظهور العديد من المحاولات الاستقلالية عن الإمام والانجذاب نحو المـــال السلطاني أو السعودي مما أضعف من التماسك الداخلي، وأوضح مثال على ذلك المحاولات التي قام بها الشيخ سليمان بن حمير.

أن ذلــك لا يعنـــي أن الــسلطان كـــان في وضع أفضل لولا مساعدة الحكومة البريطانية، فالحكــومة البريطانية قدمت له مخصصات مالية سنوية، كان ينفق منها على شيوخ القبائل والولاة والموظفين، وعلى تدريب الجنود ودفع رواتبهم، إضافة إلى الدعم المالي الذي كان يحصل عليه من مراكز الجمارك والضرائب المتنوعة، والدعم الذي حصل عليه من شركات النفط مقابل منحها حق التنقــيب في أراضي عُمان. كما ساهمت الحكومة البريطانية في تقوية السلطان عسكرياً فقدمت له الخبراء العسكريين والضباط الميدانيين الذين لعبوا دوراً في بناء وتدريب القوات العسكرية لحماية السلطنة، ومن أمثلتهم الجنرال واترفيلد (P.R.M. Waterfield) القائد العام لقوات المشاة في مسقط والكولونــيل هــيو أولد مان (H. R. D. Oldman) الذي أوكل إليه قيادة قوات السلطان ومساعدة الكولونيل ماكسويل (C. C. Maxwell) الذي وصل مسقط عام 1952[1].

حركة إبراهيم بن عيسى: أيار-حزيران 1957

إن إبـــراهيم بـــن عيـــسى هو الشقيق الأصغر للشيخ صالح بن عيسى، وقد جمع من حوله مجمـــوعة مـــن الأفراد يبلغ عددهم نحو 150 فرداً، وتمركز في منطقة الظاهرة بالقرب من القابل متحدياً الشيخ أحمد بن محمد الحارثي ممثل السلطان في المنطقة الشرقية، والذي تم اختياره من قبل

[1] قاسم، المرجع السابق، ص 229.

بعـــض أبـــناء عـــشيرة الحرث بعد سقوط نزوى ومغادرة الشيخ صالح، إلا أنه وبالرغم من قبول السلطان له وتأييد اختياره كان ينقصه الدعم من كافة أبناء القبيلة مما جعل شعبيته ضئيلة[1].

إن ســـبب ظهـــور حـــركة إبراهيم بن عيسى المعادية للسلطان يعزى إلى التدخل والدعم الـــسعودي له. فبعد فشل السعوديين في تحقيق أهدافهم في منطقة البريمي قاموا بالاحتفاظ بعدد من العُمانيـــين المعارضـــين للسلطان في معسكر بالقرب من الدمام في شرق السعودية، ثم ضمتهم إلى بعض قادتهم الذين يتواجدون في الدمام والرياض، وأطلق عليهم اسم جيش تحرير عُمان[2].

أعطـــت الـــسعودية تعليمات لعدد من هؤلاء المعارضين ويتراوح عددهم ما بين 100 إلى 500 شخص من أجل العودة، حيث تم إرسالهم من الدمام إلى الدوحة، ومن هناك إلى دبي، حيث تم تقديمهم لحكومة السلطان على أنهم عمال عاديون كانوا في السعودية وانتهت فترة خدمتهم، وهم في طـــريقهم إلى بلدهم مرة ثانية، ومن هناك دخلوا إلى عُمان عن طريق الشاحنات حيث تم رصد هذه التحـــركات بكـــل تفاصـــيلها بواســـطة الجواسيس وأفراد المخابرات الذين يتبعون قوة الاستطلاع والمـــراقبة الساحلية العُمانية. كما ظهر في الوقت نفسه الشيخ محمد بن عبد الله السالمي وهو أحد القـــضاة السابقين في عُمان، ومن مؤيدي الإمام السابق. وكان قد غادر عُمان مع الشيخ صالح بن عيـــسى، وأدعى أن سبب عودته إلى عُمان هو الرغبة في لم شمل عائلته وأقاربه، والتوجه للعيش

---

(1) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/126874, telegram from Bahrain to Foreign Office, 7/5/1957 , P. 142.

(2) Ibid., report from British Residency, Bahrain to Foreign Office, London, about the Omani Liberation Army, the role in the recent disturbance of Ibrahim Bin Isa Al Harithi, 20/6/1957, P. 158.

بصورة دائمة في الكويت، إلا أنه أتضح وعند وصوله إلى المنطقة الشرقية قد جلب معه بعض الأموال والرجال لمساعدة الشيخ إبراهيم الحارثي ومؤيديه(1).

أبلغ الشيخ أحمد محمد الحارثي السلطان بتحركات وتجمع عدد من القوات المسلحة في المنطقة الشرقية في الآونة الأخيرة، ولكن السلطان لم يعطِ هذه الأنباء أية أهمية في البداية حتى اقتنع بوجود تلك المجموعة فأرسل مجموعة من القوات المسلحة إلى هناك، وكانت هذه المجموعة جيدة التسلح وتصحبها مجموعة من المدافع والآليات العسكرية الأخرى، وأمر الشيخ أحمد بإعداد وتجهيز قوة من أفراد قبيلته وذلك لمراقبة تحركات الشيخ إبراهيم(2).

كتب السلطان إلى القنصل العام في مسقط رسالة أوضح فيها أنه بصدد القيام بإجراء عسكري ضد تلك التحركات، وطلب المساعدة من سلاح الجو الملكي البريطاني من أجل القيام بطلعات استكشافية فوق المنطقة الشرقية، وإلقاء المنشورات على أفراد القبائل الموالية للسلطان توضح هدفين أساسيين: الأول، أنه يجب على الناس العاديين الابتعاد عن إبراهيم وأنشطته، والآخر بما ينوي السلطان اتخاذه من الخطوات القادمة. وقد تمت الموافقة على هذا الطلب حيث أحضرت طائرتين من طراز بمبروك (Pembroke) وأخرى من طراز شاكلتون (Shackelton) من البحرين بتاريخ 7، 8 أيار وهبطتا في مطار مسقط، وقامتا في 9 أيار بطلعات استكشافية للرصد والمراقبة، وإسقاط المنشورات في المنطقة الغربية من تمركز قوات الشيخ إبراهيم، وحذرت تلك المنشورات كل أهالي المنطقة والسكان القاطنين هناك بأن لا يقدموا أي نوع من المساعدة للشيخ إبراهيم، وأن لا يورطوا أنفسهم في تلك المسألة. وكانت نتائج الطلعات الاستكشافية أن تم تحديد

---

(1) Ibid., P.P. 159, 160. وحجلاوي، المرجع السابق، ص 290.

(2) Ibid., P. 160.

ومعــرفة حجم وعدد أفراد قوة الشيخ إبراهيم وهي ما بين 150 و200 فرداً كما تم تحديد موقعهم بالضبط، وهو على قمة جبل قريب من منطقة الظاهر[1].

قــاد قــوات السلطان شقيقة طارق الذي قام بتوجيه إنذار وتهديد للشيخ إبراهيم لكي يفرق رجالــه، ويــسلم أسلحتهم ويستسلم هو شخصياً، ولكن إبراهيم لم يستجب لذلك، فقامت قوات مسقط بمهاجمـــة قرية الظاهر. ثم توقف الهجوم وذلك لأن الشيخ أحمد طلب من طارق وقف الهجوم لأن ســكان المنطقة العاديين لا علاقة لهم بقوات إبراهيم ولا يمكن معرفتهم وتمييزهم مما سيؤدي إلى وقــوع ضحايا أبرياء، وعليه قام طارق بالرجوع إلى مسقط لمزيد من التعليمات من السلطان بهذا الــصدد، ولكن جاءت أخبار الاستطلاعات أن الشيخ إبراهيم ورجاله قد اختفوا مساء ذلك اليوم ليلاً من المنطقة، وأن قواتهم اتجهت نحو نزوى وسوف تهاجم الطريق المؤدي إليها[2].

سمح السلطان بإجراء مفاوضات مع الشيخ إبراهيم أدت إلى قبوله بالموافقة على تفكيك قوته مع الاحتفاظ بقوة حراسة مرافقة له قوامها 25 رجلاً، وأدعى أن هؤلاء لا يعارضوا السلطان مطلقاً، وإنمــا عارضوا أن يكون شيخهم أحمد بن محمد الحارثي، وأقسم على القرآن الكريم أنه سيأتي إلى مسقط في نهاية الشهر، ولكن إبراهيم لم يلتزم بالقسم، وقام بتجميع عدد آخر من رجال قبيلة الوهيبة وعــدد من أفراد القبائل الأخرى، مما دفع السلطان إلى دعوة شيوخ وزعماء القبائل المجاورة لكي يــتحدوا مع بعضهم لتكوين قوة يكون هدفها الدفاع عن مناطقهم، ومحاصرة مكان إبراهيم ورجاله. وســتقوم قوات السلطان بمهاجمتهم وبدون أي تأخير، ولن يكون هناك أية مفاوضات أخرى معهم، وأنــه ســوف يتم القبض على الشيخ إبراهيم حياً أو ميتاً، وعليه قدم سلاح الجو الملكي البريطاني

---

[1] Ibid., P. P. 160, 161.

[2] Ibid., P. 161.

استعداده لإخلاء الجرحى والمصابين ونقلهم للعلاج في مسقط، وتوفير وسائل اتصال لاسلكي ما بين مسقط والقوات الشرقية، وذلك في يوم 9 حزيران من العام نفسه[1].

كــان من نتيجة تلك الحشودات التي جمعها السلطان أن قام بعض أفراد القبائل بالتخلي عن الشيخ إبراهيم، وعليه قرر الشيخ إبراهيم بعد أن تأكد له إصرار السلطان القضاء عليه الذهاب إلى مسقط لمقابلته وشرح مطالبه، حيث وافق السلطان على أن يكون اللقاء في منطقة السيب[2]، وفعلاً وصــل الشيخ إبراهيم برفقة 200 من اتباعه حيث أرسل السلطان في 14 حزيران مبعوثيه ومعهم ســياراتهم لمقابلة الشيخ إبراهيم وإحضاره مع 20 من أتباعه إلى مسقط. وعندما حضر الوفد سمح الــسلطان لخمسة من أتباعه فقط بالدخول إلى القصر، ثم أبعد هؤلاء الخمسة بعد نزع سلاحهم إلى خــارج القــصر، ثــم قام باعتقال الشيخ إبراهيم، وإرساله إلى السجن في قلعة الجلالي، وصدرت الأوامر لرجاله وأتباعه بالتفرق والعودة إلى ديارهم بهدوء، وبذلك أخمدت حركة الشيخ إبراهيم بن عيسى وبدون أن يكون لها نتائج مؤثرة على الساحة العُمانية[3].

تجدد النزاع العسكري والدور البريطاني فيه (1957)

وصــل طالــب شقيق الإمام غالب إلى مسقط قادماً من السعودية في 14 حزيران 1957م، وبرفقته مجموعة كبيرة من الأفراد والأسلحة المتنوعة التي تتضمن مدافع ورشاشات وقذائف مضادة للدبابات والدروع. وقد أقام مع شقيقه غالب في منطقة جبل الكور في الشمال الغربي من نزوى، ثم قام بدعوة شيوخ القبائل الموالين للإمام وعلى رأسهم سليمان بن حمير للعمل ضد السلطان، وكانت

---

[1] Ibid., P.P. 161, 162.

[2] Ibid., P. 162.

[3] Ibid., P. 162, and telegram from Muscat to Foreign Office, 14/6/1957, P. 157.

وحمد حافظ ومحمود الشرقاوي، المشكلات العالمية المعاصرة، القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1958، ص 325.

خطـــته الأولى تتمثل في تعطيل اتصالات السلطان في مسقط مع المناطق الأخرى من خلال زرع الألغام في الطرقات، ثم العمل على تحصين القرى المجاورة لمقر إقامته وتهيئتها للمقاومة[1].

طلـــب الـــسلطان في 29 حزيران من سلاح الجو الملكي البريطاني القيام بطلعات للرصد والاستكـــشاف وذلـــك فـــوق مـــنطقة بهلاء وكبارا، والتي تحيط بجبل الكور من الشرق والشمال والغـــرب[2]، كمـــا دعا أبناء قبائل العبريين وبني شكيل الموالين له من أجل التحرك واحتلال بلاد ســـيت، وهـــي منقطة خاضعة للجزء المعارض للسلطان من التجمع الهناوي، كما قام بدعمهم بعدد كبيـــر مـــن قـــوات مسقط، وقد توجهت تلك القوات التي كان يقارب عددها الألف من نزوى لأداء مهمتها في قمع الإمام غالب وشقيقه طالب والمتمردين[3].

إلا أن الذي حدث أن تلك القوات واجهت مقاومة كبيرة مما أفشلها في تنفيذ عمليات مؤثرة ضـــدهم، واضطرت قوات مسقط للتراجع والتمركز مرة ثانية في نزوى، ولكنها تعرضت لهجمات خاطفة وعنيفة وهي في طريق عودتها مما أضعف استعدادها القتالي، ودفعها للانسحاب إلى منقطة جـــبل فهـــود. واســـتطاعت قـــوات الإمام إغلاق العديد من الطرق بعد لغمها وتفجيرها ومهاجمة السيارات والشاحنات التي تتجول في المناطق، واحتجاز العديد من معدات شركات النفط، إضافة إلى قتل العديد من جنود السلطان[4].

---

(1) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/126875, telegram from Bahrain to Foreign Office, 15/7/1957, P. 199., and paper prepared by the Joint Intelligence Committee in the situation in Muscat, 16/7/1957, P. 213, and Peterson, Op. Cit., P. 183.

(2) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/126875, telegram from Bahrain to Foreign Office, 30/6/1957, P. 170.

(3) R.O., Vol.: 8, F.O., 371/126883, background to the troubles in Oman 1957, P. 18.

(4) Ibid., P.P. 18, 19, and, R.O. Vol.: 9, F.O., 371/126875, paper prepared by the joint Intelligence Committee in the situation in Muscat, 16/7/1957, P. 213.

دفـــع فـــشل القوات السلطانية في التصدي لقوات الإمامة أن يطلب السلطان المساعدة من الحكـــومة البـــريطانية، ففي 10 تموز طلب السلطان من القنصل العام العون والمساعدة العسكرية لتحطيم القلاع والحصون في بلاد سيت وغمر، وقام القنصل العام بتمرير الطلب إلى المقيم السياسي فـــي البحـــرين الذي أجاب بأنه لا يميل إلى إعطاء توصية كاملة إلى المسؤولين البريطانيين للقيام بعلميات قصف من الجو، وذلك لأن قوات السلطان البرية لم تفعل ما يتوجب عليها في الحد الأدنى لقمع المعارضين، ولأن الأوضاع السياسية عموماً في المنطقة لا تسمح بتقديم مثل هذا الدعم[1].

إلا أنه ونتيجة لاشتداد العمليات ضد قوات السلطان، ولتكرار طلب الضباط البريطانيين من الوكـــيل السياسي، وكثرة الرسائل التي طلب فيها السلطان من الحكومة البريطانية المساعدة الجوية وقـــصف قـــوات الإمام، وحرصاً على مصالحها ولاسيما النفطية، وخوفاً من امتداد نشاط شركات النفط الأمريكية إلى عُمان، استجابت الحكومة البريطانية لتلك الطلبات. ولقد شمل الدعم البريطاني للسلطان خلال شهر تموز وحزيران وآب عدة جوانب هامة.

فعلـــى صـــعيد المساعدات العسكرية الجوية تقدم السلطان في 16 تموز بطلب رسمي إلى حكـــومة صاحبة الجلالة طلب فيه منها أن تقوم بالتدخل بكل ما تستطيع من مساعدة ودعم[2]. وقام القنـــصل العـــام فـــي مسقط بإرسال برقية في 16 تموز إلى وزارة الخارجية أشار فيها إلى تطور الأحـــداث بصورة خطيرة وجادة في نزوى حيث لم تعد القبائل تلتزم بولائها للسلطان، وأن الروح المعنوية لقوات السلطان أخذت تتدهور، وأنه يجب سحبها من الواجهة وجعلها تتمركز في الصحراء

---

(1) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/126888, chronology of events in Oman, June 20 August 20, 1957, P. 386.

(2) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/126875, telegram form Muscat to Foreign Office, 16/7/1957, P. 206.
وفيلبس، المرجع السابق، ص 193.

فـــي مـــنطقة فهود. وأشارت البرقية إلى أن السلطان يجابه الآن خطر ضياع سيطرته على كامل المـــناطق فـــي أواسط عُمان وهو الآن في موقف دفاعي صعب حيث لا يملك بين يديه إلا موارد قليلة[1].

قـــررت الحكومة البريطانية على أثر ذلك تقديم الدعم والمساندة للسلطان لاستعادة سيطرته على أواسط عُمان، كما صدرت الأوامر باستعمال بعض وحدات سلاح الجو الملكي البريطاني تحت شروط معينة أهمها أن تكون عملياتها ضمن خطة عامة تضمن عودة سيطرة السلطان على أواسط عُمان[2].

تمثلت تلك الخطط في قيام سلاح الجو الملكي في قصف حصن أو اثنين، والحصون الواقعة تحت سيطرة المتمردين، وذلك عن طريق المدافع والقنابل والصواريخ في وسط عُمان، وأن تكون هـــناك طلعـــات للرصـــد والاستكـــشاف مـــن سلاح الجو الملكي البريطاني، وأيضاً للنقل والدعم اللوجستي[3].

وفـــي 21 تموز قام المقيم السياسي في البحرين بمرافقة القنصل العام في مسقط بزيارة إلى الـــسلطان، واتفقوا في لقائهم بصورة جماعية على أن التحرك سوف يكون حسب الصورة التي تم افتراضها ومناقشتها، والتي تقوم على استخدام سلاح الجو الملكي في الاستطلاع وإلقاء المنشورات والقـــصف الجـــوي. وفـــي اللقاء وعند مناقشة أفضل السبل الناجعة لتأديب القبائل المتمردة وافق السلطان على أن عمليات القصف الجوي ضد المزارع وأشجار وحقول النخيل (بعد إعطائهم إنذاراً

---

(1) Ibid., P. 204.

(2) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/126875, telegram from Foreign Office to Bahrain, 18/7/1957, P. 228.

(3) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/126888, chronology of events in Oman, June 20-August 20, 1957, P. 388.

محــدداً) ســوف يكون فعالاً ومؤثراً جداً ضدهم، وذلك لأن موسم الحصاد قد بدأ ومن المتوقع أن يــستمر لفتــرة ســتة أسابيع. كما وافق على أن القصف بنيران المدفعية على العديد من المزارع المتاخمة للقرى سوف يحول دون تمكين القبائل المتمردة من جمع محاصيلها، وأنه من الممكن كذلك تدمير مصادر الري والشرب لبعض القرى بالقصف الجوي على الأفلاج وقنوات الري والآبار[1].

وبــتاريخ 22 تمــوز أعلــن رئــيس الوزراء البريطاني في مجلس العموم قرار الحكومة البــريطانية بتقديم المساعدة والدعم الكامل لسلطان مسقط وعُمان، وقد تضمن برنامج الدعم إرسال طائرات حربية للقيام بعمليات قصف جوي وعمليات ومهمات أخرى أعطيت الصلاحيات فيها للقائد العام للقوات البريطانية في منطقة الخليج الفارسي، وسيكون الهدف الأساسي من هذه العمليات هو:

أ. إضعاف معنويات أفراد القبائل المعادية للسلطان، ورفع تلك الخاصة بأفراد القبائل الموالية والمؤيدة له، مما يسمح للقوات السلطانية باحتلال مواقع استراتيجية بدون صعوبات.

ب. مــن أجل أن يُظهر السلطان مدى فعالية الأسلحة المختلفة التي بحوزته للتعامل مع أوضاع صعبة مثل هذه، ولكي تكون عبرة للمتمردين في المستقبل، وهي أنهم لا يستطيعون تحقيق أية انتصارات على السلطان، وأن خسائرهم سوف تكون فادحة وكبيرة.

---

[1] للإطلاع على تفاصيل الخطة والتي تتكون من خمس مراحل، انظر:

R. O. Vol.: 9 F. O. 371/126876, telegram from Bahrain to Foreign Office-Specific plans for air strikes agreed with Sultan, 21-22 July 1957, P.P. 254, 255.

ج. أنه وبدون وقوع خسائر كبيرة في الأرواح سيقتنع الكثير من السكان أنه لا فائدة من مساندة المتمـــردين، لأن القصف سوف يطالهم في أي مكان بدون أن يقدم لهم المتمردون أي نوع من الحماية[1].

سبقت عمليات القصف الجوي عمليات استطلاع لمعظم المناطق التي كان يتواجد بها أتباع الإمـــام، وقامت الطائرات البريطانية بإسقاط العديد من المنشورات على معظم المناطق قبل قصفها ومنها تنوف، ومنطقة بركة الموز، وبهلاء ونزوى وفرق .. وغيرها. ومن صيغ هذه المنشورات:

"إنـــذار مـــن سعيد بن تيمور إلى كافة سكان عُمان -داخلية عُمان- فإن الإجراءات التالية ســتنفذ حتـــى تقبضوا أو تطردوا الخائنين طالب وغالب وتظهروا خضوعكم لنا، يجب التوقف عن اســتعمال الــسيارات وعــدم تحرك الأشخاص والحيوانات أثناء النهار في المنطقة التي يحدها من الــشمال الجــبل الأخضر، ومن الشرق إزكي والطريق الجديد، ومن الجنوب فرق وجبرين، ومن الغرب سيغم، وهذه المنطقة تشمل بهلاء ونزوى وتنوف والغافات وبلاد سيت وبركة الموز وجميع الطرق والدروب فيما بين هذه الأماكن" توقيع سعيد بن تيمور[2].

اســتخدم ســلاح الجو الملكي مجموعة من الطائرات في قصف العديد من المدن ومن هذه الطائــرات بمبــروك وشاكلتون وفينوم (Venoms) وطائرات أخرى لعمليات الإغاثة والمساعدة. وكــذلك شارك سلاح البحرية الملكي البريطاني (Royal Marines) في ثلاثة فرقاطات قدمت من

---

[1] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/126875, outward telegram from Commonwealth Relations Office to U.K. High Commissioners in many countries, 22/7/1957, P. 237.

[2] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/126888, text of Sultan's Communiqué's, July, 1957, P. 237.

وأمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت: دار الكتاب العربي، 1960، ص 172، 173.

البحـــرين إلى مسقط في 3 آب 1957م، وذلك في مهمات أمنية داخلية وتأمين الحماية والمناورات العسكرية.

وإلـــى جانـــب ذلك قدّمت الحكومة البريطانية عدداً كبيراً من الخبراء العسكريين والضباط والجـــنود لمـــساعدة السلطان، حيث تم تزويد السلطان بعدد من المهندسين الميكانيكيين، وسرية من القوات البريطانية المتمركزة في كينيا الكاميرونية، وانتداب عدد من الضباط البريطانيين للعمل في مـــسقط، وأنشئ مقر قيادة وتحكم وتخطيط في فهود تحت رعاية ضباط بريطانيين، هذا إضافة إلى قـــدوم القائـــد العـــام البريطاني لقوات منطقة الشرق الأوسط إلى مسقط، ومجموعة من الإخباريين التابعين لوزارة الخارجية والدفاع[1].

وعلـــى صـــعيد الحملـــة الأرضية فقد تم وضع خطط للتقدم الأرضي لتضيق الحلقة حول المواقع التي يتمركز ويوجد فيها الثوار، ولهذه الغاية أحضرت الحكومة البريطانية العميد روبرتسون (Robertson) فـــي 28 تمـــوز لـــيكون قائـــداً للقوات في المعارك، ومن أجل الإسراع في إنجاز العلميات التي بدأت على الأراضي العُمانية. وشاركت في المعارك القوات البريطانية وقوات كشافة ســـاحل عُمان وقوات مسقط، وكانت خطة الهجوم الأساسي بأن يبدأ من الغرب على طريق عبري وفهود وعوافي وعز وفرق ونزوى، بحيث تتحرك هذه القوات على طول هذه الطريق، وتكون هذه المهمـــة لقـــوات فـــوج حدود مسقط الشمالية واثنتان من فرق وقوات كشافة ساحل عُمان، وكتيبة كاميـــرونية مـــساعدة، وقـــوات في عربات مدرعة من نوع 19/15 هوسار (15/19 Hussars).

---

[1] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/126888, chronology of events in Oman, June 20-Ahgust 20, 1957, P. P. 386-391.

وحجلاوي، المرجع السابق، ص 296.

وتتحـــرك قـــوة مساعدة من مسقط على طول وادي سمائل تقودها قوات مشاة مسقط، وترافقها قوة كبيرة من رجال القبائل المخلصين، وتكون مهمتهم حماية مناطق الثوار متى تم احتلالها(1).

وكذلك تم إحضار مساعدات عسكرية ضخمة عن طريق الجو تشتمل على وحدات عسكرية مـــتعددة ومختلفة للقوات الغربية مع قوات فهود وذلك بتاريخ 26 آب، إضافة إلى معدات ووحدات عـسكرية مـــن الكاميـــرون، ومـــن كينيا والشارقة والبحرين، وعربات مدرعة وأسلحة إشارة من حـــضرموت. وبعـــض الأدوات والمعـــدات الخاصة من قبرص، وكشافة ساحل عُمان من الشارقة وعبـــري. وقـــد وصـــلت تلك القوات على مقربة من منطقة فرق دون أي مقاومة كبرى، إلا أنها تعرضت لإطلاق نيران كثيفة من مواقع منظمة يتمركز فيها المتمردون(2).

وبعـــد أن تـــم تحديد المواقع التي يتواجد فيها الثوار بدقة تم إعطاؤها لسلاح الجو الملكي البريطاني الذي قام بالهجوم على تلك المواقع بالصواريخ والقنابل الانشطارية مما أدى إلى محاصرة فـــرق ودخولها في 11 آب، وكذلك دخول نزوى في اليوم نفسه، واستمر القصف على بركة الموز وتنوف وبهلاء وجبرين، حيث تم تدمير كافة الحصون والقلاع التي كان يقيم فيها الثوار، كما قامت بالبحث عن قادة الثوار عن طريق الجو والأرض والبحر ولكنه لم يتم القبض عليهم أو اعتقالهم(3).

وبعد استمرار عمليات القصف المكثف –الذي نتج عنه تدمير ودخول معظم المدن التي كان يسيطر عليها الثوار– أصدر السلطان بلاغاً بتاريخ 14 آب قال فيه: "إن الثورة التي قام بها طالب

---

(1) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/126888, the rebellion in central Oman, from Sir Bernard Burrows to Mr. Selwyn Lloyod, 17/9/1957, P. 382.

(2) Ibid., P. 382.

ومصطفى النجار ومجموعة من الباحثين، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، البصرة: جامعة البصرة،1984، ص 193.

(3) Ibid., P. 383.

قد انتهت الآن، أن نزوى وتنوف وبهلا وبركة الموز وإزكي هادئة الآن وقد عادت كما كانت عليه سابقاً ... أن بعض العصاة قد فروا إلى الجبال والحكومة تتعقب آثارهم"[1].

بعـد العمليات العسكرية التي انتهت في شهر آب 1957، تراجع أتباع الإمام إلى المخابئ الوعرة في الجبل الأخضر، وهو أعلى قمة في السلسلة الجبلية التي تمتد على طول الحدود الجنوبية لخليج عُمان، وهي صعبة الوصول من جميع الجهات، خاصة من الغرب والشمال حيث تحميها مرتفعات صخرية وعرة جداً. أما من جهة الجنوب والشرق فإنه يمكن الوصول لسفوح هذه المرتفعات بسهولة من نزوى، ومن الطريق الذي أنشأته شركة تنمية نفط عُمان ويخترق وادي سمائل، وذلك من أجل الوصول لمناطق الحفر والتنقيب التابعة لها في الصحراء. كما أن القرى الموجودة في أعالي القمم لا يمكن الوصول إليها إلا عبر مسارات ضيقة وحادة وكثيرة المنحنيات والتعرجات، وذلك مما يجعل من الصعب محاصرتها ومنع التحركات فيها. وتقع تلك القرى في مركز نظام للري متقن جداً وواسع ومترامي الأطراف (الافلاج)، حيث يتم استغلال الأمطار بطرق فيها الكثير من البراعة والمهارة لإنتاج محاصيل على مدار السنة، ويقطن هذه المناطق مجموعات مختلفة من قبائل بني ريام التي تأوي وتدعم قادة الثورة وأتباعهم[2].

المواجهات من أيلول 1957 إلى كانون الثاني 1958

سحبت الحكومة البريطانية القوات الكاميرونية من عُمان في 17 آب 1957، وتوقف الدعم الجوي للسلطان لأن التدخل البريطاني أحدث ضجة كبيرة عالمياً، وسوف تقوم الجمعية العامة في

---

[1] R.O., Vol.: 9, P. 345.

[2] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/140073, account of the Campaign in Central Oman from September 1857 until May 1959, from British Residency, Bahrain, to Foreign Office, London, 29/5/1959, P. 674.

الأمـــم المـــتحدة بمناقشة موضوع النزاع في عُمان، وبالتالي تم وقف عمليات القصف لكي يتمكن المندوب البريطاني في هيئة الأمم المتحدة من القول أن عمليات التدخل قد توقفت خاصة أن ممثلي الإمام أرسلوا خطابات إلى الأمين العام يحتجون فيها على التدخل البريطاني إلى جانب السلطان[1].

بـــدأت قـــوات السلطان المسلحة في أيلول 1957 في تسيير دوريات للرقابة والتفتيش في مـــناطق الجـــبل الأخضر، كما بدأت الاتصالات مع قادة الثورة، ولكن الثوار كانوا مصممين على الكفاح المسلح ضد قوات السلطان التي كانت تبدو مفككة وضعيفة العزم والتصميم. ومن ثم وافقت القـــوات البـــريطانية مرة ثانية على مساعدة جوية محدودة ضد الثوار الذين كانوا يهاجمون قوات مسقط المسلحة، ويعرضون حياة الأفراد البريطانيين العاملين مع قوات السلطان للخطر، ولاسيما بعد أن حـــصل الـــثوار في أعالي الجبال على أسلحة ثقيلة وبدأوا مهاجمة قوات السلطان والآليات التي تتحرك بها[2].

تـــم تنفيذ عمليتين لمحاولة اختراق المرتفعات الجبلية، ولكن كلتا المحاولتين فشلت، وعليه أعلـــنت الحكومة البريطانية في تشرين الثاني بأنه لا يوجد حل عسكري كامل لهذه القضية في ظل حجم المساعدات الحالية التي تقدمها الحكومة البريطانية للسلطان وجيشه. وأدت محاولات الاقتحام الفاشـــلة إلـــى تكوين سمعة سيئة تجاه السلطان وقواته، ومفادها أن منطقة الجبل الأخضر مستحيلة الـــسقوط فـــي أيدي قوات السلطان المسلحة. وأن التحرك الوحيد الذي سيؤدي إلى نتائج هو تشديد الحصار إلى أقصى درجة ممكنة حول الجبال والمرتفعات التي يقيم فيها أتباع الإمام وقادتهم، وذلك لمنع وصول الأغذية والأدوية إليهم حتى يستسلموا، مع الاستمرار في بذل محاولات سياسية تؤدي

---

[1] Ibid., P. 675.

[2] Ibid., P. 675.

إلـــى الحـصول على ولاء أكبر عدد ممكن من القبائل للسلطان في البلاد. ولكن حتى ذلك قد فشل بـسبب نقص الرسائل الاستخبارية عن أنشطة الثوار وخطوط اتصالاتهم، ومعرفة من يدعمهم من أبناء البلاد، واستمرارهم في الحصول على الأغذية والأسلحة والأموال بدون انقطاع من داخل البلاد وخارجها[1].

بعـــد فـــشل عملية الحصار واحتواء الثوار اقترح المقيم السياسي في البحرين والقائد العام لسلاح الطيران في عدن خطة تقضي بوضع المزيد من الضغط على الثوار من خلال قصف القرى التـــي تقـدم لهـم المـــأوى بالقنابل الثقيلة، قصفاً مركزاً وكثيفاً، مع حرب دعائية مكثفة لإرهابهم وتحذيـــرهم من تقديم أية مساعدات للثوار. ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على ذلك، ورأت أن مـــن الـضروري تسريع عمليات دعم السلطان عسكرياً، وقررت تزويده بمدافع ثقيلة عيار (5.5) بوصة، والاستمرار في تنظيم عمليات المراقبة والتفتيش المكثف على طول السواحل العُمانية[2].

كمـــا ضغطت الحكومة البريطانية على السلطان من أجل إجراء مفاوضات مع قادة الثوار، ولاســـيما بعد ورود أخبار تحدثت عن خلاف وشقاق قيل أنه حدث بين الزعيمين سليمان بن حمير زعيم قبائل بني ريام والإمام غالب وشقيقه طالب القائد العسكري للثوار. ورغم أن السلطان رفض ذلك في البداية إلا أنه استجاب لتلك الرغبة بعد أن تعرض إلى ضغط شديد من القنصل العام، فسمح لوزير داخليته القيام بذلك. ولم يتم التوصل إلى أية نتيجة إيجابية وذلك لأن السلطان أعلن في نهاية عـــام 1957 أنه لن يقدم أي عرض سياسي مهما كانت الصفقات أو العروض المقدمة من جانبهم، وذلـــك لأنه كان يعتقد أنهم في طريقهم للانهزام والتفكك بصورة نهائية، ويرى أن الطريق الوحيد

---

[1] Ibid., P.P. 675, 676.

[2] Ibid., P. 676.

الذي يجب أتباعه هو أن يقوم بتدمير القرى المجاورة الموجودة في المرتفعات وتدعم الإمام تدميراً نهائياً. وفي الجهة المقابلة أدى إحساس الثوار بضعف الطرف الآخر إلى زيادة تمسكهم في مواقعهم، وإصرارهم على القتال والهجوم على مواقع السلطان العسكرية، وعلى الطرق والسيارات التي كانت تسلكها، والذي استمر دون توقف[1].

حصار الجبل الأخضر من شباط إلى تشرين الثاني 1958

بـــدأت هـــذه الفتـــرة بقصف مركز على القرى التي يقطن فيها أتباع الإمام بواسطة قوات السلطان المسلحة، وتم إعطاء الأذن اللازم لطائرات سلاح الجو الملكي للقيام بعمليات قصف مركزة بالصواريخ على المداخل التي تؤدي إلى الطرق والممرات إلى أعالي الجبال، وذلك كإجراء أساسي لتقوية عملية الحصار والرقابة على المنطقة ولخلق مزيد من الهلع والرعب في صفوف الثوار. وتم اســـتخدام الطائرات أيضاً للقيام بغارات وهمية، والقيام بعمليات حرب نفسية ودعائية واسعة، ولهذه الغايـــة تـــم اســـتدعاء بعض الخبراء بالحرب الدعائية والنفسية من عدن، حيث تم إلقاء العديد من المنـــشورات فـــوق المناطق المستهدفة، ولكن هذه الخطوة لم تلق نجاحاً، وكان أثرها ضعيفاً بسبب الـــنقص الحـــاد في القدرات الاستخبارية للسلطان، ولأن أغلب القرويين لا يعرفون القراءة، فكانوا يأخذون المنشورات ويعطونها لرؤساء وزعماء قبائلهم[2].

كانت النتيجة الوحيدة لتلك العمليات أن القرويين اضطروا للعيش داخل الكهوف والبقاء فيها فـــي حالة تحليق الطائرات في الجو، ثم خروجهم وممارسة أعمالهم وخاصة الزراعة في حال عدم تحلـــيقها. كمـــا نزل بعضهم من المرتفعات حيث يقضون جزءاً من أوقاتهم في المناطق السفلى مع

---

(1) Ibid., P. 676, 677.

(2) Ibid., P.P. 677, 678 هاليدي، المرجع السابق، ص 229.

احتفاظهم بمعداتهم في القمم في أعلى الجبال، وأدى القصف الجوي المكثف في نيسان إلى توقف عملياتهم لفترة قصيرة أيضاً[1].

ومع كل ذلك فإن الوضع العسكري كان يتدهور لصالح أتباع الإمام، فقد أشارت مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية في شهر آب أن أتباع الإمام قد تسلموا كميات من الدعم الخارجي تتمثل في الأسلحة والذخائر والأموال، وأنهم يخططون للقيام بجملة من الهجمات على جنود وحاميات السلطان، وتوسيع عملية زرع الألغام والعبوات المتفجرة في الطرقات لإعاقة حركة الآليات والسيارات التابعة لجيشه، هذا في الوقت الذي لم تحرز فيه القذائف والقنابل التي قصف بها الجبل الأخضر أية نتائج أو نجاح يذكر، وأن الأفراد والجنود التابعين للسلطان يعانون من روح معنوية سيئة، وأنه إذا ما تم سحب القوات المتواجدة في الحصون والقلاع، فإن القوات في المناطق الداخلية سوف تتفرق وتذوب، وخاصة أن أجزاءً كبيرة من المناطق الداخلية لا يوجد فيها إلا سيطرة اسمية فقط للسلطان، الذي لا يبذل جهوداً لتغيير الأوضاع[2].

وتضمنت المذكرة رداً على هذا الوضع مقترحات من عدن والبحرين للتعامل مع الأوضاع المتدهورة أهمها القيام بعملية هجوم عسكرية واسعة بواسطة القوات البريطانية في شهر تشرين الأول 1958م، والتدمير والهجوم المتدرج على القرى والمخابئ الواقعة فوق مرتفعات الجبل الأخضر باستخدام طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني، ودعم قوات مسقط بالأموال وآليات النقل والحركة وأجهزة المذياع لكي يتمكن من فرض سيطرة قوية على السواحل التي يأتي من خلالها

---

(1) Ibid., P. 678.

(2) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/132524, report about Muscat and Oman-British interests, Eastern Department-Foreign Office, 18/8/1958, P.P. 518, 519.

الدعم للثوار، وأخيراً إنزال فرقة أو فرقتين من القوات البريطانية بالقرب من مسقط لتأكيد الدعم البريطاني للسلطان، والبقاء قريباً من مسرح الأحداث والجاهزية لحدوث أي طارئ[1].

وعلى المستوى السياسي ورغبة من الحكومة البريطانية أن يكون الحل السياسي أحد الحلول المطروحة لمواجهة القضية، فقد أرسل القنصل البريطاني في مسقط مذكرة إلى المقيم السياسي في 27 أيلول 1958 أشار فيها إلى أن السلطان أعطاه قائمة تحتوي على تسعة بنود مكتوبة –ذكرت سابقاً– بخط يد الشيخ عيسى صالح شخصياً، وهذه البنود تشمل الشروط التي بموجبها يمكن لصالح أن يتوصل لاتفاق سياسي سلمي مع السلطان. وعند مناقشة هذه الشروط أوضح السلطان أنه حتى إذا استجاب لمطالب الحكومة البريطانية بضرورة إشراك هؤلاء الزعماء في العملية السياسية فأنه لن يتمكن من تشكيل حكومة تؤدي إلى ازدهار الوضع وتقدمه في السلطنة، وقال أن هؤلاء الزعماء خاضوا الحرب على أسس دينية، ولم يعترفوا بسيادة السلطان الكاملة، وقاتلوا بشراسة لنيل استقلالهم الكامل، وتمتعهم بالنفوذ الكامل والسيطرة في مناطقهم معتمدين على الدعم من السعودية ومصر[2].

وعلى ضوء الحديث والحجج التي قدمها السلطان اختتم القنصل العام مذكرته بالتأكيد على ضرورة تعديل جزء من الخطط السياسية، وإدراك أنه لا يمكن إغراء الإمام وأتباعه من خلال الحديث عن عُمان أو السلطنة الجديدة التي سوف تنطلق نحو التقدم والتنمية أو عن طرق منحهم حكماً ذاتياً تحت سيادة السلطان، ومن هنا فإن الفرصة الوحيدة للتخلص منهم نهائياً هي الاستمرار

---

[1] Ibid., P.P. 519, 520.

[2] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/132526, letter from Consul- General to British Residency, Bahrain, 27/9/1958, P. 547.

في العمل العسكري، أو العمل على قطع أو إيقاف أي نوع من المساعدات التي يمكن أن تصلهم من خـــارج الحدود حتى يقتنعوا أخيراً أنهم لا يمكن أن يحققوا أي شيء من طموحاتهم وأهدافهم، أو أن يخدم الحظ في القبض عليهم أو قتلهم والتخلص منهم أو مغادرتهم خارج البلاد[1].

واستكمالاً لدراسة القضية أفادت وزارة الخارجية البريطانية في 10 تشرين الأول 1958، بأن الدوائر الحكومية البريطانية ناقشت برنامجاً مطولاً ينسق بين الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية، واقترحت على ضوئه:

أولاً: المبادرة السياسية

1. أن يُعرض على قادة الثورة شروط تتضمن أن يقتصر عمل كل من غالب وطالب على ممارسة أدوار ثانوية في المشيخة على قبائلهم، وأن يقيم سليمان في مسقط، ويكون خاضعاً للإشـــراف والـــرقابة. وأن الهدف من هذا المقترح –الذي على الغالب سيرفضونه لأنه لا يعطـــيهم أي نـــوع من الاستقلالية– هو تكوين انطباع حسن عند رجال القبائل التابعين لهم وبقية أهالي المناطق.

2. أن يكون هناك زيادة في المشاركة الشعبية في الحكم من خلال:

أ. تعيـــين حوالي 12 شيخاً قبلياً بصلاحيات إدارية محلية مع دفع أجور شهرية لهم وتزويدهم بمتطلبات مظهرية مثل السيارات.

ب. تأسيس آلية استشارية دائمة، ربما وفق أسس إقليمية، لتمكين زعماء القبائل من تقديم النصح حول تطبيق الإجراءات الاقتصادية.

---

[1] Ibid., 548.

ثانـــياً: المقتـــرح الاقتصادي: ويتضمن تطبيق برنامج تطوير اقتصادي صغير للمنطقة الداخلية من عُمـــان يركـــز على جوانب لها تأثير على حياة الناس، وتؤكد على سلطة ونفوذ السلطان، وتكون الأولويات فيه تطوير خدمات الماء ثم الخدمات الطبية ثم بناء الطرق.

ثالـــثاً: الإجـــراءات العـــسكرية: وتضمنت مجموعة من الإجراءات التي يجب أن ترافق البرنامج وأهمها:

1. تكثيف النشاطات الجوية.
2. تدعـــيم الحـــصار مـــن خلال الإجراءات التي يقوم بها السلطان وتزويده بالمزيد من قادة الدوريات البريطانية، ودوريات بحرية، واستخدام موظفين باكستانيين.
3. إجراءات تتضمن تعزيز المراقبة على عمليات تهريب الأسلحة، وتطوير الاتصالات الجوية لسلاح الجو الملكي في السلطنة، والإسراع في إنشاء القوة الجوية للسلطان، وانتقال السلطان من صلالة إلى مسقط[1].

كذلك تقدم مركز قيادة القوات البريطانية في الجزيرة العربية في 15 تشرين الأول 1958 بمجموعة من التوصيات حول العملية العسكرية المقترحة، وأهم سماتها:

1. تكثـــيف وتقـــوية العمـــل الجـــوي بحيث يتم إزالة العقبات والحواجز أمامه، وقصر وتقييد العملـــيات العـــسكرية عن طريق الهجوم بالقنابل والصواريخ بعيداً عن المناطق المأهولة بالسكان، ثم استخدام حاملة الطائرات.

---

[1] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/132526, telegram from Foreign Office to Bahrain, 10/10/1958, P.P. 561, 562.

2. الهجوم المتواصل على "المتمردين" بالغازات عن طريق البحر، بمصاحبة تكثيف العمليات الجوية.

3. تحسين الحصار وتقويته باستخدام المخابرات، وتضييق الخناق على استخدام البحر من قبل المتمردين، واستخدام قوات كشافة عُمان في العمليات، وذلك باستخدام العربات المدرعة[1].

وأخيراً توصلت الحكومة البريطانية في شهر تشرين الثاني إلى ضرورة استخدام الخدمات الجـوية الخاصـة (The Special Air Service)، والتي رجعت إلى المملكة المتحدة في الوقت الحالـي مـن الملايـو وأندونيسيا، على أن تقوم تلك القوات بتنفيذ العمليات الهجومية معتمدة على عنـصر المفاجـأة والسرعة، لأن أي تأخير وفشل سوف يؤدي إلى عدم انتهاء العمليات والعمليات المـضادة، مما قد يتسبب في كثير من الإحراج لحكومة صاحبة الجلالة داخلياً وعالمياً. ثم الاتفاق على عدم إعلام السلطان عن الأهداف والمقاصد النهائية لنزول تلك القوات في مسقط، وذلك لأنه إذا مـا اعـتقد أن الهـدف النهائي منها سيكون القضاء نهائياً على المتمردين، فأنه سوف يتوقف عن المـضي قـدماً في محاولة إيجاد حلول سياسية بالتفاوض أو إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية وإدارية، وأن يتم إعلامه فقط بوصول قوات عادية إلى مسقط[2].

وعلـيه قام القائد العام للقوات الجوية الخاصة ومنذ بداية العام 1959 بطلعات للاستطلاع والرصـد، وقام بإعداد خطة استعان فيها بالخبرات التي تراكمت لدى أفراد قوته بعد المعارك التي خاضـوها في الملايو حيث بدأوا بجمع المعلومات، وبطلعات جوية للرصد، ثم القيام بهجمات كثيفة

---

[1] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/132527, military action in Oman, 14,15/10/1958, P. 567.

[2] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/132529, decision to send a S.A.S. group to be attached to the Sultan's Force, 7-17/11/1958, P.P. 583-585 and Peterson, OP. Cit., P. 184.

علـــى مواقـــع المتمردين في المرتفعات والقمم الواقعة في أعلى الجبل الأخضر، وكانت نتيجة تلك العملـــيات تدميـــر مجمـــوعة كبيـــرة من الأسلحة والعتاد، ولا سيما بعد أن جاءت المعلومات أن المتمـــردين يقومون بنقل إمداداتهم إلى مكان آخر مما أوقع بهم خسائر كبيرة. وعلى الرغم من هذه الـــضربات إلا أنها لم تؤدِ إلى اعتقال أو قتل أحد من زعماء وقادة التمرد الكبار، حيث جاءت أنباء بعد ذلك الهجوم تشير إلى أنهم تركوا مخابئهم في أعالي المرتفعات وغادروا البلاد[1].

وبتاريخ 30 كانون الثاني 1959 أعلم المقيم السياسي في البحرين الخارجية البريطانية بأن وحدات من كتيبة الخدمات الخاصة الجوية بدأت عمليات هجومية في منطقة الجبل الأخضر في يوم 27 كانـــون الثاني، وتمت تلك العمليات باشتراك عناصر من قوات السلطان المسلحة، وأن القوات المـــشتركة وصلت إلى مواقع استراتيجية، واستسلم حوالي 130 فرداً من المتمردين القرويين الذين قالوا أن زعماء التمرد يختبئون في بعض القرى التي من المتوقع أن تهاجمها القوات المشتركة، كما قالوا أن الزعماء والقادة على استعداد للتفاوض مع ممثلي السلطان لوقف إطلاق النار والتوصل إلى بعض الاتفاقيات[2].

وأفـــادت وزارة الخارجـــية البريطانية في 2 شباط- وكان السلطان متواجداً في لندن- بأن الوضع في عُمان قد تغير نحو الأفضل أخيراً، ومن الواضح أن زعماء التمرد على شفير الانهيار، وأنهـــم إذا مـــا فرّوا وتوقف القتال ستكون هناك مهمة يجب القيام بها، وهي القيام بأعمال الإغاثة والإصلاح للسكان المحليين، كما تم التفكير لإيقاف فترة الاضطرابات الطويلة بتكوين إدارة متميزة

---

(1) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/140073, account of the campaign in central Oman from September 1957 until May 1959, 29/5/1959, P.P. 680, 681.

(2) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/140070 & 140167, telegram from Bahrain to Foreign Office-Operation in Oman, 30/1/1959, P. 682, and Wilkinson, OP. Cit., P. 321.

في المنطقة للمحافظة على الأمن الداخلي، وعليه فإنه يجب على السلطان العودة إلى مسقط بأسرع وقت ممكن ليقوم بمواجهة المشكلات في بلاده بالتشاور مع ممثلي الحكومة البريطانية[1].

وفـي اليوم نفسه قابل وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد (Selwyn Lloyd) السلطان سعيد، وفي المقابلة قال السلطان أن الأخبار تشير إلى أنه تم احتلال مركز مقاومة الزعماء، ويعتقد بـأن الـزعماء قد ذهبوا إلى السعودية، وقال أنه أصدر تعليمات لوزير داخليته للبحث عن غالب وطالب في جبل الكور. ورداً على طلب وزير الخارجية بعمل إغاثة للسكان الأبرياء والذين يسكنون المـنطقة التـي كـان يسيطر عليها المتمردين، أوضح السلطان أنه يجب التعامل مع سكان الجبل بالطـريقة التقلـيدية، وأن لا يقدم لهم شيء على الإطلاق في الوقت الحاضر، ولكن إصرار وزير الخارجـية على هذه النقطة جعل السلطان يوافق أن يقوم الجيش بإعطاء القرويين الطعام والأغطية بشكل محدود[2].

وحـول مستقبل إدارة البلاد قال السلطان أنه سيكون من الفائدة أن يترك للشيوخ السيطرة على قبائلهم، ولكنه سوف لن يسمح ولن يوافق إطلاقاً بأن تترك القبائل لتنتخب زعيماً من فروعها، وأنـه كـان خطـأ فادحاً لمدة أربعين عاماً أن يقسم البلد بين الإمام والسلطان، وعندما سأل وزير الخارجية ما إذا كان في البلد نظام يستوجب وجود إمام، أجاب السلطان بالنفي، وبأنه لم يسبق الجمع بـين منـصب الإمـام والسلطان في مسقط. وعندما سُئل السلطان عما إذا كان المذهب الإباضي يـستوجب وجـود إمام منتخب. قال السلطان أن ذلك يستوجب تطبيقه في حالة عدم وجود سلطان

---

(1) R.F.A, Vol.: 2, F.O., 371/140105, note on the visit of the Sultan of Muscat and Oman by D.M. Riches, 2/2/1959, P. 619.

(2) Ibid., record of conversation between the secretary of state and H.H. the Sultan, 2/2/1959, P.P. 623, 624.

عادل، واعتبر بأنه إذا كان غالب قد ترك البلد فسوف يفقد بصورة آلية أي دعوة له للمنصب حيث أن من شروط الإمامة بقاء الإمام في حالة الحرب وليس الفرار. ثم قال السلطان أن لطالب أخوين آخرين وكلاهما في السجن في مسقط[1].

أصرت الحكومة خلال مناقشاتها مع السلطان على موضوع الإغاثة حتى وافق السلطان في 9 شباط 1959 خلال لقائه بوزير الخارجية على أنه يجب القيام بإمداد مناطق الجبل الأخضر بكميات من المساعدات العينية والمساعدة في إعادة أعمارها، وذلك لكي يحصل الناس هناك على الحد الأدنى من الأساسيات لكي يواصلوا حياتهم الاعتيادية، وقد أرسلت وزارة الخارجية البريطانية رسالة للسلطان في 12 آذار بهذا الشأن قالت فيها: "إن حكومة صاحبة الجلالة قامت بالمخاطرة عندما تدخلت عسكرياً لحسم الأمور لصالح السلطان،وأن هناك خطورة الآن إذا تركت تلك القرى بهذا الحجم من الدمار، وتسربت الأخبار إلى العالم الخارجي، وأنه من الممكن أن يسبب انتقادات حادة إلى الحكومة البريطانية ومصداقيتها بشأن حقوق الإنسان، كما أن عمليات إعادة الأعمار قد تسهم في إعادة جزء من الولاء والتأييد السياسي للسلطان، وتقليل احتمالات عودة أحداث التمرد والسخط عليه".

وفي آخر الرسالة طلبت وزارة الخارجية من السلطان إصدار الأوامر والتعليمات للمسؤولين التابعين له في المناطق المدمرة من أجل البدء بتقديم مساعدات محدودة للقرويين لإعادة تأهيل مزارعهم وبناء منازلهم ومنحهم المشورة والمساعدة في التنفيذ وتقديم المواد اللازمة لذلك[2].

---

(1) Ibid., P. 624.

(2) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/140071, telegram from Foreign Office to Bahrain, rehabilitation of the Jebel Akhdar region, 12/3/1959, P.666.

أعلــم القنــصل الأمريكي في الظهران رالف لويس (Ralph Lweis) المقيم السياسي في البحــرين بأن الإمام غالب وشقيقه طالب وسليمان بن حمير وابنا طالب وحوالي الستين من أتباعهم قــد غادروا مسقط عن طريق ساحل الباطنة، وسافروا عبر الخليج الفارسي حتى وصلوا إلى الدمام فــي 16 آذار 1959. وفي الدمام استقبلهم الأمير سعود بن جلوي أمير المنطقة الشرقية، حيث وفر لهــم سبل الإقامة الكريمة إلى أن حضر الشيخ صالح بن عيسى قادماً من الرياض في 21 آذار. ثم قام باصطحابهم جميعاً على متن الخطوط الجوية السعودية إلى الرياض. وفي الرياض كان استقبالهم كبيــراً وقــريباً إلـــى استقبال رؤوساء الدول، وهو ما يرمز إلى الدعم المفتوح المقدم من الحكومة السعودية للإمام وأتباعه[1].

تقيــيم المقــيم الــسياسي في البحرين ج. ميدلتون (G. Middleton) للإحداث الأخيرة من آب 1957 إلى أوائل عام 1959

اعــتقد المقيم بأن الانتصارات التي تحققت على الصعيد العسكري خلال تلك الفترة كانت علـــى الــرغم مــن إرادة السلطان وكبار المسؤولين الذين يعملون معه، وكان السلطان كلما زادت المــساعدات العسكرية البريطانية له زاد سلبية واتكالاً على الحكومة البريطانية، فبعد زيارته للندن والتـــي استمرت من شهر أيار 1958 وحتى آب من العام نفسه، استطاع الحصول على مساعدات عــسكرية لقــواته، ومادية للبدء في بعض برامج التنمية المدنية والخدمية، في مناطق البلاد الأكثر تخلفــاً، إلا أنـــه لــم يرجع إلى مسقط لتنفيذ ذلك، وإنما رجع إلى صلالة ليمارس صلاحياته هناك

---

[1] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/140073, American report on the arrival of Omani rebel leaders at Dammam, 3/4/1959, P.P. 673, 674.

وباروت، المرجع السابق، ص394.

بطــريقة فيها الكثير من الشلل والتأخير، ولم يكن لديه الاستعداد للتقدم لطلب المساعدة في موضوع ما إذا أحس أنه سوف يفقد ماء وجهه إذا تم رفض طلبه، وعندما نقدم له بعض عروض المساعدات يـــبدأ في وضع الشروط والعراقيل مما يفقد هذه المساعدات الهدف الذي وضعت من أجله. ويقول المقيم السياسي: "إننا وصلنا لقناعة أنه لكي تكون بعض القرارات فعاله وتأتي بنتائج جيدة فيجب أن نـــتخذ القــرار وحدنا، والبدء في العمل بعض الأحيان بدون انتظار موافقته في الحالات الطارئة، ونتحرى ونؤدي ما هو مطلوب، وبعد ذلك نقوم بإبلاغه كما حدث عندما وصلت القوة الخاصة من سلاح الطيران، وعلى كل حال فان السلطان لم يكن له أي دور في تحقيق الانتصار العسكري، وفي الوقت نفسه لا يريد إشراكنا في تحقيق أي استقرار سياسي يحسب لصالحه"[1].

كـــان تصرف السلطان سلبياً وغير فاعل في معظم المناسبات وكثيراً ما كان يتخذ قرارات معارضـــة ومحبطة، وبدون أسباب مقنعة، فهو لا يعترف بالأخبار التي تجمعها مصادر استخبارية مخـــتلفة مـــا عدا تلك التي يحصل عليها من الولاة التابعين له، والرسل الذين يرسلهم لإنجاز مهام معيـــنة. وكـــان عندما يعرض عليه أمراً يقول دائماً أن مسؤوليه لديهم حرية التصرف وصلاحيات اتخـــاذ القـــرارات، ولكـــن هـــؤلاء المـــسؤولين كانـــوا دائمـــاً ينكـــرون أنهم يتمتعون بأي نوع من الصلاحيات[2].

لـــم يقم السلطان بأي مجهود يمكن أن يؤدي إلى خفض درجة الولاء والتأييد لقادة التمرد، وفي أغلب المرات كان يمنع أي وسطاء من التحدث معهم في محاولة الوصول إلى مخرج سياسي

---

(1) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/140073, account of the campaign in central Oman from September 1957 until May 1959, 29/5/1959, P. 681.

(2) Ibid., P. 682.

للأزمـــة، وعندما أحس بالانتصار العسكري عليهم وضع مجموعة من الشروط التي فيها الكثير من الخطــورة والشدة، حيث قال في البداية أنه سوف لن يقوم بقتل أي زعيم من زعماء التمرد إذ سلم نفسه بطريقة سلمية بمعنى أنه سوف يحبسهم في سجن الجلالي حتى يأتي أجلهم، وفي مرحلة ثانية عــرض أن يــسمح لغالب وطالب البقاء بدون أي نشاط في قراهم، وأن يقيم سليمان بن حمير في مــسقط إجبارياً. وفي الوقت الذي عرض فيه عفواً مشروطاً بالاستسلام لقادة المتمردين، كان يُصر علـــى تدمير قرى أهالي الجبل الأخضر بمن فيها من السكان الذين كانوا يقدمون ولاءهم وتأييدهم لنفس القادة الذين عرض عليهم العفو، وحتى عندما انتهت المعارك في شهر نيسان فانه قد عارض وبشدة إعادة بناء هذه القرى المدمرة بالرغم أنه أعطى موافقة ضمنية في البداية لعدم ممانعته ذلك، ومـــن هنا وحتى يحصل الأهالي على الحد الأدنى والضروري للاستقرار واستئناف حياتهم حسب المقايـــيس الأخلاقية العامة فان هذه المسؤولية ستكون ملقاة على عاتق حكومة صاحبة الجلالة لأن السلطان سوف لن يفعل أي شيء إذا ترك الأمر له[1].

أظهـــرت الحملـــة الأخيـــرة وبكل وضوح مدى الضعف والقصور الذي تعاني منه قوات السلطان المسلحة ولا سيما أن أفرادها لم يكونوا ينالون مرتباتهم لشهور عدة، وكانت التغذية المقدمة لهـــم بسيطة وقليلة وكذلك العدة والعتاد والملابس، فكان من المستحيل توقع أداء جيد من جانبهم أو حـــصار منطقة يبلغ قطرها حوالي 600 ميل، ولا سيما إذا ما علم حجم المهمة التي قام بها سلاح الجـــو الملكـــي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث قامت الطائرات من نوع شاكلتون، بحوالي 430 طلعة جوية و1650 طلعة بواسطة طائرات الفينوم، وتم إلقاء 1750 طناً من القنابل، وإطلاق

---

(1) Ibid., P.P. 682, 683.

حوالي 3834 صاروخاً، وإطلاق حوالي 400.000 قذيفة مدفع عيار 20 ملم، وتم إلقاء 100.000 طـــن مـــن التجهيزات، وعدد ضخم من المنشورات، وأخيراً حوالي 2000 طلعة جوية للاتصالات اللاسلكية والنقل وإخلاء الجرحى والمصابين، وكل ذلك على حساب ونفقة الحكومة البريطانية[1].

واختتم المقيم السياسي مذكرته بأنه يجب أن يقوم السلطان بتحركات كبيرة جداً لضمان عدم تكرار إحداث التمرد الأخير في المستقبل، أو على الأقل قطع كل وسائل المساعدة والتأييد التي يمكن أن يحـصل علـيها قـادة التمرد في حالة عودتهم لممارسة أنشطتهم مرة أخرى، وعليه تم إبلاغ السلطان والتوضيح له أنه لا يمكن له أن يتوقع أن تهب حكومة صاحبة الجلالة لنشر قواتها لنجدته مـرة ثانـية، وبنفس الحجم إذا تجددت أعمال الثورة والتمرد ضده في المستقبل، وقال بأنه (المقيم الـسياسي) يعـتقد وبـصورة شخصية أنه عندما يحدث ذلك فإننا سوف نجد أنفسنا مرة أخرى في مواجهة موقف صعب عندما يطلب السلطان مساعدتنا للتدخل وإنقاذه، والتهديد بأن مصالحنا سوف تضيع ومعها بعض أرواح البريطانيين العاملين في خدمته، والمصالح هي النفط والقاعدة الجوية في مـصيره[2]. ثم أوصى في حالة عدم نجاح السلطان في جعل نظامه أكثر شعبية، ويلقى تأييداً يمكنه مـن خـلال المحافظة على ذلك النظام من دون أية مساعدة خارجية، فإنه يجب التفكير بكل جدية وحماسـة فـي كيفية إيجاد خيارات وبدائل أخرى غيره للحفاظ على تلك المصالح دون التورط في

---

[1] Ibid., P.P. 683, 684.

[2] وافق السلطان سعيد في شهر تموز 1958 على تأجير جزيرة مصيره للحكومة البريطانية لمدة 99 عام، وذلك كجزء من الاتفاقيات التي وافقت عليها الحكومة البريطانية ضمنياً بتقديم المساعدة والعون له لبسط سيطرته على كافة أرجاء عُمان انظر: الرسالة نفسها: ص 24.

أعمـــال تثير انتقادات واسعة ضد الحكومة البريطانية في الداخل والخارج إذا ما تمسكت الحكومة البريطانية بدعمه على الصورة السابقة[1].

التوجهات البريطانية بعد انتهاء أحداث النزاع

بعـــد انـــتهاء العملـــيات العسكرية في الجبل الأخضر في شهر كانون الثاني 1959 أخذت الحكـــومة البريطانية وممثلوها في المنطقة بتقييم سياستها وتواجدها، ودراسة كل الأوضاع المتعلقة بعُمـــان مـــن أجل بيان السياسة التي ستسير عليها في المستقبل، وقد شملت المناقشات والمقترحات والمذكـــرات التـــي قدمـــوها على كل المسائل بدءاً بالمصالح البريطانية في مسقط، وكيفية التعامل ونوعـــية العلاقـــة المستقبلية مع السلطان، ومدى التزام الحكومة البريطانية بتقديم الدعم له، وكيفية المحافظة على الأمن والاستقرار سواء من خلال البرامج الإصلاحية أو فتح حوار ومفاوضات مع الإمام وأتباعه وغير ذلك كما سيأتي.

فـــي 30 تمـــوز 1959 قدم المقيم البريطاني في البحرين تقريراً أشار فيه إلى أن الحكومة البـــريطانية ومـــن خلال علاقات الصداقة التي تربطها بالسلطان قد قامت خلال السنتين الماضيتين بالـــتدخل بصورة أساسية لإنقاذه ودعمه، ثم أوضحت له بصراحة أنه لا يمكن أن يتكرر ذلك للمرة الثانية على نفس المنوال. وفي الوقت الذي قدمت له المساعدات المالية، والتقنية الفنية لتطوير البلاد إلـــى الأمام مما يزيد شعبيته وولاء الناس له، وبالتالي يقلل عدد الذين يدعمون ويؤيدون قادة التمرد رفـــض الـــسلطان حتـــى الآن مراجعة وتعديل الطرق والوسائل التي يحكم فيها البلاد، مما يجعل الحكـــومة البـــريطانية غيـــر قـــادرة على الاستمرار في دعم حاكم يصر إصراراً على عدم القيام

---

[1] Ibid., P.P. 684, 685.

بالواجبات الملقاة على عاتقة بحكم منصبه، فإذا لم يقدم السلطان ما يتوقع منه أن ينفذه، وقام بالتملص والمراوغة بخصوص عمل ما يلزم لسحق التمرد، وتقليص الأسباب المؤدية إلى حدوثه، فانه يجب المضي في اختيار أحد خيارين: إما إجباره على تنفيذ ما نريده منه أو الإطاحة به وتنصيب شخص آخر مستعد لفعل ما تريده الحكومة البريطانية منه(1).

أن الواقع يشير إلى أنه ليس بأيدي الحكومة البريطانية ما تفعله لإجبار السلطان على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة منه، وقد يكون بإمكانه قمع التمرد الذي ربما سينفجر مرة أخرى خلال الأشهر المقبلة، وبالتالي فان استباق الأوضاع الحالية، والمضي في تنصيب سلطان جديد قادر على القيام بالعمل أفضل من الموجود يتطلب أن تكون الحكومة البريطانية مستعدة لدعم السلطان الجديد أثناء التمرد الذي هو حتماً قادم لا محالة، وبعد أن يتم سحقه يعمل على تجنب نشوء أي تمرد آخر. وإذا تم التوصل إلى أن تبديل هذا السلطان بشخص آخر عملاً صعباً فانه يمكن التوقف عن ذلك، وحينها يمكن إجراء مفاوضات حول حقوق استعمال قاعدة مصيره والطيران مع طالب المنتصر، وربما لن يحدث ذلك، وإن حدث سيكون الثمن باهضاً، لأنه ربما يدعم السعوديون المتمردين معتقدين أن نصيبهم من الانتصار سيكون السيطرة الفعالة على عُمان، وإذا ما تم إقناع طالب وزملائه بأنه سوف يتم منحهم استقلالاً كاملاً فمن المحتمل أن يتخلوا عن السعوديين ولكن مقابل ثمن باهض، كما أنه في حالة قيام الحكومة بالتخلي عن السلطان بشكل تام وعدم تقديم الدعم له سيتطلب ذلك سحب كل الجنود والضباط المنتدبين والمعارين للعمل مع قواته المسلحة(2).

---

(1) R.O., Vol.: 9, F.O., 371/140073, option's open ahead of another revolt in Oman. Views of the Acting Political Resident, Bahrain, 30/7/1959, P.P. 701, 702.

(2) Ibid., P. 702.

إن عملية التفاوض مع المتمردين لا يمكن معرفة تكلفتها ونتائجها فيما يتعلق بالوصول إلى اتفــاق-معهــم حــول التــسهيلات والمصالح التي ترغب الحكومة البريطانية في الحفاظ عليها في الـسلطنة، فانـــه من الصعوبة إجراء اتصالات سرية معهم خلال تواجدهم في الجمهورية العربية المــتحدة أو الــسعودية، في حين أنه يمكن الاتصال بهم أثناء تواجدهم في نيويورك في اجتماعات الجمعـــية العمومية، كما تواجه عملية التفاوض صعوبات تتعلق باختيار الوسيط المناسب، واحتمالية تفجــر الأحداث خلال المفاوضات، وأخيراً أنه ينافي الالتزامات الأخلاقية فيما يتعلق بالتفاوض من خلف ظهر السلطان والاتفاق مع أعدائه[1].

أشار التقرير في نهايته إلى أن الوسيلة المناسبة لدراسة الأوضاع وتحليلها حالياً في عُمان كالآتـــي: يجــب أن ترتب الحكومة البريطانية لفتح خطوط اتصال مع المتمردين في أسرع فرصة مناســبة، وإذا كـــان ممكناً إعطاؤهم ثمن أقل ما ستتكبده الحكومة لدعم السلطان الآن، وإذا توفرت مؤشرات قوية أنهم سيوفون بعهودهم حول حفظ المصالح البريطانية فانه في هذه الحالة يجب سحب الــدعم المقدم للسلطان وتركه يسقط، ويمكن بذلك للحكومة عزل قاعدة مصيره عن باقي الأحداث التي تعم البلاد، وإذا تفجرت الأحداث وتطورت قبل البدء في التفاوض مع قادة المتمردين فانه يجب أن تقــدم قــدراً مـــن المساعدة للسلطان يجعله فقط لا ينهار، ولكن لا يجعله يحرز انتصاراً حاسماً ونهائياً في سبيل القضاء على المتمردين، وذلك حتى يتم معرفة من هو الطرف الذي يضمن تحقيق مـــصالح الحكـــومة بشكل مرضٍ ومقنع، وإذا تم اختيار جانب السلطان ورفض الانصياع لمطالب الحكومة أو المراوغة فيها كما اعتاد دائماً فيجب إقصائه وتعيين بديل له، وإذا تم التوصل إلى نتيجة

---

[1] Ibid., P. 703, 704.

تقول أن مصيره وحقوق الطيران لا تستحق كل ذلك العناء والمجهود، فانه يجب الخروج من عُمان نهائــياً قـبل اندلاع أحداث تمرد للمرة الثانية, والشيء المؤسف هنا هو إعطاء الفرصة للسعوديين مباشرة أو عن طريق طالب للسيطرة على منطقة مسقط والمناطق الساحلية وحتى واحة البريمي[1].

توصلت مجموعة العمل العُمانية بوزارة الخارجية البريطانية في 31 تموز 1959 إلى ورقة عمل أشارت فيها إلى أن الوضع في مسقط وعُمان والحفاظ على استقرار وديمومة النفوذ السلطاني هو مثار اهتمام للمصالح البريطانية للأسباب الآتية:

1. قاعدة سلاح الجو الملكي البريطاني في مصيره وحقوق الطيران وحريته والمنطقة عموماً.
2. العلاقة بين وضع الحكومة البريطانية وعلاقاتها مع السلطان وارتباطها ببقية أوضاعها في الخليج العربي.
3. إمكانية اكتشاف البترول.
4. التمــتع بعلاقــة صــداقة مع حكومة دولة قوية تساعد في فتح وتأمين طرق إمداد الحكومة البريطانية بالبترول[2].

وبــناء على هذه المصالح فان الحكومة البريطانية يجب أن تستمر في نهج سياستها الحالية بدعم السلطان في المناطق التي يسيطر عليها حتى يثبت أن هذا الإجراء غير عملي وغير واقعي، ولا يــؤدي إلى نتائج حسنة بالنسبة لبريطانيا[3]. وأن قرار التخلي عن السلطان لا يمكن المضي به إلا فــي حالــة التخلي عن كل المصالح في السلطنة، وإذا ما تم فستكون النتيجة المباشرة في حالة

---

[1] Ibid., P. 704.

[2] R.O., Vol.: 8, F.O., 371/140075, future of Muscat and Oman. Draft Oman Working Party Paper, 31/7/1959, P. CVI..

[3] Ibid., P. CVIII.

التخلـــي عن السلطان هي إقامة دولة أو دويلات تابعة للسعودية وبالذات في المناطق الداخلية، وإذا انهـــار الـــنظام السعودي الحالي فان هذه الدولة وهذه الدويلات سوف تكون خاضعة أو تحت نفوذ الحكومة العربية التي سوف تتولى نزعة القومية العربية[1].

أمـــا إذا كان السلطان على مقدرة لتوحيد البلاد وفرض نفوذه وسيطرته، فانه من المؤكد أن مـــصالح بـــريطانيا ســـيتم تحقيقها بأفضل الطرق من خلال ضمان احتفاظه بكامل السلطة، وإلى الصداقة الطويلة معه والمعرفة التامة به، وبالتالي فان كل البدائل الأخرى لنظامه ستبقى عبارة عن مـــسائل مجهـــولة وغير موثوق بفوائد نتائجها، ولا يوجد أدنى شك حول ولاء السلطان أو علاقته المـــرتبطة بالبريطانيين، وقد أوضح بجلاء أنه يرفض أن تؤثر نزعة القومية العربية المتنامية في الشرق الأوسط- التي يكرهها- على علاقته بالحكومة البريطانية[2].

وعـــن الحـــوار مع "المتمردين" سواء بواسطة السلطان أم عن طريق الحكومة البريطانية مباشـــرة، فقـــد توصلت الورقة أن ما تم مناقشته في وزارة الخارجية يمنح المتمردين في مناطقهم حكمـــاً ذاتياً محلياً سيؤدي أن تقع تلك المناطق بشكل سريع تحت النفوذ السعودي التوسعي، كما أنه يجب ملاحظة أن عُمان أصبحت موضع اهتمام القوميين العرب مما يجعل من الصعوبة بمكان لأي مـــن القـــادة المحليين أن يحاول الحفاظ على قدر من الاستقلالية أو الحياد إذا أراد ذلك، والاقتراح الـــبديل لـــذلك هـــو أن يقبل قادة المناطق بأن توفر لهم الحكومة البريطانية الحماية مثلما فعلت مع إمـــارات ســـاحل الخليج الأخرى أو يؤسس معهم علاقة مثل التي تربطها بالسلطان حالياً، وهذا قد يكـــون مخـــرجاً لإبعـــاد شبح التدخل السعودي. وقد أشارت الورقة إلى أن اثنين من قادة "التمرد"

---

[1] Ibid., P. CXIII.

[2] Ibid., P. CVII.

الموجــودان في السعودية وعبر بعض الوسطاء قدما عرضاً لعقد اتفاقية مع حكومة صاحبة الجلالة تتضمن اتفاقاً بخصوص مناطق النفط. ولكنهما ليسا على استعداد للخضوع تحت سيطرة السلطان، وأن تعمــل الحكــومة البــريطانية مقابــل ذلك على ضمان مناطق نفوذهما وسيطرتهما بعيداً عن الــسلطان، ولكــن هــذا الاقتــراح لم يكن مقبولاً من المشكوك فيه قدرتهما على الصمود في وجه الضغوط من جانب السعودية أو القوميين العرب[1].

وفــي نهايــة 1959 قدم مجلس الوزراء البريطاني مسودة مذكرة مطوّلة حول السياسة في مــسقط وعُمــان، احتوت على كل المسائل والقضايا التي تتعلق بسياستها تجاه عُمان، وقد تضمنت المذكــرة بحــث المــصالح البريطانية في مسقط وعُمان وبرنامج المساعدات المقدم من الحكومة البريطانية والوضع العسكري وتكلفة البرنامج الطويل الأمد لدعم السلطنة عسكرياً، وبرنامج التنمية المدنية والخدمية، ودعم السلطان كحاكم والخيارات البديلة وغير ذلك.

توصــلت المذكرة إلى أنه من المهم أن يبقى سلطان مسقط وعُمان في أيدي صديقة، وذلك من أجل المحافظة على الوضع والمصالح البريطانية في عُمان وبقية دول الخليج العربي، واختتمت القــول أن مــصالح الحكومة البريطانية في الخليج الفارسي ستعاني من دمار غير مقبول في حالة التخلي عن السلطنة أو إذا تم السماح بقيام دولة مستقلة في عُمان لا تقيم علاقات خاصة مع حكومة صــاحبة الجلالــة، ويمكــن الإبقــاء في الأذهان إمكانية قيام دولة مستقلة في عُمان تحت الحماية البريطانية بشرط المحافظة على منطقة محمية تطوق كل نواحي هذه الدولة، ويتضمن حزاماً واسعاً للمــنطقة الــواقعة بــين عُمان والعربية السعودية، وقد تكون التكاليف العسكرية والمادية لمثل هذه

---

[1] Ibid., P.P. CXIII, CXIV.

السياسة أكثر بكثير من التي يتطلبها إبقاء السلطنة متماسكة، وأن مثل هذه السياسية يجب عدم التفكير فيها إلا في حالة ثبات أن السياسة الحالية غير قابلة للتطبيق[1].

وعلى صعيد التفاوض مع الإمام وأتباعه أرسلت الحكومة البريطانية السيد علي بن محمد بن تركي في شهر كانون الأول 1959 إلى الدمام من أجل هذه الغاية، وقد عاد السيد علي بعد أن أقام بالدمام لمدة خمسة أيام قابل خلالها الإمام غالب وأخيه طالب وسليمان بن حمير وكان صالح بن عيسى في ذلك الوقت في القاهرة، وعندما سأل الإمام وأتباعه السيد علي إذا كان يحمل أية مقترحات من حكومة صاحبة الجلالة أجاب بالنفي، وقال بأن المطلوب منهم أن يتقدموا بمقترحاتهم من أجل ذلك. وفي الاجتماعات حددوا مطالبهم بالآتي:

1. أن يتنازل السلطان عن العرش لصالح ابنه قابوس.
2. إنشاء مجلس أعلى يرأسه عضو من كل من أبناء فيصل وتركي – من عائلة سعيد– (السيد علي يقول أنه بالطبع سيكون العضو الممثل لعائلة تركي).
3. إنشاء لجنة للشؤون الخارجية تتبع المجلس الأعلى وتضم ستة أعضاء يمثلون مسقط وستة آخرون يمثلون عُمان كما تشكل لجنة للدفاع بنفس التمثيل.
4. أن يكون أسلوب الحكم مماثلاً للمعمول به في ليبيا حيث تتمتع المناطق بالحكم الذاتي وتتوحد تحت رئاسة مركزية[2].

---

[1] R.O., Vol.: 10, F.O., 371/148931, draft cabinet paper on British policy in Muscat and Oman, approved by the Secretary of State, not dated, P.P. 375-417.

[2] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/148904, the rebel leader's proposals for settlement, 4/2/1960, P. 713.

قابل القنصل العام في مسقط السيد مونتيث (W.N. Monteith) السلطان سعيد في صلالة وبحث معه شروط الإمام وأتباعه، وفي اللقاء قال السلطان بأنه لن يكون هناك خوف منهم في حالة الاشـــتراط عليهم البقاء تحت المراقبة في مسقط وأن ذلك أحسن من ذهابهم إلى السعودية حيث لا يمكن معرفة ما سوف يفعلونه[1].

وأشـــار السلطان إلى أن صالح بن عيسى قد نفض يديه عن أنشطة الإمام وأتباعه، وأنه قد جمـــع أموالاً كثيرةً وبدأ يستثمرها في زنجبار، وأنه لا رغبة لديه في العودة إلى السلطنة ولا سيما بعـــد أن فقد كثيراً من أتباعه الذين كانوا يؤيدونه بعد أن أصبح أحمد بن محمد الحارثي والياً على المـــنطقة الـــشرقية. وقال أنه لا يرحب كثيراً بعودته إلى مسقط لأنه سوف يطلب إذا عاد بإطلاق ســـراح أخـــيه إبراهيم بن عيسى من السجن، وأنه لا يرغب في تنفيذ مثل هذا الطلب. وبخصوص القـــادة الثلاث الآخرين قال السلطان أن غالب هو الرجل الأهم من بينهم فإذا تم اعتقاله أو قتله أو أعلـــن بـــشكل صريح وعلني أنه تخلى عن منصب الإمام، وأنه لا يطالب بعودة نظام الإمامة فان المـــشكلة برمتها قد اقتربت من نهايتها، وسوف يقوم الناس بالتنافس لانتخاب أمام جديد، ولكنهم لن يـــصروا علـــى عودة كامل هيكل نظام الإمامة، وسوف يكون ذلك مجرد شكلي، واستناداً للظروف الـــسائدة حالـــياً فانهم لن يتمكنوا من انتخاب إمام جديد، واقترح السلطان أن اعتقاله ووضعه تحت الإقامة الجبرية كفيل بإسقاط مطالبه بخصوص عودته إماماً مرة ثانية[2].

---

[1] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/148904, the Sultan's views on the rebel leaders, 19/3/1960, P. 717.

[2] Ibid., P. 717.

ويعتقد السلطان بخصوص سليمان بن حمير أنه ستكون له رغبة في العودة إلى البلاد، وقال أنــه قــد يقبل بالإقامة الجبرية في مسقط لضمان عودته وسلامته إلى السلطنة، وإذا تم فصله عن الشقيقين غالب وطالب فأن ذلك سيضعفهما كثيراً، وبخصوص طالب قال السلطان أنه ليس لديه شيئاً يعرضــه عليه، وقال أنه إذا تم التخلص منه وإزاحته فان الآخرين سوف لن يتمكنوا من التخطيط والتنفيذ بدونه، وباختصار فإن إبعاد أو التخلص من أحد الثلاثة سوف يضعف كثيراً موقف الاثنين المتبقيين ويؤدي إلى نهاية نشاطهما، وفي نهاية اللقاء قال السلطان أنه مستعد لقبول عودة أي واحد من القادة الثلاثة بعد إجراء الترتيبات اللازمة لضمان أن يبقوا تحت الرقابة لضمان عدم قيامهم بأي نــشاطات معاديــة، وأنهم إذا ما طلبوا ضمانات من حكومة صاحبة الجلالة من أجل عودتهم فانه سوف يأذن لهم بذلك، ولكنهم إذا عادوا وأخذوا يقومون بنشاطات معادية فسوف يعتقلهم ويضعهم في حصن الجلالي إلى أجل غير محدد[1].

جــاء رد المقيم السياسي في البحرين على هذه المقترحات في شهر نيسان 1960 حيث قال أنــه لا يعتقد أن غالباً بعد أن حصل على دعم كبير من الدول العربية سوف لن يرغب بالعودة إلى عُمــان لمجــرد أن يعــيش بسلام، وحتى سليمان بن حمير ورغم معرفة مواقفه السابقة من خلال المفاوضات مع الحكومة البريطانية ومع السلطان فانه سوف لن يعود وذلك لأن تصور السلطان في أن يضعه وقادة التمرد في حصن الجلالي لن يقبلها وسيرفضها ولو حتى تم إعطاء ضمانات من قبل

---

[1] Ibid., P.P. 717, 718.

الحكـومة البريطانية له بذلك، وفي نهاية رسالته أشار إلى أن الاتصالات توقفت مع الإمام وأتباعه منذ شهر شباط 1960 وحتى الآن[1].

وعـن الأوضاع على أراضي عُمان أشار تقرير صادر عن مكتب علاقات دول الكمنولث (Commonwealth Relations Office) في لندن في شهر أيلول 1960 إلى أن الإمام وأتباعه الموجـودين في السعودية لم يعد لديهم القدرة على إثارة المتاعب مرة أخرى لحكومة السلطان، ما عدا نجاح بعض الاتباع غير المعروفين في زرع بعض الألغام والمتفجرات على طريق السيارات ممـا يـؤدي إلـى وقوع ضحايا في بعض الأحيان، وأن ذلك ممكن في بلد تعادل مساحته مساحة بـريطانيا، كمـا أن الحوادث قد انخفضت بصورة كبيرة حتى أنه لم يحدث إلا حادث واحد خلال الأشهر الأربعة الأخيرة، وأشار إلى تزايد كراهية السكان للإمام وأتباعه وازداد ولاؤهم ومساعدتهم لحكومة السلطان، كما حدث في مشاركة رجال القبائل في جمع وتسليم الأسلحة والذخيرة والمعدات التي تركها المتمردون لقوات السلطان بعد مغادرتهم البلاد في بداية عام 1959[2].

وأشـار التقرير إلى أنه ومنذ 19 آذار لم تقع ضحايا في صفوف القوات البريطانية العاملة في مسقط، وأنه لا توجد حالياً وحدات من الجيش البريطاني متمركزة في عُمان سوى 25 ضابطاً تم إعـارتهم للعمل في جيش السلطان، و15 ضابط صف ومدربين يعملون لفترة مؤقتة، وحوالي 20 فـرداً من الإداريين، وأشار التقرير في نهايته إلى أن السلطان اعتبر نظام الإمام قد ذهب إلى غير

---

[1] R.O., Vol.: 9, F.O., 371/148905, telegram from British Residency, Bahrain to H.M. Consalte- General, Muscat, 14/4/1960 P. 730.

[2] R.O., Vol.: 8, F.O., 371/148908, Relations Office to British High Commissioners in Certain Commonwealth Countries, 22/9/1960. P.49.

رجعة ولا فرصة له ثانية للظهور، وأن اتفاقية السيب 1920 قد انتهت منذ أن نقضها الإمام غالب في عام 1955[1].

[1] Ibid., P.P. 49, 50.

الفصل الثالث

الموقف البريطاني من بحث النزاع بين السلطنة والإمامة في هيئة الأمم المتحدة 1960-1965

عرض قضية النزاع في هيئة الأمم المتحدة:

عرضت قضية عُمان في منظمة الأمم المتحدة للمرة الأولى في شهر آب عام 1957، وذلك بعد أن طلب ممثلو إحدى عشرة دولة عربية[1] في 16 آب من الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة داج همر شولد (Dag Hammarskjold) انعقاد مجلس الأمن لبحث العدوان البريطاني في عُمان. وقد بعـثت تلك الدول برسالة إلى مندوب كولومبيا ورئيس المجلس في ذلك الوقت، أشارت فيها إلى أن شعب عمان وقع ضحية عدوان مسلح تقوم به الحكومة البريطانية، منتهكة التزاماتها في ميثاق الأمم المـتحدة، وأن نطـاق هذا العدوان قد اتسع في شهر تموز، فأصبح حرباً عامة تستخدم فيها أسلحة الـدمار الحديـثة، وقاذفـات القنابل، والطائرات النفاثة، وأن الحكومة البريطانية تستهدف من هذا العـدوان القـضاء على سيادة عُمان التي ظلت مدة طويلة تنعم باستقلالها، وهو ما تأكد من خلال اتفاقـية الـسيب التـي وقعت بين مسقط وعُمان، وقامت الحكومة البريطانية بدور الوساطة فيها، واختـتمت الرسالة بالقول إنه إذا ما سمح باستمرار تلك الأعمال العدوانية ضد شعب عُمان الآمن، فإنها ستؤدي إلى عواقب وخيمة، مما يحتم على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءاً عاجلاً كونه مسؤولاً عن استقرار السلام والأمن العالمي ومنع العدوان[2].

وفي الوقت نفسه، أرسل السلطان برقية في 17 آب إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة احتج فيها على بحث موضوع عُمان التي هي جزء من مسقط واختصاصه داخل السلطنة.

---

[1] الدول العربية هي: مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسعودية والسودان وسوريا واليمن وتونس.

[2] حافظ، المرجع السابق، ص 341، ومحمود الداود، محاضرات عن التطور السياسي الحديث لقضية عُمان، القاهرة: المطبعة العالمية، 1964، ص 47، 48، وقاسم المرجع السابق، ص 238.

اجـتمع مجلـس الأمـن في 20 آب لمناقشة مسألة عُمان بناءً على طلب هذه الدول، وفي الاجـتماع طلب ممثل العراق السيد هاشم جواد باسم الدول العربية وضع قضية عُمان على جدول مجلس الأمن وقال: أن عُمان تتمتع منذ أمد طويل بأنظمة الدول المستقلة، وأن هذه الأنظمة معترف بهـا مـنذ عام 1920 في معاهدة السيب، التي عقدت بين دولتين مستقلتين. وأن التدخل البريطاني المـسلح بالـتعاون مـع قوى السلطان يشكل اغتصاباً لأنظمة الدول المستقلة، لذلك فانه يرجو من المجلس أن يحقق في هذه القضية[1].

تحـدث بعـده المندوب البريطاني بيرسون ديكسون (P. Dikson)، وفي كلمته التي ألقاها حمل على اقتراح إدراج مسألة عُمان في جدول أعمال المجلس، وندد بالرسالة التي بعث بها العرب لمجلـس الأمن قائلاً: أنها أغرب وثيقة عرضت على المجلس، وأن كلماتها تحمل معاني بعيدة عن الواقع، فهي لا تتحدث عن العدوان فحسب بل عن حرب كاملة شنتها بريطانيا، وقال إن العدوان لا تتوافر عناصره إلا بين دولتين تتمتع كل منهما بالسيادة بينما عُمان جزء من سلطنة مسقط وعُمان. فهل يعترف المجلس بأن عُمان وحدها دولة، ثم أن الرسالة لا تشير إطلاقاً إلى وجود سلطان مسقط وعُمان، فأين الحقائق إذن في تلك الرسالة؟[2]

وقال ديكسون أن عُمان ليست دولة مستقلة ذات سيادة، بل هي جزءٌ من أراضي السلطان، وتـم الـتدخل العسكري بناءً على طلب السلطان لاستعادة النظام فيها، وأن الأعمال العسكرية التي تمـت كانـت في نطاق محدود جداً، وكانت خسائر العُمانيين ضئيلة نسبياً، وأن ما عملته الحكومة البريطانية كان تأييداً لحكومة مسقط وعُمان الشرعية، وفي سبيل استقرار المنطقة، وأنه لو لم تقمع

---

[1] عُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 53.

[2] حافظ، المرجع السابق، ص 344.

تلـك الاضطرابات لكانت عواقبها أوسع. وقد اختتم الرسالة بالإشارة إلى أن اتفاقية السيب لم تكن سوى اتفاقاً بين السلطان والقبائل التي تتبعه وليست بين دولتين مستقلتين[1].

وفي الاجتماع تحدث عدد من مندوبي الدول كالفلبين والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وفرنسا والسويد والصين وغيرهم، ولكن الاجتماع قرر عدم تسجيل وإدراج قضية عُمان في جدول أعمالـه إذ صوت خمسة أعضاء ضد تسجيلها بينما صوت أربعة لصالحها وامتنعت كل من الصين والولايات المتحدة عن التصويت[2].

عبـر السـيد محمـد الحارثي مدير مكتب إمامة عُمان في القاهرة عن موقف الإمامة تجاه موقف مجلس الأمن بقوله أن كفاح عُمان الذي بدأ منذ سنوات لن يوقفه قرار يصدره مجلس الأمن، بـل سـيزيده إصراراً على النضال من أجل استقلاله وحريته، وأن الرأي العام العالمي يعرف أن نتـيجة التصويت رهينة بموقف دولة معينة آثرت أن تخذل شعباً صغيراً أعزل من أجل مصالحها. وأن العرب يعرفون مصالحهم ويدافعون عنها، وهم على ثقة بأن شعب عُمان سيمضي في المعركة حتى النصر[3].

لم يثن الدول العربية فشلها في محاولة إثارة القضية مرة أخرى في هيئة الأمم المتحدة ولا سيما بعد تطور الأحداث في عُمان في العامين 1958 و 1959، حيث طلبت عشر دول عربية في شـهر أيلـول عام 1960 أن تدرج قضية عُمان في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العمومـية، وفي المذكرة التي تقدمت بها ذكرت أن إمامة عُمان الواقعة في الجزء الخلفي لما يسمى

---

[1] المرجع السابق، ص 344.

[2] الأعضاء الذين صوتوا ضد القرار: استراليا وكولومبيا وكوبا وفرنسا وبريطانيا؛ والأعضاء الذين صوتوا لصالح القرار: العراق والفلبين والسويد والاتحاد السوفيتي. عُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 54، 55.

[3] حافظ، المرجع السابق، ص 347، 348.

خطــأ سلطنة مسقط وعُمان قد استولت عليه فرق عسكرية بقيادة بريطانية، واحتلت عاصمة عُمان (نــزوى)، وذلــك لامتــناع أئمة عُمان عن منح بعض الشركات البريطانية امتيازات بترولية في منطقــتهم. وختمت مذكرتهم بأن ذلك الاعتداء يهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط، وأنه يشكل خرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولقواعد الحقوق الدولية[1].

لم يكن الوقت يسمح بمناقشة ذلك المطلب، فقامت بتأجيلها إلى الدورة القادمة التي ستعقد في شهر نيسان 1961.

بحثت اللجنة الخاصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ذلك الموضوع في جلساتها ما بين (19-25 نيــسان 1961)، وقد تحدث في الاجتماعات ممثلو كل من بريطانيا والعراق وليبيا واليمن وتونس ولبــنان والسعودية، وكانت النقطة الهامة في تلك الاجتماعات، هو طلب ممثل العراق إرسال لجنة لتقصي الحقائق على الأرض من الأمم المتحدة، وإعداد تقرير محايد عن ذلك، وفي يوم 21 نيسان قدمت أندونيسيا بعض الأجنده والاقتراحات للوصول إلى حل للنزاع، وتبنى هذا الاقتراح 14 دولة من بينها دول عربية، ويدعو هذا الاقتراح الجمعية العامة للأمم المتحدة القيام بما يأتي:

1. الاعتراف بحق الشعب العُماني في تقرير مصيره واستقلاله.
2. الدعوة إلى سحب جميع القوات الأجنبية من عُمان.
3. دعوة الأطراف المختصة بالنزاع إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها وإيقاف القتال الدائر في عُمان[2].

---

[1] عُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 55.

[2] R. O., 1961, F.O. 371/156781, message for Sultan Concerning the U.N. debate on Oman, Bahrain to Foreign Office, 29/4/1961, P.P. 371, 372.

وبعد ذلك اقترح ممثل الهند تأجيل النقاش في هذه المسألة حتى انعقاد الدورة القادمة، وذلك لأن هناك نقاطاً معينة وردت تحتاج أن يرجع فيها ممثلو الدول المختلفة إلى دولهم لتلقي المزيد من المعلـومات والتوجيهات بخصوص تلك القضية، وعبر عن أمله في مواصلة الاتصالات بالأطراف المعنـية بالنـزاع حتـى يتم الوصول لمواقف جديدة عند مواصلة نقاش القضية لاحقاً، وتم قبول الاقتـراح بدون تصويت، وعبرت المملكة المتحدة عن تحفظها إزاء مناقشة هذه القضية عند انعقاد الدورة الجديدة القادمة للمجلس[1].

واسـتعداداً للجلسة القادمة عقد وزير الخارجية البريطاني اجتماعاً مع السلطان في 11 آب 1961 في لندن، طلب فيه وزير الخارجية من السلطان أن يرسل ممثلاً عنه إلى الأمم المتحدة لبيان وجهة نظره، ودحض الادعاءات التي يقدمها المتمردون ضده، ولا سيما أنه أصبح لهم صوتاً عالياً فـي الخارج ولا أحد يقوم بالتصدي لادعاءاتهم رغم أن المسؤولين البريطانيين في الخارج بذلوا ما بوسـعهم، وأن وفـود بقـية الدول الأخرى في الأمم المتحدة تميل إلى تصديق كامل الطرح الذي يعرضه المتمردون[2].

ورداً علـى ذلك، أجاب السلطان بأنه عارض سلفاً مناقشة الأوضاع في مسقط وعُمان في الأمم المتحدة، وقد أرسل برقيات في ذلك الصدد إليها، وبالتالي كيف له بعد أن تبنى هذا الرفض أن يرسل شخصاً ما للتحدث باسمه فيها، والسبب الآخر أنه اعتقد إذا ما أرسل وفداً لمناقشة المتمردين فـإن ذلك سوف يمنحهم أهمية، ووزناً أكبر من وزنهم وحجمهم الطبيعي، وأن أعدادهم قليلة وليس لهم مؤيدين كثيرين داخل عُمان. في النهاية قال السلطان أنه ليس لديه في الوقت الحاضر أحد لأداء

---

(1) Ibid, P. 372.

(2) R. O., 1961, F.O. 371/156779, record of conversation with Lord Privy Seal, 4/8/1961, P. 572.

هــذه المهمة ويكون ممثلاً لحكومته في مسقط وعُمان، وأنه كان يتولى مهام وزارة الخارجية بنفسه طــيلة الفتــرة الماضية، وأنه يعتقد بأنه مهما كانت الطروحات التي سيتقدم بها فإن بقية قادة الدول العربية الأخرى لن تغير رأيها فيه، وفي نظام حكمه ولا سيما لعلاقاته الوثيقة مع بريطانيا[1].

بعــد أن أجلت اللجنة السياسية اجتماعها في شهر نيسان والمتعلق ببحث البنود الثلاثة حول عُمــان الــذي قدمته أندونيسيا، عادت وعقدت أولى جلساتها في 1961/11/27. وفي الجلسة لفت رئــيس اللجنة إلى ما جاء في الرسالة التي استلمها من قبل الوفود العربية والتي تطالب بالاستماع للوفد العُماني، وسأل عما إذا كانت هناك أي ملاحظات يمكن ابداؤها حول هذا الطلب[2].

تحــدث السيد كرو (C.T. Crowe) مندوب المملكة المتحدة رافضاً السماح الاستماع إلى وفد لا يمثل إلا نفسه في أن يتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة، وأضاف أنه من إبداء النصح والمــشورة لأعــضاء اللجنة، أن تدرس ما سيصبح عليه الأمر مستقبلاً حيث أن القبول بالاستماع لــوجهة نظر مثل هذا الوفد العُماني المطالب بالاستقلال سيتيح المجال مستقبلاً لأية حركة أو إقليم غيــر راضٍ عن أوضاعه لطرح آرائهم للاستماع إليها خاصة إذا كانت هناك مساعدات تغذي هذه الروح من الخارج ومن طرف قوى خارجية معادية للحكومات، وستطالب الجمعية العامة من أجل طرح رؤاها وشكاويها.

كمــا قال كرو أن الأشخاص الذين يطالبون بالاستماع إليهم هم شيوخ القبائل الذين تمردوا ضــد الحكــومة، وهــم أنفسهم الذين كانوا قد اعترفوا بها، ومن ثم لجأوا إلى الخارج نافين أنفسهم

---

(1) Ibid., P.P. 572, 573.

(2) R. O., 1962, F.O. 371/162851, Political Committee, New York: meeting of 27/11/1961, P. 396.

وبـــرغبتهم، وليس تحت ضغوط داخلية، وأن هؤلاء الشيوخ المعارضون لا يمثلون أحداً، وبالتالي فـــانهم لا يمـــثلون الــشعب العُماني، بل إنهم خانوا هذا الشعب من جراء سلوكهم، لذا فستكون من مــصلحة الجميع، ومن مصلحة كل أعضاء الدول، وكذلك أعضاء الجمعية العامة بصفة عامة بألا يسمحوا بالاستماع إليهم.

وبعد أن تحدث مجموعة من الأعضاء بين معارض وموافق طرحت قضية الاستماع لممثل عن الإمامة على أعضاء اللجنة للتصويت، وكانت النتيجة أن وافق 40 صوتاً ضد 26 صوتاً و23 ممتنعاً عن التصويت[1].

بناءً على قرار اللجنة دُعي المندوب العُماني السيد محمد الأمين عبد الله لمخاطبة اللجنة في الجلسة التي عقدتها صباح الثلاثاء في 1961/11/28، وفي كلمته التي ألقاها أمام اللجنة قال أن من الأمـــور المشجعة أن توافق اللجنة على الاستماع للمندوب العُماني حيث ظل الشعب العُماني يواجه عـــدوان المملكـــة المتحدة منذ فترة ليست بالقصيرة، وإذا كان لا بد من أن تبقى الأمم المتحدة حية وفاعلة ونشطة كقوى موجهة ومحددة للمصير الإنساني، لا بد من محو وإنهاء الاستعمار والعدوان فـــي عُمان، وفي أي مكان في المعمورة. إن ممارسات المملكة المتحدة هي انتهاك للشرعية الدولية وكذلك للقيم الأخلاقية وحقوق الإنسان[2].

ثـــم أكـــد علـــى أن اتفاقـــية السيب الموقعة بين السلطان والإمام في عام 1920 قد أقرت واعتـــرفت باســـتقلال عُمان، وأن الدور الذي قامت به المملكة المتحدة في اتفاقية السيب لم يقتصر

---

(1) Ibid., P. 397.
Ibid., P. 398.

(2) R. O., 1962, F.O. 371/162851, Political Committee meeting of 28/11/1961, P. 404.

علـــى المساعدة، ولكنه تعدى ذلك بحيث كانت هي الوسيط الحقيقي أثناء انعقاد المفاوضات، وحين التوقيع على ما جاء في ختام هذه المفاوضات. ولقد أطلع السيد (وينغت) الوكيل السياسي في مسقط نائــب إمـــام عُمان (عيسى بن صالح) في رسالة بتاريخ 8 آب 1920 على أن المملكة المتحدة قد فوضته أن يقوم بدور الوسيط في مفاوضات اتفاقية السيب. لقد جاءت اتفاقية السيب بعد سبع سنوات مـــن الحرب والاقتتال بين عمان من جانب، وبين المملكة المتحدة من جانب آخر، وفي الوقت الذي أظهر فيه العُمانيون بطولة نادرة حيث قاموا بمحاصرة مسقط[1].

واختتم كلمته بالقول: "إن السبب وراء التدخل البريطاني في عُمان هو أن الشعب العُماني قد رفـــض الـــركوع والانصياع لما تمليه عليه المملكة المتحدة، أو أن يتخلى لهم عن سلطته وحكمه ومـــوارده. لـــذا فقد قرر العُمانيون أن يقاتلوا حتى النهاية، وذلك من أجل نيل استقلالهم واستعادة حقـــوقهم. ولقـــد كـــان الشعب العُماني يعول ويثق في وقوف ومساعدة الأمم المتحدة في مناصرة قـــضيته، فالشعب العُماني يطالب بانسحاب فوري وكامل للقوات البريطانية من بلده، فاتفاقية السيب والاعتراف بعُمان كدولة ذات سيادة مستقلة يسمحان لها بأخذ موقعها بين الأمم المستقلة في العالم[2].

بعد أن انتهى ممثلو الدول من مناقشة البنود الثلاثة حول المسألة العُمانية اقترح مندوب الهند تأجيل الاجتماع، فطرحت القضية للتصويت في 1 كانون الثاني 1961. وفي الاجتماع تم التصويت على تأجيل التصويت بموافقة 14 صوتاً لصالح التأجيل و4 ضد ذلك و67 ممتنعاً[3].

---

[1] Ibid., P. 404.

[2] Ibid., P. 404.

[3] R. O., 1962, F.O 371/ 162851, Political Committee, meeting of 1/12/1961, P. 427.

ثـم طرحت المسألة على الجمعية العامة من أجل مناقشتها والتصويت عليها فكانت النتيجة الفـشل فـي الحصول على موافقة الجمعية تجاه البنود الثلاثة، وكانت نتيجة التصويت 21 صوتاً معارضاً مقابل 33 موافقاً وامتناع37 عن التصويت، مما يعني أن القرار لم يحصل على أغلبية ثلثي أصوات الجمعية العامة[1].

أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بعد إنهاء مناقشة المسألة العُمانية مذكرة قالت فيها أن بعض الأقطار العربية بمساعدة من المعسكر السوفيتي سعت إلى عرض المسألة العُمانية على أساس أنهـا قضية استعمارية، حيث عرض في آخر جلستين للجمعية العامة مسودة قرار تدعو فيه الدول للاعتـراف والإقرار بحق الشعب العُماني في تحديد وتقرير مصيره بنفسه، والسعي لنيل استقلاله، وفـي حقيقة الأمر فإن الشعب العُماني كان أصلاً يتمتع باستقلال في السلطة والحكم وهي المسماة دولـة مسقط وعُمان، وبمرور مثل هذا القرار داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن ذلك يعني بأن على الأمم المتحدة أن تفصل في أمر دولة تخضع لشيوخ في غير موضع ثقة من الذين تم إبعادهم، ولا يتمتعون بأي مساعدة أو مساندة، مما دعا مندوب بريطانيا إلى معارضة مسودة القرار، وأن كـل الادعـاءات التـي تقول بنشاط تمرد في السلطنة أو بقيام عمليات للقوات البريطانية في السلطنة من ذلك، لا أساس له من الصحة[2].

بـناءً علـى طلب إحدى عشرة دولة عربية قامت الجمعية العامة في دورتها السابعة عشر بدراسـة قضية عُمان، وجاء في المذكرة التي قدمتها الدول أن دراسة جديدة لهذه القضية أصبحت

---

[1] R. O., 1962, F.O. 371/162851, brief for Foreign Affairs debate, 5/2/1962, P. 395.
[2] Ibid., P. 395.

ضرورية، إذ أن حكومة المملكة المتحدة تتابع سياسة العنف، ولم تلجأ إلى التدابير التي من شأنها أن تضع نهاية للاختلاف القائم في المنطقة عن طريق الاعتراف بحقوق الشعب العُماني.

وبناءً على ذلك أُحيل الطلب إلى اللجنة السياسية الخاصة، وفي أول اجتماع لها طلبت الدول العـــربية السماح لمندوب عُمان الشيخ طالب لإلقاء كلمة أمام اللجنة[1]. فاعترض على ذلك مندوب المملكة المتحدة قائلاً: بأن مسألة عُمان ليست إلا قضية مصطنعة، وأن بحثها يعتبر تدخلاً في شؤون دولة مستقلة وذات سيادة، كما أنكر على الشيخ طالب أحقية تمثيله لشعب عُمان معتبراً أنه لا يمثل سوى حفنة من الثائرين، وفي نهاية خطابه حث اللجنة على رفض الطلب العربي، على اعتبار أن قـــبوله سيؤدي إلى سابقة خطرة، قد يلجأ إلى الاستفادة منها مستقبلاً أي ثائر أو معارض للحكومة الشرعية في أي بلد كان[2].

وبعـــد نقاش طويل بين مؤيد ومعارض طرحت القضية للتصويت، وكانت الأغلبية قد أيدت السماح للشيخ طالب بالتحدث أمام اللجنة.

تحدث الشيخ طالب أمام اللجنة السياسية في جلستها المنعقدة في 1962/11/20 وقد ركز في كلمته على مجموعة من القضايا الهامة وأبرزها:

- دعـــوة الأمـــم المتحدة إلى أن لا تبقى بعيدة ومنعزلة عن قضية عُمان، التي تعتبر من أهم قضايا الإمبريالية والهيمنة في أسوأ صورها وأشكالها، والتي تأتي نتيجة للانتهاك الصارخ مـــن قبل حكومة المملكة المتحدة لقوانين الأمم المتحدة، وتشكل خرقاً وانتهاكاً لدولة عُمان، وتـــدخلاً فـــي شؤونها الداخلية، وأن سياستها تقوم على قمع وظلم واستبداد الأمم الصغيرة،

---

(1) عُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 58.

(2) الداود، المرجع السابق، ص 49.

واســـتمرارها في ذلك مما يشكل خطراً على السلم العالمي، ويزيد من الاضطرابات، وعدم الاستقرار في شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط.

- إن العُمانيـــين كانـــوا يعيشون في استقرار ووئام في دولتهم المستقلة، حتى بدأت الحكومة البـــريطانية فـــي خلـــق المشاكل والصعوبات، بتدخلها في حياة العُمانيين، ووضع الخطط المحكمة والخدع والمكائد والتآمر ضد الأمة العُمانية.
- إن بريطانيا حاولت أن توسع من سيطرتها وتأثيرها على عُمان من خلال سلاطين مسقط، وأن كل الأئمة المتعاقبين قاوموا الطموحات البريطانية في عُمان بكل عزيمة وقوة.
- قامت بريطانيا ومنذ العام 1955 بحشد قواتها في المنطقة استعداداً للمعركة النهائية لاستعباد وإخضاع عُمان، وفيها استخدمت كل أنواع الأسلحة التدميرية مما أدى إلى وقوع الكثير من الخسائر في الأرواح والمعدات، وإن بريطانيا نفذت كل ذلك متجاهلة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، وفرضت تعتيماً إعلامياً على كل أفعالها في عُمان حيث منعت كل أعضاء وممثلي الـــصحف ووكالات الأنباء من دخول عُمان، حتى لا يتم كشف الأعمال والممارسات التي قامت بها ضد شعب عُمان.
- إن الحكومة البريطانية هي المسؤولة عن عدم تحقيق أي تقدم في مفاوضات البحث عن حل ســـلمي يرضـــي جميع الأطراف العُمانية، وهي المسؤولة عن أعمال المقاومة التي ما زال يقوم بها الشعب المناضل حتى اليوم.

- توجيه الدعوة إلى الدول التي حصلت على الاستقلال إلى دعم ومؤازرة قضية عُمان وكفاح شعبها من أجل التحرر والحرية ضد المستعمر والطغاة العدوانيين[1].

وبعـــد استمرار المناقشات التي عقدتها اللجنة السياسية، وتحدث فيها عدد كبير من أعضاء اللجـــنة الـــسياسية تم عرض المشروع الذي قدمته الدول العربية والصديقة[2] للتصويت في 11/1/ 1962، وكان نص المشروع كالآتي:

إن الجمعـــية العامة إذ بحثت قضية عُمان مهتمة بشكل كبير بالحالة في عُمان، ومقتنعة بأن الاستعادة العاجلة لاستقلال عُمان ضرورة لحفظ السلام والاستقرار في المنطقة و:

1. تعترف بحق الشعب العُماني في الاستقلال وتقرير المصير.
2. تنادي بانسحاب القوات الأجنبية من عُمان.
3. تدعو الأطراف المختصة إلى تسوية الخلافات القائمة بالطرق السلمية بموجب مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولأجل إعادة الأوضاع في عُمان إلى مجراها الطبيعي[3].

طرحت هذه النقاط على اللجنة السياسية كل على حدة للتصويت عليها، وتم التصويت على النقاط الثلاث مجتمعة فكانت نتيجة التصويت أن نجح بأغلبية 41 صوتاً ضد 18 صوتاً وامتناع 36 عضواً عن التصويت، وبعد ذلك تم رفع المشروع على الجمعية العامة، ولكنه لم ينجح لعدم حصوله

---

[1] F. O., 1962, F. O. 371/162855, speech by Talib Bin Ali, Omani delegate to special committee, not dated, P.P. 484-492.

وقاسم، المرجع السابق، ص 242.

[2] الدول هي: أفغانستان والجزائر وغينيا وإندونيسيا والعراق والأردن ولبنان وليبيا ومالي وموريتانيا والمغرب والسعودية وسوريا وتونس واليمن ويوغسلافيا، الداوود، المرجع السابق، ص 61 .

[3] المرجع نفسه، ص 61، 62.

علـــى أغلبـــية الثلثين المطلوبة لذلك حيث صوت إلى جانبه 39 دولة مقابل 23 دولة وامتناع 29 عضواً عن التصويت[1].

بعثة دي ريبينغ إلى عُمان (H. De Ribbing)

كـــان ممـــثل المملكـــة المتحدة قد أعلن وباسم السلطان في الاجتماع الذي عُقد قبل عملية التصويت أن السلطان مع احتفاظه بمواقفه السابقة، واعتراضه على حق الجمعية العامة في دراسة قضية عُمان التي تعتبر تدخلاً في شؤون بلاده الداخلية، فإنه على استعداد أن يدعو بصورة شخصية ممـــثلاً عن الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة لزيارة السلطنة، خلال السنة المقبلة، للحصول على معلومات بصورة مباشرة عن حقيقة الوضع في بلده، ولكن شريطة أن لا تأخذ الجمعية العمومية أي قرار نهائي[2].

أعلـــن السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة قبوله لعرض السلطان سعيد بن تيمور الذي نقله المـــندوب البريطاني الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة، وخول السكرتير العام ممثله الشخصي الاتصال بجمـــيع الفرقاء المعنيين في عُمان لعرض تقرير إيجابي يساعد على حل القضية، وقد طالب مكتب إمامـــة عُمـــان فـــي القاهرة السكرتير العام السماح لبعثة عُمانية لمرافقة الممثل الشخصي، إلا أن السكرتير العام اعتذر عن قبول ذلك[3].

---

(1) للاطلاع على عملية التصويت والدول الموافقة والدول المعارضة والممتنعة، انظر: الداود، المرجع السابق، ص 62-69.

(2) عُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 60، وقاسم، المرجع السابق، ص 243، و
Wilkinson, Op. Cit., P. 323.

(3) الداود، المرجع السابق، ص 71.

قام المقيم السياسي في البحرين السيد لوس (W. H. Luce) بمقابلة السلطان العُماني في 6 شباط 1963، وذلك استعداداً لاستقبال مبعوث الأمم المتحدة، وفي الاجتماع دعا المقيم السلطان إلى استثمار الزيارة لأبعد الحدود، وذلك بقصد إغلاق ملف القضية العُمانية في الأمم المتحدة إلى الأبد. وفي حين اقترح السلطان أن يقوم القنصل العام بمرافقة المندوب رفض السيد لوس ذلك على اعتبار أن بريطانيا هي طرف في النزاع، مما سيكون في ذلك إحراجاً للمندوب، وتقليل من قيمة تقريره في عيون الأعضاء المحايدين في الأمم المتحدة. وفي الاجتماع اتفق الطرفان على الأماكن التي سيسمح للمندوب بزيارتها، وهي الباطنة والمنطقة بين سمائل وعبري ومنطقة الرستاق، في حين أفصح السلطان بأنه لن يسمح له بزيارة المناطق الخاضعة للسلطنة في منطقة البريمي ومناطق الظاهرة عدا عبري وأخيراً جعلان[1].

كلف الأمين العام للأمم المتحدة السفير السويدي في إسبانيا السيد دي ريبنغ(De Ribbing) ليكون مبعوثه الخاص إلى عُمان للقيام بعملية التحقيق والتقصي، وعلى أن يسافر في شهر أيار من عام 1963 ليطلع فيما إذا كان فيها جيوش أجنبية، وفيما إذا كان هناك دلائل سوء استعمال أو ضغط، وعن التخريب أو المعارك، وفيما إذا كان هناك عصيان أو قوة متمردة محتلة لمناطق خاصة[2]، وما هو مركز الإمام غالب بن علي وسليمان بن حمير أمير الجبل الأخضر، وأن يتحقق من قانونية اتفاقية السيب التي تنصلت منها بريطانيا، وإعلان السلطان عدم تقيده بها، وأن يبين للأمم المتحدة طبيعة العلاقات بين السلطنة والحكومة البريطانية، إذ أن بريطانيا كانت تردد القول: بأن

---

[1] R. O., 1962, F. O., 371/168695, letter from British Residency Bahrain to Foreign Office, 9/2/1963, P. 645.

[2] عُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 67.

سلطان مسقط حاكم مستقل، وفي الوقت نفسه تنوب عنه في الأمم المتحدة، مما جعل كثيراً من الدول تتساءل: إذا كان مستقلاً فلماذا لا يطلب عضوية الأمم المتحدة وغير ذلك؟[1].

بدأ دي ريبنغ زيارته بالبحرين حيث اجتمع مع المقيم السياسي البريطاني هناك، ثم غادرها إلى صلالة حيث قابل السلطان سعيد، وزار بعض المناطق كمسقط وسمائل وإزكي ونزوى وعبري وغيرها، وبعد أن أنهى زيارته سافر إلى بيروت ثم إلى جده حيث قابل الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود رئيس مجلس الوزراء السعودي، كما قابل الإمام غالب وأخيه طالب في الدمام ثم غادرت البعثة إلى لندن حيث أجرى مباحثات مع وزارة الخارجية البريطانية، ثم عاد إلى نيويورك في 1 تموز 1963.

لقاء دي ريبينغ مع الإمام غالب بن علي والشيخ طالب

بعد انقضاء فترة زيارة السيد دي ريبينغ لعُمان قام بزيارة خاصة إلى الدمام، حيث التقى الإمام غالب بن علي، وخلال الاجتماع أوضح السيد ريبينغ أن الأمين العام كلفه بالذهاب إلى عُمان لتحقيق أربعة أهداف، أولها: لتقصي حقائق الوضع هناك حيث قام بزيارة صلالة ومسقط وسمائل ونزوى وعبري والشرقية والجبل الأخضر والرستاق وثانيها: القيام بكتابة تقرير عن المقاومين العُمانيين من حيث عددهم، وطريقة إدارة عملياتهم العسكرية، والزعيم الذي يقودهم هناك، وثالثها: التحقق من وجود قوات أجنبية، ورابعها: كتابة تقرير حول المساجين السياسيين وعددهم، وأن هدف هذه المقابلة هو الحصول على معلومات أو وجهة نظر الإمامة في تلك القضايا.

---

[1] العقاد، المرجع السابق، ص 316، وقاسم، المرجع السابق، ص 243.

قـــال الإمام غالب أنه وافق من حيث المبدأ على إرسال لجنة تحرٍ وتقصٍ إلى عُمان، ولكن على شرط أن تكون هذه البعثة مصحوبة بعُماني، وهو أمر طبيعي لأن ذلك يعطي ضماناً كافياً من قبل الأمم المتحدة لأي من الطرفين للتقدم بإعطاء معلومات مما يؤدي إلى نجاحها، وأن ذلك لا يعني عـــدم الثقة بالأمين العام أو مندوبه، وإنما يعني فقدان الثقة بالجانب الآخر وهم البريطانيون، وذلك لأن البريطانيين وبدون أي شك سوف لن يطلعوا أعضاء البعثة على حقيقة الوضع، أو حقيقة سير العمليـــات والمعـــارك، ولا كذلك عن القرى والمدن المدمرة لأن ذلك سوف يدينهم ويقلل من هيبة وضعهم العالمي.

رد المـــندوب علـــى طلـــب الإمام بقوله أن الأمين العام حاول إقناع بريطانيا من أجل أخذ المـــوافقة على اقتراحه بالسماح لشخص عُماني بمرافقة البعثة، إلا أن بريطانيا رفضت ذلك بشكل قطعي، مما دعا الأمين العام إلى إرسالها بدون ذلك المرافق[1].

بعـــد ذلـــك تحـــدث الشيخ طالب عن الوسائل التي سيتبعها المندوب من أجل الوصول إلى الحقائق، فقال أن عدم سماح بريطانيا بذهاب عُماني واحد إنما هو دليل على أن بريطانيا سوف لن تطلع المندوب على أية معلومات من شأنها أن تؤثر على سمعتها وهيبتها الدولية. كما أن اللجنة لن تستطيع الحصول على معلومات حول العلميات العسكرية التي تحدث في عُمان لأن المقاومين سوف لـــن يحـــضروا إلـــى المعسكرات البريطانية ووسط الضباط والجنود البريطانيون ليقولوا بأنهم هم المقاتلـــون، وأن عددهم كذا، ومكانهم كذا، ومن هنا كان ضرورة أن يرافق البعثة عُماني. وبالتالي

---

[1] R. O. 1963, F. O. 371/168697, official text of the records of the meeting between the Imam Ghalib Bin Ali and Mr. De Ribbing, 10/12/1963, P.P. 733, 734.

فإن برنامج هذه الزيارة قد خطط له، وتم وضعه من قبل البريطانيين منذ زمن طويل، وأنهم رسموا كل التحركات والخطوات التي سيكون من خلالها في وسعهم عدم إظهار وجود أي أجنبي هناك.

وعندما أبلغه المندوب بأنه قام بزيارة بعض المناطق في عُمان، قال له طالب أنه قد سمح له بزيارة تلك المناطق وهو على متن طائرة بريطانية من معسكر بريطاني في مسقط، وهكذا فإن كل المناطق التي قام بزيارتها هي معسكرات للبريطانيين، فمن الصعب عليك الحصول على معلومات وافية ودقيقة وحقيقية وصادقة من معسكرات تابعة للقوات البريطانية. ثم سأله طالب عما إذا توصل إلـــى حقائق فيما يتعلق بالأسرى في مسقط وغيرها من المدن، فأجاب المندوب بالنفي، وسأل طالب عـــن عـــددهم، فأجـــاب طالـــب بأن ذلك يؤكد بوضوح على أن البريطانيين لا يريدون إعطاء أي معلـــومات تـــتعلق بالأســـرى والسجناء، وعن عددهم الحقيقي الذي سينكره البريطانيون حتماً فهو يتجاوز الألف.

وعـــن سؤال عما يقترحه الشيخ طالب بشأن حل المسألة، وما يمكن كتابته في التقرير الذي سيرفعه إلى الأمين العام قال طالب أن جميع الدول توافق على أنه ومع استمرار وجود من التدخل الأجنبي والإمبريالي وبأي شكل من الأشكال، فإنه من المستحيل على القطر تحقيق أي تقدم طبيعي لـــبلاده، وتحقـــيق أمنه واستقراره وهدوء أحواله، أنه من الضروري أن يترك تحديد مصير عُمان لأهلـــه دون الـــتدخل من قبل أي كان في شؤونهم، ويترك لهم مطلق الحرية لإقرار شؤونهم. "نحن أنـــاس نـــريد أن ننعم بالسلام والأمن، وألا يشاركنا أحد في تحقيق ذلك، لقد أجبرتنا بريطانيا على مقاومتها وذلك رداً على عدوانها السافر، ونحن نحملهم مسؤولية ذلك. ولقد تمكنا من الدخول لأبواب الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة والمسألة هي الآن في أيدي الأمم المتحدة، وأمينها العام بصفته الشخصية والرسمية".

بحـــث مندوب الأمين العام مع الشيخ طالب قضايا أخرى مثل المفاوضات مع البريطانيين وعن نظام الإمامة، واتفاقية السيب، والحدود بين مسقط وعُمان وغيرها[1].

التقـــى السيد دي ريبينغ وزير الخارجية البريطاني في27 حزيران 1963، وفي اللقاء أكد المندوب على أن الأسباب التي دفعته لزيارة الدمام ومقابلة الإمام وأخيه طالب كانت بموافقة الأمين العام، وذلك بقصد الحد من النقد الذي وجهه الموفدون العرب في الأمم المتحدة للمهمة، كما قدم في اللقـــاء إيجازاً عن لقائه بغالب وطالب حيث وصف الأمام بأنه ليس بالشخصية المستقلة، وأن طالب هو الذي يقف وراء الإمامة وتحركاتها.

وعند زيارته للسلطنة أوضح بأن السلطان سمح لهما[2] أن يذهبا أينما شاءا، وأنهما اضطرا لتغييـــر خططهمـــا أحـــياناً، وذلـــك لرد التهم القائلة بأنهما أتيح لهما القيام بجولة مرسومة من قبل "الإمبـــريالية"، وأخيـــراً أنهما وجدا السلطان متعاوناً، وأنه كانت هنالك ثلاث نقاط فقط لم يتجاوب السلطان معهما بشأنها وهي:

1. معاهدة السيب، إذ قال السلطان أنه فضل عدم إطلاعهما عليها لأنه اعتبرها قضية منتهية.
2. السجن: إذ لم يسمح لهما بزيارته ولكن سمح لهما بالتحدث إلى موظفي السجن ومن ضمنهم الموظف الطبي.
3. المـــساعدة البريطانية، ذكر السلطان أن البريطانيين يدفعون جزءاً من تكاليف قوته، ولكنه فضل عدم ذكر المبلغ المدفوع.

---

(1) Ibid., P.P. 734-736.

(2) كان برفقة السيد دي ريبينغ السيد فان ويك (Mr. Van Wijk).

وفي نهاية اللقاء أشار السيد ريبينغ بأنه يأمل أن يكون في مقدوره الانتهاء من كتابة تقريره خلال فترة أسبوعين أو ثلاثة، وهو يعتقد أنه سوف يكون في صالح السلطان شخصياً لو أنه سمح له بالخــروج قليلاً عن مدى صلاحيته المحددة شيئاً ما، ولكنه يدرك أهمية استخدام صلاحياته بتحفظ، وسوف يعرض التقرير على الوفد البريطاني في الأمم المتحدة[1].

قدّم السيد دي ريبينغ تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 1963/10/8، وكان يتكون من تسعة وأربعين صفحة مع عدد من الملاحق والخرائط، وأهم ما تضمنه ذلك التقرير:

- أكــد أن المنطقة التي زارها كانت هادئة، ولم يحدث فيها قتال منذ عام 1959، وأن أعمال التخريب قليلة، وتنحصر بتفجير عدد من الألغام. كما أنه ليس هنالك من أثر للثوار، وليس هــنالك متــسللون مــن خارج المنطقة حيث أدعى سلطان مسقط أن هنالك 400 عُماني يــتدربون خــارج عُمــان، وأن بعــضهم قد عاد إلى عُمان عن طريق البحر وعن طريق السعودية.
- وبالنــسبة للقوات الأجنبية ذكر التقرير أن نصف جيش السلطان مؤلف من عناصر أجنبية عــن البلاد، وأكثرهم من البلوش، كما أن جيش السلطان تحت إشراف ضباط إنجليز، وأن معظــم ضــباط الجــيش هم من الإنجليز، وأن القوة الجوية هي قوة بريطانية صرفة وأن السلطان رفض أن يعتبر وجود الجنود والضباط الإنجليز والبلوش أمراً ماساً بسيادته، وقال أنــه يستخدمهم لأنهم يعرفون المنطقة، وكذلك رفضت السلطات البريطانية تزويد المندوب

[1] R. O., 1963, F. O. 371/168696, record of conversation between the Lord Privy Seal and Mr. De Ribbing, 27/6/1963, P. 688.

بأية معلومات عن مخصصات الدفاع المالية، ومقدار المساعدة التي تقدمها بريطانيا في هذا السبيل. في حين أكد وجود القواعد الجوية البريطانية في صلالة وجزيرة مصيرة.

- رفــض السلطان سعيد بن تيمور السماح لمندوب هيئة الأمم المتحدة من الدخول إلى سجن الجلالـــي في مسقط، واقتصرت اللجنة بحثها عن مئات السجناء من العُمانيين الذين تضمهم الـسجون بالتحدث مع طبيب السجن الهندي الذي قال أن السجناء يعيشون في حالة ممتازة من حيث الصحة والنظافة.
- لم يؤكد السلطان عما إذا كان يسيطر على عُمان الداخلية، وكل ما أكد عليه من هذه الناحية أن التقالــيد القبلية لا تزال مسيطرة على نظام الحكم هناك. واظهر التقرير رفض السلطان ومعارضته لعودة الإمام غالب بن علي، ولم يتطرق إلى موقف العُمانيين من الإمام والإمامة وموقفهم من السلطان، وما هي آرائهم في الحكم ومصير بلادهم.
- وعــن اتفاقــية السيب التي منحت الإمامة استقلالاً داخلياً أجاب السلطان بأنه يعتقد أن هذه الاتفاقــية وقعت نتيجة لضعف والده الذي أراد أن يساوم قبائل الداخل، ورفض السلطان أن يزود المندوب بنسخة أصلية من أصل الاتفاقية، وقال أنه لا يعترف بها، وأنها ليست سوى اتفاقــية شخــصية بــين والده وزعماء القبائل، في حين أوضح التقرير أن الاتفاقية طبقت بصورة مقنعة من قبل الجانبين منذ عقدها عام 1920، وحتى وفاة الإمام محمد بن عبد الله عام 1954م.
- جاء في خلاصة التقرير أن البعثة الدولية تعتقد أن جميع السكان في مسقط وعُمان الداخلية هم من العرب الذي تجمعهم اللغة العربية والدين الإسلامي، وأن الخلافات الحالية إنما هي خلافات تاريخية نشأت لسيطرة الإمامة على السلطنة وبالعكس.

• طلب مندوب الأمين العام في نهاية التقرير بالسعي لإيجاد حل سلمي لقضية عُمان، كما لفت نظر هيئة الأمم المتحدة إلى سوء الأحوال الاقتصادية والصحية والثقافية التي يعيشها الشعب العُماني، وطالب بمساهمة المنظمة الدولية في تطوير المنطقة في جميع الميادين[1].

اللجنة الرابعة

كانت الدول العربية وقبل صدور تقرير دي ريبينغ وهي (الجزائر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الجمهورية العربية المتحدة، اليمن)، قد وجهت خطاباً إلى الأمين العام للأمم المتحدة طلبت فيه إدراج مسألة عُمان في أجندة وبنود الجمعية العامة التي سوف تناقشها في دورة انعقادها الثامنة عشرة، وقد أرفق طلبهم بمذكرة تفصيلية تقول: "أنه وفي عام 1957 كان مجلس الأمن قد درس قضية الاعتداء البريطاني المسلح ضد استقلال وسيادة وسلامة أمن إمامة عُمان، وأن عدداً من أعضاء الجمعية العامة قد اعترف في الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة بحق الشعب العُماني في تقرير مصيره وسيادته، ومن هنا فإنه لا يجوز لمنظمة الأمم المتحدة أن تبقى غير مكترثة بمصير شعب يناضل منذ سنوات في سبيل الحرية والاستقلال، وأنه لما كانت حكومة المملكة المتحدة تستمر في إتباع سياسية العنف والاضطهاد ولا تطبق ما منحه تصريح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة، فإنه إذن يتوجب على الجمعية العمومية أن تدرس مرة أخرى القضية العُمانية باعتبارها من القضايا الاستعمارية"[2].

أوصى مكتب الجمعية العمومية بتسجيل القضية على جدول أعماله دون تصويت، ثم دار نقاش في المكتب حول معرفة أي من لجان الجمعية العامة ستقوم بدراسة هذه القضية وانتهى النقاش

---

[1] الداود، المرجع السابق، ص 72-75، وقاسم، المرجع السابق، ص 244، 245.

[2] عُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 61، 62.

بـــأن تم إحالتها إلى اللجنة الرابعة بموافقة 11 صوتاً ضد 7 أصوات وامتناع ثلاثة عن التصويت، وكان ممثل المملكة المتحدة قد مانع إحالتها إلى اللجنة الرابعة –المختصة بتصفية الاستعمار– وأبدى تحفظاته على جدول الأعمال[1].

وفـــي الجلـــسة التـــي عقدتها الجمعية العامة في 19 أيلول تم إدراج القضية إلى الأجندة، وإحالـــتها إلـــى اللجـــنة الرابعة، وفي 20 أيلول وافقت الجمعية العامة على توصيات اللجنة العامة وإحالة بند "مسألة عُمان" على اللجنة الرابعة لأخذها في عين الاعتبار، وطلب التماس آخر مقدم من الشيخ طالب ممثل وفد عُمان من أجل الاستماع إليه[2].

وفـــي اجتماع اللجنة في 3 تشرين الأول تم توزيع مذكرة توضيحية عن النواحي الشرعية التاريخية في قضية عُمان قدمها رئيس لجنة حقوق عُمان، كما تم تبليغ اللجنة الرابعة: ببرقية مرسلة من سلطان مسقط يقول فيها أن الجمعية العامة في دورتها السابقة كانت قد رفضت القرار بالحكم في شؤون هي من اختصاص السلطان، يلفت السلطان نظر اللجنة إلى أنها ستناقش نفس الموضوع من قبل لجنة تهتم بالدول التي تحت الوصاية أو غير المستقلة وهو ما يرفضه السلطان باعتبار أن بلاده ذات سيادة مستقلة[3].

بـــدأت اللجـــنة الرابعة اجتماعها بتاريخ 29 تشرين الثاني 1963 بالاستماع إلى العريضة المقدمـــة من الشيخ طالب بن علي الهنائي، والتي قدم فيها عرضاً تاريخياً مفصلاً عن نظام الإمامة المـــستقل والذي كان سائداً وراسخاً لعهود طويلة خلت، وكيف أن شعب عُمان اليوم يكافح بكل قوة

---

(1) المرجع نفسه، ص 62.

(2) R.O., 1963, F.O. 371/168702. report of the fourth committee, 10/12/1963, P. 421.

(3) عُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 63.

لنـــيل استقلاله وحق تقرير مصيره، حيث فصل البريطانيون مسقط عن عُمان، وحتى بعد أن فعلوا ذلـــك استمروا في الاعتراف بالحكم الذاتي المستقل الذي ظلت تتمتع به عُمان، وقد استمر السلطان فـــي حكـــم المـــناطق الساحلية فقط حتى عام 1955، وعندما شجعه البريطانيون على مد مناطق سيطرته ونفوذه إلى الأراضي الداخلية في عُمان، وذلك لجعل شركة العراق تبدأ عمليات التنقيب عن الـــنفط قـــاوم أهل عُمان هذا التدخل بكل شجاعة، ولكنهم هزموا نتيجة للقوة العسكرية الكبيرة التي واجهـــتهم بهـــا بـــريطانيا، وضرب طالب أمثلة عسكرية كثيرة على أن تدخل البريطانيين لمساندة السلطان كان خطأً لا مبرر قانوني له[1].

واختتم طالب حديثه بالتأكيد على أن عُمان لديها جميع مقومات السيادة المستقلة، وبها شعب متجانس التكوين يعيش في مناطق جيدة التحديد، وبأن الشعب العُماني يرغب في عودة إمامه، وإذا منح حق الاختيار فإنهم سينتخبونه زعيماً لهم، وأن حكم السلطان ليس مبنياً على إرادة الشعب وهو مجرد "عميل للبريطانيين" وأن القوانين الشرعية لا تبيح توارث الحكم[2].

وفي اجتماع اللجنة في 3 كانون الأول 1963 وضع أمام اللجنة التقرير الذي أعده السيد دي ريبينغ ممثل الأمين ومبعوثه الذي قام بزيارة إلى عُمان من أجل تلك الغاية، وقد استمرت المناقشات على مدى الأيام حتى التاسع من كانون الأول عام 1963، وأثناء المناقشات العامة في اللجنة ظهرت ثلاثة مواقف تجاه بحث القضية:

---

[1] R.O., 1963, F. O. 371/168702, New York to Foreign Office, reporting speech by Talib Bin Ali Al- Hanai, 29/11/1963.

[2] Ibid., 401.

الأول: اعتبر أن قضية عُمان استعمارية، وأنهم على استعداد لتدعيم التدابير التي من شأنها أن تعتبرها مشكلة استعمارية.

الثاني: اعتبر أن هذه القضية قضية داخلية، وأنها لا تتطلب أي إجراء.

الثالث: اعتبروا أنه لا يسعهم اتخاذ أي من الموقفين أعلاه، وأنه يجب التعمق في دراسة هذه القضية قبل اتخاذ إجراء بشأنها[1].

تشكيل اللجنة الخاصة

قدم ممثل تونس في اجتماع اللجنة المنعقدة في 1963/12/5 ورقة عمل تمثل اقتراحاً لحل المشكلة وقد تبنت الاقتراح مجموعة من الدول هي (أفغانستان والجزائر وإندونيسيا والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا ومالي والمغرب والسعودية والصومال والسودان وسوريا والجمهورية العربية المتحدة واليمن ويوغسلافيا) ويتضمن الاقتراح أن يقوم الأمين العامة بما يأتي:

1. الإعلان عن الاعتراف بحق شعب عُمان في إعلان استقلاله وتقرير مصيره.
2. دعوة اللجنة السياسية الخاصة بإعلان وضمان استقلال الدول التي ترزخ تحت سيطرة الاستعمار إلى معاينة الوضع في عُمان، وإعداد تقرير شامل بذلك يوضع أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة عشر[2].

---

(1) عُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 63.

(2) المرجع نفسه، ص 74.

أبلغ ممثل البرازيل في الاجتماع المنعقد بتاريخ 1963/12/9 الأعضاء المشاركين في اللجنة الرابعة أن هناك نصاً مقترحاً لحل المسألة قد تم تبنيه وتقديمه من قبل مجموعة من الدول[1]، وأن هذا النص تم تسليمه إلى السكرتارية العامة وسوف يتم الإعلان عنه بصورة رسمية بعد أن يتم توزيعه على كافة الأعضاء في الجمعية العامة[2].

وفي اليوم نفسه قدم مندوب البرازيل نص المشروع للتصويت، وكانت نتيجته هي: 95 موافقاً و1 معترض و7 امتناع عن التصويت[3]، وعليه تبنت اللجنة الرابعة نتيجة التصويت وقدمت مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تمت صياغته على النحو الآتي: مسألة عُمان.

قامت الجمعية العامة بمناقشة وبحث مسألة عُمان واستمعت إلى الكثير من المداخلات والكلمات من أطراف عديدة، وهي تقلق كثيراً لمجرى الأحداث المؤسفة حالياً في عمان، و لقد أحيطت علما بما جاء في تقرير مبعوث الأمين العام الذي زار المنطقة وتسجل الشكر لما بذله من جهود.

وتأخذ في الاعتبار الحقائق التي وردت في ذلك التقرير، وتلفت إلى ما أورده المبعوث من أنه لم يسمح له الزمن ولا التسهيلات حتى يجد نفسه في موقع يمكنه من إعطاء التقييم الكامل والطرح التاريخي المطلوب لتسلسل الوقائع في ما يخص ماضي المنطقة من الناحية السياسية، لذا تقرر الجمعية العامة الآتي نصه:

---

[1] الدول هي: الأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا والإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهاييتي وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبيرو وأوروغواي وفنزويلا.

[2] R.O. 1963, F.O. 371/168702, report of the Fourth Committee, 10/12/1963, P. 423.

[3] لمعرفة هذه الدول انظر: Ibid., P.P. 423, 424.

1. تكوين لجنة تقصي حقائق من خمسة أعضاء من الدول المنضوية تحت مظلة الجمعية العامة تكون تحت رئاسة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تحقق في مسألة عُمان.
2. دعــوة كل الأطراف التي لها صلة بالموضوع للتعاون الكامل مع لجنة تقصي الحقائق بكل الوسائل والسبل الممكنة بما فيها تسهيل، وتأمين زيارة اللجنة إلى المنطقة المتنازع عليها.
3. الطلب من اللجنة إعداد تقريرها، وتقديمه للجمعية العامة في دورة انعقادها التاسعة عشرة.
4. الطلب من الأمين العام للمنظمة الدولية تقديم كل التسهيلات المطلوبة للجنة لكي تتمكن من أداء مهمتها على الوجه الأمثل والكامل[1].

اجــتمعت اللجــنة أول اجــتماع لها في 12 نيسان 1964، وقررت فيه انتخاب السيد عبد الرحمن بازواك رئيساً لها وجاءت تشكيلة اللجنة كالآتي:

1. عبد الرحمن بازواك "Abdur Rahman Pazhwak": أفغانستان.
2. موليو جيمنز "مقرراً" "Volio Jimenz": كوستاريكا.
3. رام مالهوترا "Ram Malhotra": نيبال.
4. علي مونغونو "Ali Monguno": نيجيريا.
5. سيس عبدو "Ciss Abdou": السنغال[2].

عمل اللجنة

عقدت اللجنة قبل أن تباشر مهمتها خمسة وعشرين جلسة لوضع نظامها الداخلي، ولفحص مدى سلطتها، ثم بدأت بالبحث والمفاوضة للقيام بزيارة المنطقة بموجب ما أسند إليها من سلطة، كما

---

[1] Ibid., P.P. 424, 425.

[2] عُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 18،19.

أن اللجـــنة تركت الفرصة للدول الأعضاء لإبداء آرائها حول الموضوع. ولم تتمكن من السفر إلى عمـُــان، ولكنها تمكنت من مقابلة السلطان في لندن، كما أقامت مدة في الدمام حيث كان هناك إمام عُمـــان، وأن اللجنة سافرت إلى الكويت والقاهرة حيث كان يقيم عدد من الأشخاص الذين بوسعهم مساعدتها على القيام بما عهد إليها.

قابـــل رئيس اللجنة بصفته ممثلاً لها السلطان في لندن فيما بين 31 آب و3 أيلول 1964، بيـــنما جرت محادثات بين أعضاء اللجنة وموظفي الخارجية البريطانية في لندن بتاريخ 13 أيلول 1964، ومـــن ثم انتقلت إلى الدمام حيث التقت إمام عُمان والشيخ سليمان بن حمير وبعض اتباعه، وعـــدد من اللاجئين العُمانيين، وقد مكثت في الدمام من 5 حتى 9 أيلول، وفي 9 أيلول وصلت إلى الكـــويت فقابلت بعض أتباع الإمام ومجموعة من العُمانيين، ثم غادرت الكويت إلى القاهرة في 13 أيلـــول حيث قابلت هناك الشيخ صالح بن عيسى، وعدد من العُمانيين المقيمين في القاهرة، وأنهت أعمالها في القاهرة في 16 أيلول 1964.

بعد ذلك عاد رئيس اللجنة إلى لندن لاستكمال محادثاته مع السلطان، ولكن ذلك الاجتماع لم يحدث لاعتذار السلطان عنه، ولقد وقفت اللجنة بالاستماع إلى 175 شخصاً قدموا من عُمان، وذلك أثناء تجوالها في الدمام والقاهرة والكويت[1].

كانت المواضيع التي تطرقت لها والأسئلة التي طرحتها على كافة الأطراف عديدة، وتشمل جمـــيع جوانب القضية تاريخياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وكان من أهم المواضيع التي ناقشتها مـــع الأطراف تاريخ عُمان منذ القرن الثامن عشر وحتى فترة تشكيلها، فعلى مستوى الإمامة كان

---

[1] المرجع نفسه، ص 20، 21.

البحث قد شمل نظام الإمامة منذ نشأته وظهوره، وسلطة الإمام، ونمط إدارته، وعلاقاته الخارجية، وعلاقــته بالسلطان والمملكة المتحدة، ووجهة نظرها من الأحداث التاريخية في كل فترات النزاع، والاتــصالات التـــي جرت مع الحكومة البريطانية في بيروت، وعلى مستوى السلطنة تطرقت إلى نظامهـــا، وعلاقاتها مع المملكة المتحدة، والاتفاقيات المبرمة معها، وموقفها من الإمامة، والأحداث الأخيـــرة فـــي عُمـــان، وعلـــى مستوى المملكة المتحدة تناولت بداية وجودها التاريخي في عُمان، والمعاهـــدات التـــي عقـــدتها مع سلاطين وأئمة عُمان، ومصالحها المتنوعة، وموقفها من الإمامة، ودورها في الأحداث التي أدت إلى خروج الإمام وأتباعه من عُمان، وغيرها من القضايا الجغرافية والتعليمية والاجتماعية.

الموقف البريطاني من تشكيل اللجنة الخاصة

أصدرت وزارة الخارجية البريطانية دراسة حول تشكيل اللجنة في 11 شباط 1964 كشفت فـــيها عن سعيها المتواصل لإقناع الجمعية العامة لتصرف نظرها كلياً عن بحث المسألة العُمانية، ولكـــنها وبعـــد أسابيع من الجهود المكثفة التي قام بها بشكل رئيسي وفد المملكة المتحدة بنيويورك توصـــلت إلى نتيجة بأنه لا يمكن إقناع الجمعية العامة بصرف النظر عن المسألة برمتها، وأن أية محاولة بذلك الاتجاه سوف تفشل[1]، وبما أن أمر اللجنة أصبح واقعاً فانه لا بد للسلطان الذي رفض وفـــي مـــرات عديـــدة التعامل مع الأمم المتحدة أن يبين موقفه تجاه قضايا عديدة أهمها ما إذا كان سيـــسمح للجـــنة بزيارة عُمان إذا ما طلبت منه ذلك، وأنه في حالة رفضه ذلك سيكون أمامه عدة

---

[1] R. O., 1964, F.O. 371/174560, Foreign Office Brief, regarding United Nation's review of Oman situation, 11/2/1964, P. 219.

خـــيارات مـــنها: أن يعين محامياً عالمياً غير بريطاني، ومن الأفضل أن يكون أمريكياً ليدافع عنه أمامها، أو أن يقوم بمقابلتها في لندن أثناء زيارته القادمة.

ويجـــب على السلطان أن يدرس أمر كتابة مذكرة حول وضعه السيادي التاريخي، وتاريخ وحـــدة أراضـــيه، وعلاقاتـــه مع بريطانيا والدول الأخرى، كما أن من وجهة نظر حكومة المملكة المـــتحدة إن حـــان الوقت للسلطان ليدرس ويبحث وبصورة جادة إمكانية العمل بجد لدعم وتثبيت وتقوية دعوته وحقه في السيادة والاستقلال، وأن أهم الخطوات في سبيل ذلك هو الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة، والحصول على عضويتها، وأن يعمل على إقامة علاقات مع دول العالم، للخروج من حالة العزلة الدولية التي يعيشها[1].

بناءً على تلك التوجهات قام المقيم السياسي في البحرين السيد لوس (W.H. Luce) بمقابلة السلطان في صلالة ما بين 9 و11 شباط 1964، وفي اللقاء رفض السلطان كل تلك التوجهات حيث أوضـــح بأنه لن يسمح للجنة أو أي عضو من أعضائها بزيارة السلطنة أو الدخول إلى مناطقه، ثم معارضـــته لانعقاد أي اجتماع بينها وبينه شخصياً. كما أنه لا يرى أي جوانب إيجابية في المقترح المقدم له بتعيين محام، وأنه ليس على استعداد لدفع أي مبلغ في سبيل ذلك، وعن إمكانية تقديم طلب للانضمام لهيئة الأمم المتحدة فقد رفض ذلك قائلاً أنه لا يريد شيئاً منها أو القيام بعمل معها، ورغم محاولة السيد لوس في اللقاءات المتكررة الضغط على السلطان لقبول السلطان مقترحات حكومته،

---

[1] Ibid., P.P. 223, 224.

إلا أنـــه أصر على رفضها جميعاً، وكانت النقطة الوحيدة التي استطاعت الحكومة البريطانية إقناع السلطان فيها بتوجهاتها هي موافقته على مقابلة رئيس اللجنة في لندن[1].

حاولـــت الحكـــومة البـــريطانية في الاجتماع الذي جرى بينها وبين اللجنة الخاصة بعُمان بوزارة الخارجية البريطانية في 3 أيلول الدفاع عن سياستها في عُمان، وعلاقتها مع السلطان، وبيان موقفها من كل القضايا التي سألتها عنها وتم مناقشتها، إلا أن التعميمات والاعتبارات التي توصلت لها اللجنة دانت معظم السياسات البريطانية، وكان أهم تلك الاعتبارات:

- إن وضـــع السلطان بعد عام 1913 أي بعد الفترة التي تم فيها انتخاب الإمام، كان ضعيفاً جـــداً، وأن اللجنة تميل إلى الاعتقاد مع أكثر المراقبين للحالة، أنه لولا مساعدة البريطانيين للسلطان، لانقلبت السلطنة رأساً على عقب، وأن هذه المساعدة أخذت شكلاً عسكرياً في عام 1915 حيـــنما دافعت عن عاصمة السلطان جيوش أرسلتها المملكة المتحدة، ومن ثم أخذت شكلاً دبلوماسياً من عام 1915 وحتى 1920 حينما استعمل الوكلاء السياسيون البريطانيون في مسقط ما لديهم من نفوذ لصالح السلطان.
- أن المملكـــة المـــتحدة بدأت في عام 1915 تتخذ تدابير لإزالة الاختلافات التي كانت تبعد السلطان عما كانت تسميهم برعاياه المتمردين وعلى رأسهم الإمام، حيث كانت على استعداد للقـــيام بدور أولي وعلى أن تستعمل نفوذها، وعند الحاجة قواها لمساعدة السلطان، وعلى الـــرغم مـــن تذرع الحكومة البريطانية أن دوافعها في ذلك من أجل المحافظة على الأمن

---

[1] R. O., 1964, F.O. 371/174560, record of meeting with the Sultan at Salala, 19-21 February 1964, P.P. 239-242.

والاستقرار، إلا أن اللجنة تستطيع أن تستنتج أن سياسة بريطانيا كانت تمليها إلى حد بعيد رغبتها في أن تبقي على رأس الحكم سلطاناً يخضع لنفوذها.

- إن دور المملكة المتحدة فيما يتعلق باتفاقية السيب قد يتجاوز حدود الوساطة، وإنها كانت طرفاً من أطراف الاتفاق، فالطرفين الوحيدين اللذين يتمتعان بنظام أساسي دولي هما الإمامة والمملكة المتحدة، أي أن السلطنة لم تكن إلا إقليماً من المملكة المتحدة ليس لها نظام أساسي دولي، ومما يثبت ذلك الرسائل التي تم تبادلها قبل الاتفاق بين الوكيل السياسي البريطاني والشيخ عيسى بن صالح، والذي يوضح أن الوكيل السياسي قام بدور هام في المفاوضات تجاوز دور الوسيط ليصل دور المفاوض الرئيسي، وبالتالي عندما وقع العُمانيون الاتفاق اعتقدوا أنهم إنما يوقعون اتفاقاً مع المملكة المتحدة. وكذلك فان رسائل الشكاوي التي قدمت بعد عقد الاتفاقية حول أي خرق لبند من بنود تلك الاتفاقية، كانت تتم بين الوكيل السياسي والشيخ عيسى بن صالح كممثل عن الإمام.

- على الرغم من اعتراف بريطانيا بالسلطان كحاكم مستقل إلا أن استقلاله في تصريف شؤون البلاد كان محدوداً، فهو لا يستطيع التنازل عن أي جزء من إقليمه إلا للمملكة المتحدة، ولا يتمكن هو نفسه من استثمار آبار البترول في بلاده قبل أن يُعلم الممثل البريطاني، والحصول على موافقة المملكة المتحدة، وأن أكثر الأجانب المقيمين في بلاده لا يخضعون إلى قوانين البلاد، وأن كل شكوى من شيوخ القبائل يجب أن تقدم إلى الممثل البريطاني، وعلى الرغم من أنه بقي له سلطة الآمر على جيشه، إلا أن ذلك الجيش كان تحت قياده ضابط بريطاني، وأن وزيرة الأول ومستشاره الحالي هما بريطانيان.

ومن ناحية السياسة الخارجية وبالرغم من وجود إدارة للشؤون الخارجية تقوم بمهمة العلاقات مع الخارج، وقيام السلطان شخصياً بتصريف الأمور الهامة منها، وخاصة عقد الاتفاقيات والمعاهدات والتي لا تتعارض مع سيادة السلطان، إلا أن نظرة كلية لتلك الاتفاقيات تترك مجالاً للشك في هذه السيادة، ومما يزيد تلك الشكوك أن المستشار الرئيسي للسلطان هو بريطاني، وأن ضباط جيشه بريطانيون، وأن بريطانيا هي التي تدافع عن وجهة نظر السلطان في هيئة الأمم المتحدة، وهي التي مثلت السلطان في مفاوضات عام 1952 وحتى العام 1955 مع المملكة العربية السعودية حول قضية البريمي، وأخيراً في المفاوضات مع ممثلي الإمام.

- إن انتخاب إمام جديد في عام 1913 أعطى دليلاً جديداً على قوة الإمامة، وأن العامل الديني ساعد على كسب الرأي العام إلى جانبها، وأن قوة الإمام العسكرية وتعطي فكره عن مدى التأثير الشعبي الذي كانت تتمتع به الإمامة، وذلك عندما هددت قوى الإمام مدينة مسقط في عام 1915، وكادت السلطنة أن تنتهي لولا تقديم بريطانيا المساعدة العسكرية للسلطان.
- إن اللجنة مقتنعة أن السلطان لم يمارس عملياً أية سلطة داخلية طيلة المدة التي أعقبت إبرام اتفاقية السيب، ومما يدلل على ذلك أن بعض المرافقين البريطانيين الذين تابعوا موضوع عُمان فيما بين عامي 1920 و 1950 أكدوا أن السلاطين لم يمارسوا أية سلطة على المناطق الداخلية، وأن أكثر تلك المناطق كانت تابعة لسلطة الإمام، مما يفرض وجود إمامة مستقلة.

ويظهر للجنة أن الإمامة كانت تتمتع بالمقومات العادية للدولة، إذ كان لها رئيس دولة (الإمام)، ومجلس عالي وطراز إداري خاص بها يقوم على تطبيقه رؤساء العشائر والولاة، وكان الإمام هو الذي يسمي هؤلاء الولاة، وهناك ضرائب تفرض وتجنى باسم الإمام ولحاجات الإمام.

وكان للإمامة حدود واضحة (ولو أنها لم تكن واضحة كل الوضوح) وهي تمتد حول الجبل الأخضر وقسماً من الظاهرة والشرقية وجعلان، وأن قضاة الإمام الشرعيين يقاضون الناس بالعدل في جميع هذه المنطقة، وأن القضاء الشرعي المتبع فيها يختلف تماماً عن القضاء الشرعي في السلطنة، وأن الإمامة في الفترة الأخيرة من حكم الإمام محمد الخليلي كانت تمنح جوازات سفر خاصة بها تقبلها علـــى الأقـــل دولـــتان هما المملكة العربية السعودية والكويت وأكثر من كل هذا فقد طلبت الإمامة الانتـساب إلـــى جامعة الدول العربية إبان حكم الإمام محمد الخليلي أولاً، ثم بعد أن انتخب الإمام غالب للإمامة في عام 1954.

- إن اللجـــنة لا يمكنها أن تبدي ريبتها في الدور الذي قامت به المملكة في الأحداث منذ العام 1955، فمـــن الناحـــية القانونية يظهر أن المملكة المتحدة لم تمكن لها سيطرة على تسيير سياسة السلطان ولا استعمال جيوشه، وأن كل هذه الشؤون تعود للسلطان، على أننا (اللجنة) إذا أدخلـــنا فـــي الحساب العلاقات الوثيقة القائمة منذ سنوات طويلة بين السلطان والمملكة المتحدة، وأن هذا الموضوع يتعلق بشركة بترولية هي أصلاً بريطانية، فذلك ما يحمل اللجنة علـــى الاعتقاد أن المملكة المتحدة اشتركت بشكل ما في تهيئة وتحقيق السياسة التي تبناها السلطان في هذا الموضوع.

ومن هنا فان اللجنة رفضت ما تذهب إليه المملكة المتحدة ويجعله سبباً لتدخلها على أنه كان تدخلاً عسكرياً سببه انتهاج الإمام غالب سياسات تتعدى حدود سلطته، وكذلك رفضت حقيقة أن كل هـــذه الـــسياسات قـــد طـــبقت قبل فترة من توليه منصب الإمام. واللجنة لا تعتقد بأن الإمام تلقى مـــساعدات أجنبـــية قبل عام 1957 كما تدعي المملكة المتحدة، ولم يتلق في أي وقت مساعدة على

شـــكل قـــوات، كما قدمت ذلك المملكة المتحدة للسلطان، ومن هذا المنطلق تصبح التبريرات التي قدمتها المملكة المتحدة لتدخلها لا أساس لها من الصحة.

- لقـــد أخذت اللجنة علماً بأن جميع الأشخاص الذين استجوبتهم من أصل عُماني ومن مسقط يطلبون إلغاء الوجود البريطاني بجميع أشكاله، وأن هذا الطلب يشكل الشرط الأول لكل حل يقترح للقضية العُمانية.
- وفي ما يتعلق بحمل القضية عن طريق المفاوضات فان اللجنة أخذت علماً بالتصريح الذي قدمه الشيخ طالب بحضور الإمام، والقائل بأن الباب يبقى مفتوحاً للتفاهم، وعلى الرغم من أن الـــسلطان لم يبد بصورة مباشرة أي رأي حول إمكانية الحل عن طريق المفاوضة، فإن اللجـــنة تأمـــل أن لا يـــرفض هذه الإمكانية، ولمست اللجنة أيضاً أن عدداً من الأشخاص المـــستجوبين أظهـــروا استعدادهم لقبول العودة إلى ما كان عليه الوضع السياسي قبل عام 1955 كحـــل وســـط، وريثما يتم التوصل إلى الحل النهائي، إذن فاللجنة تأمل في أن تقوم مفاوضات بين جميع الأطراف ذات العلاقة في القضية.

وتعتبـــر اللجنة أن العُمانيين وعلى الأقل الذين غادروا البلاد منهم لسبب أو لآخر متعلقون بالمبادئ الديمقراطية، وبأسلوب التمثيل عن طريق الانتخاب بما فيهم الإمام لتأسيس حكم ديمقراطي في بلادهم[1].

---

[1] للاطلاع على جميع الاعتبارات التي خلصت إليها اللجنة انظر: عُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 265-308.

توصيات اللجنة الخاصة

قدمت اللجنة مجموعة من التوصيات، وما توصلت إليه بعد دراسة شاملة ومستفيضة للمسألة العُمانية، وكان أهم هذه التوصيات:

1. تعتبـــر اللجنة أن قضية عُمان مشكلة دولية خطيرة يتوجب على الهيئة العامة للأمم المتحدة أن تمنحها اهتماماً خاصاً.
2. إن اللجـــنة تعتبـــر أن قضية عُمان تحيطها مطامع استعمارية، وأن مسقط وعُمان معرضة للتدخل الأجنبي.
3. وتعتبـــر اللجـــنة أن القضية تثير قلقاً لربما يزداد خطراً، وأن إيجاد حل لها ضرورة ملحة للحفـــاظ على السلام، ومن دون ذلك فلا سبيل لأي تقدم اقتصادي، وأنه يتوجب على جميع المهتمين بهذه القضية وأصحاب العلاقة (دون أن يقع أي ضرر من جراء المواقف المتخذة من أي من الأطراف فيما سبق)، تجنب كل عمل من شأنه أن يعرقل الحلول السليمة.
4. تعتبـــر اللجنة أنه يقع على عاتق الأمم المتحدة أن تساعد على حل القضية بتدخلها لتسهيل المفاوضـــات بين جميع الأطراف، وذلك بتشكيل لجنة تقوم بالمساعي الحميدة. إن أي تدبير تتخذه الهيئة العامة يجب أن يكون لتأمين رغبات شعب مسقط وعُمان الشرعية.
5. تعتبر اللجنة أنه يتوجب على الهيئة العامة أن تحض الإمام والسلطان لأن يعملا كل ما في وسعهما لحل القضية باللجوء إلى لجنة المساعي الحميدة.
6. تعتبـــر اللجنة أنه يتوجب على الهيئة العامة أن تحض حكومة المملكة المتحدة على تسهيل قـــيام المفاوضـــات، وعلى أن تستفيد من العلاقات الوثيقة والصديقة القائمة فيما بينها وبين السلطان للتشجيع على تبني هذا الحل.

7. إن اللجـــنة تعتبـــر أنـــه يـــتوجب على الهيئة العامة أن تحض الدول العربية لتعمل كل ما باستطاعتها للتشجيع على قبول حل مرضٍ عن طريق المفاوضات[1].

قـــدم رئيس اللجنة تقريره إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بعد أن أقرته اللجنة الخاصة بقضية عُمان بتاريخ 8 كانون الثاني 1965، وقامت اللجنة بتقديم تقريرها في 22 كانون الثاني إلى الجمعـــية العامة في دورتها التاسعة عشر، إلا أن التقرير لم يناقش في تلك الدورة نتيجة للظروف التـــي ســـادت جلسات تلك الدورة فأرجأها إلى الدورة العشرين حيث قامت خلالها بتحويل المسألة العُمانية مرة أخرى إلى اللجنة الرابعة رغم اعتراض المندوب البريطاني كالعادة على ذلك.

قامت اللجنة الرابعة بدراسة تقرير اللجنة الخاصة، وبالرغم من رفض الحكومة البريطانية واعتراضـــها على قرارات وتوصيات اللجنة إلا أن مجموعة من الدول قامت في 11 كانون الأول 1965 بإعداد قرار قدمته إلى الجمعية العامة من أجل التصويت عليه وكان نص القرار كالآتي:

أعـــربت الجمعـــية العامـــة عـــن قلقها الشديد حول خطورة الوضع الناتج عن السياسيات الاستعمارية والتدخل الأجنبي من طرف المملكة المتحدة في المنطقة (عُمان):

1. تـــم أخـــذ ملحوظات من تقرير اللجنة الخاصة بعُمان وعبرت الجمعية العامة عن تقديرها لجهود اللجنة في ذلك.
2. اســـتنكار واستهجان لاتجاه المملكة المتحدة وسلطات المنطقة في رفضها التعاون مع اللجنة الخاصة بعُمان، وفي عدم تسهيل مهمتها لزيارتها للمنطقة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 308، 309، وسيف محمد البدواوي، بريطانيا والخليج العربي سنوات الانسحاب، الكويت: مكتبة الفلاح، 2007، ص 57.

3. الاعتــراف بحــق شعب المنطقة ككل بتقرير المصير والاستقلال بما يتماشى ويتطابق مع التعبير عن آمالهم ورغباتهم الحرة.

4. اعتـبار وجود المملكة المتحدة الاستعماري وبكافة أشكاله سبب في منع شعب المنطقة من ممارسة حقوقهم وحقهم في تقرير المصير والاستقلال.

5. دعوة حكومة المملكة المتحدة لتطبيق الآتي وبصورة عاجلة وفورية في المنطقة:

أ. توقف كافة العمليات القمعية ضد شعب المنطقة.

ب. انسحاب القوات البريطانية.

ج. إطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وعودة المنفيين السياسيين للمنطقة.

د. إزالة الهيمنة البريطانية بكافة أشكالها.

6. دعوة اللجنة الخاصة لتقصي الأوضاع في المنطقة مع اعتبار تطبيق إعلان منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة حتى يتسنى لها فحص الوضع في هذه المنطقة.

7. تقــديم طلب للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بالتنسيق مع اللجنة الخاصة باتخاذ الإجراءات المناســبة لتطبيــق هــذا القرار ومن ثم رفع تقرير للجمعية العامة يقدم في جلستها الحادية والعشرين[1].

تم التصويت على القرار في جلسة الجمعية العامة بتاريخ 17 كانون الأول 1965، وحصل على أغلبية 61 صوتاً مقابل 18 صوتاً، وامتناع 32 دولة عن التصويت، وستة لم يحضروا الجلسة، وبإقــرار الجمعية العمومية لهذا القرار كانت النتيجة الاعتراف لأول مرة بحق العُمانيين في إدارة

---

[1] R.O., 1965, F.O., 371/179820, New York to Foreign Office, 11/12/1965, P.P. 289-291.

أنفسهم واستقلالهم الذي كان قد حرموا منه بسبب التواجد الاستعماري البريطاني المتعدد الأشكال، ولذلك دعا إلى انسحاب البريطانيين من عمان وتحرير السجناء السياسيين[1].

استمرت بعد ذلك مناقشة المسألة العُمانية في الأعوام والدورات اللاحقة، إلا أن الجمعية والدول التي كانت تناصر قضية الإمامة لم تتمكن من الوصول إلى نتيجة في دعم قضية الإمامة وتحقيق مطالبها على أرض الواقع، والسبب في ذلك يعود إلى وقوف المملكة المتحدة كدولة قوية تعارض كل تلك الجهود ولاسيما إذا ما علمنا أنها دولة ذات تأثير كبير على المستوى الدولي وأحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين القادر على إبطال أي مشروع من شأنه أن يضر بالمصالح البريطانية إذا ما حاولت تلك الدول عرضه على المجلس. ولقد كانت نهاية تحقيق المطالب التي كان ينادي بها الإمام وأتباعه بتقديم سلطنة عُمان طلباً لقبول عضويتها في الأمم المتحدة، حيث وافق مجلس الأمن بالإجماع على قبول السلطنة في عضوية الأمم المتحدة، وأجازته الجمعية العامة في 7 تشرين الأول عام 1971م[2].

لقد كانت الحرب الأهلية في عُمان صراعاً بين مؤسستين هي الإمامة والسلطنة، استطاعت فيها السلطنة من تحقيق نصرها على الأخرى بالاعتماد كلياً على الدعم الذي كانت تقدمه لها الحكومة البريطانية، في حين لم تكن الأخرى قادرة على الصمود في وجه هذا الدعم الكبير، ورغم محاولاتها في الوقوف في وجهه وحصولها على الدعم الخارجي المتواضع حيث صورت كفاحها

---

[1] Wilkinson, Op. Cit., P. 326.

[2] الخوند، المرجع السابق، ص 37.

علــى أنـــه تحرير عُمان من نير الاستعمار البريطاني[1]، وبه استطاعت أن تشد انتباه الرأي العام العربي لسنوات عديدة، وجعلت الدول العربية والصديقة التي تعادي السياسة البريطانية من الوقوف إلـــى جانــبها ســواء كـــان ذلك على المستوى العربي المتمثل بدعم قضيتها في الجامعة العربية ومـــساعدتها بالمال والسلاح وبفتح المكاتب في دمشق وبغداد والقاهرة أم على المستوى الدولي في دعـــم قــضيتها في هيئة الأمم المتحدة. فبالرغم من كل ذلك كانت النتيجة النهائية هي بقاء الإمامة اتباعها خارج الأراضي العُمانية. وانخراط العديد من أتباعها في جبهة جديدة مختلفة في أيدلوجيتها تــولت حــركة المعارضـــة ضـــد الـــسلطان وسياسته وهي جبهة تحرير ظفار أو الجبهة الشعبية الديمقـــراطية لتحرير عُمان والخليج العربي، إلا أنه جاءت هزيمة الأخيرة في 1974 لتمثل هزيمة حركات المعارضة والمقاومة في عُمان، وظهور عُمان كدولة مستقلة موحدة يرأسها السلطان قابوس بن سعيد حتى يومنا هذا[2].

الاتصالات بين الحكومة البريطانية والإمامة 1960-1965

1. المباحثات في بيروت 1961

جـــرت ثـــلاث جولات من المفاوضات السرية بين الإمام وأتباعه والحكومة البريطانية في بيـــروت، مثّل فيها الحكومة البريطانية والسلطان المقيم السياسي في البحرين، وكان ذلك في شهر كانـــون الثانـــي وشهر شباط وشهر تموز من العام 1961م، وجميعها لم تصل إلى أية نتيجة لحل الخلافات بين الطرفين.

---

[1] خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 140.

[2] توفي السلطان سعيد بن تيمور في منفاه في لندن سنة 1972م، هولي، المرجع السابق، ص 49.

كانون الثاني 1961

ففـي المحادثات الأولى التي عقدت في بيروت في منتصف شهر كانون الثاني والتي رأس فيها وفد الإمامة الشيخ سليمان بن حمير لم يبد الوفد البريطاني رغبته في إجراء مفاوضات مباشرة وإنما عملوا على إجراء استطلاعات واتصالات تمهيدية واستكشافية لمعرفة مطالب الإمام وأتباعه.

وكان على رأس تلك المطالب انسحاب القوات البريطانية التي يقودها البريطانيون من عُمان مـع تحديـد موعد لهذا الانسحاب، وقالوا أنه إذا ما تم الاتفاق على هذه الخطوة فإنه يمكن الانتقال لمناقشة المطالب الثلاثة الأخرى المتمثلة في ضمان عودة الإمام غالب ووقف إطلاق النار، وأخيراً إقامة علاقات صداقة طبيعية مع الطرف البريطاني بدون شروط أو امتيازات محددة.

رد الوفد البريطاني على تلك المقترحات بأن الحكومة البريطانية تبدي أسفها لعدم تلبية هذه المطالـب، وذلـك لأن القبول بها بصورة سريعة لسحب القوات البريطانية يعني دون الاتفاق على التفاصيل الأخرى أن الحكومة البريطانية قد تنازلت عن حقوقها في الاتفاقيات العُمانية البريطانية، والتي لا تزال سارية حتى الآن.

وقـد رد أعضاء وفد عُمان بأنه لا يمكن لهم أن يدخلوا في أي مناقشات دون الموافقة على البـند الأول مـن المطالب، وأن الإمام والعُمانيين لا يعترفون بتلك الاتفاقيات مطلقاً، وبذلك علقت المفاوضات دون الوصول إلى نتيجة[1].

شباط 1961

قدم وفد الإمام في هذا الاجتماع مطالب جديدة للوفد البريطاني هي:

---

[1] R.O., 1961, F.O., 371/156762, letter from Beirut to Foreign Office, 19/1/1961, P.P. 389, 399.

1. يجب أن تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الغزو والاقتحام البريطاني والسلطاني المسلح أي إلى ما قبل عام 1955م.
2. إعطاء العُمانيين حق تقرير مصيرهم، وإدارة شؤونهم بأنفسهم.
3. دفع تعويضات عن الخسائر التي حدثت نتيجة الحرب.
4. إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والرهائن.

وعندما جرت المناقشات حول هذه المطالب صرح الطرف البريطاني أنّه في البداية يتوجب على الإمام أن يسحب قبل كل شيء الشكوى التي قدمها إلى الأمم المتحدة فرفض ذلك ممثلو الإمام، وقالوا أنهم سيسحبون تلك الشكوى عندما تحل المشكلة أولاً، وسيكون سحب الشكوى بصورة تلقائية، وعندما اقترح الممثلون البريطانيون أن يوقف القتال أجاب ممثلو الأمام أن ذلك لن يكون إلا إذا دلّ البريطانيون على أنهم يريدون السلام بنية حسنة، وأنهم يقبلون حلولاً معينة، وأعادوا طلبهم بالمقترحات التي قدموها، فأجاب البريطانيون أنهم سيدرسون تلك المقترحات[1].

تموز 1961

قدم وفد الإمامة في هذا الاجتماع مجموعة من المطالب على رأسها الاعتراف باتفاق السيب عام 1920، وأن يكون ذلك أساس علاقتهم بالسلطان، وطالبوا بأن يستعيدوا سلطتهم الدينية والدنيوية

---

[1] R.O., 1961, F.O. 371/156764, summary of terms concerning Omani rebles, not dated, P.P. 552, 553.

وعُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 214، وسعيد، المرجع السابق، ص 181.

وحقـوقهم المادية كما كان عليه الوضع عام 1955م، وأن تمنحهم حكومة صاحبة الجلالة ضمانات لحمايتهم من السلطان[1].

قـدم البريطانيون رداً على ذلك يفيد أنه من الأفضل أن يعود جميع الرؤوساء من اللاجئين ليعيـشوا تحت سيطرة السلطان والبريطانيين، فأجاب ممثلو الإمام أن القضية ليست قضية أشخاص وإنمـا قـضية وطـن، وأن الـشعب العُماني يعلم أن حريته وكرامته قد سلبتا منه ويرى ضرورة إعادتهمـا إلـيه، وأن الحل الذي اقترحه البريطانيون لا يعيد إلى الشعب العُماني حريته وكرامته، وأصـروا علـى حل وهو العودة إلى ما كان عليه الوضع قبل عام 1955. إذ بذلك يحصل شعب عُمان على بعض الرضا، وهذا أقل ما يمكن عمله. ولكن الممثلين البريطانيين أصرّوا على مقترحهم الأخيـر وهو عودة زعماء الإمامة إلى البلاد، فرفض هذا الاقتراح، وقال الممثلون العُمانيون أنهم أتـوا للبنان باسم الإمام والشعب العُماني، وأن هدفهم السلام، وأنهم يريدون رضى الشعب العُماني مما وضع نهاية لتلك المفاوضات[2].

يظهـر من تلك المحادثات والمفاوضات أن الحكومة البريطانية لم تكن جادة في مفاوضاتها مـع الإمـام وأتـباعه فـي إعطـائهم ولو أبسط المطالب التي يطالبون فيها، ويبدو أن هدفهم من المفاوضات لم يكن يتعدى الاتصالات الاستكشافية غير الرسمية لمعرفة مطالبهم ومحاولة إرضائهم بـبعض العروض لقادة الإمامة، مما يؤدي إلى استقرار الأوضاع في عُمان دون أن يؤثر ذلك على مـصالحها المتنامـية في عُمان، ومما يدلل على ذلك أن الحكومة البريطانية كانت قد وضعت في مذكرة أصول كيفية التعامل مع قادة الإمامة وضع فيها مجموعة من الشروط الصعبة التي يمكن من

[1] R.O., 1961, F.O. 371/156554, brief for exploratory talks with Omani rebles, 2/7/1964, P. 177.

[2] عُمان في المحافل الدولية، المرجع السابق، ص 214، 215.

خلالهـــا التوصـــل إلى اتفاق معهم، فقد قالت أنه يمكن منح العفو لغالب وطالب بناءً على الشروط الآتية:

1. يجـــب علـــيهم الحضور شخصياً إلى مسقط لمقابلة وزير الشؤون الداخلية كمظهر واضح لتخليهما عن الأنشطة التي كانا يقومان بها.
2. علـــيهما أن يقـــدما ضـــمانات كافية بالتزامهما الكامل بعدم تكرار ما قاما به من تمرد في المستقبل، وكذلك بالنسبة لاتباعهما من رجال القبائل.
3. يجـــب عليهما البقاء في الغافات أو بلد سيت، وهذه الأماكن هي مسقط رأسيهما، وينحصر وضعهما فقط بكونهما زعيمين أو شيخين لقبيلة بني هناءة وتكون معاملتهما مثل المعاملة التي يلقاها زعماء وشيوخ القبائل الأخرى.
4. علـــيهما أن يـــتوقفا ويمتـــنعا عن تقديم ضيافة كثيرة أو مظاهر كرم لزوارهما من القبائل الأخرى.
5. ســـوف يتم إرجاع ممتلكاتهما إليهما إذا كان هناك ثمة ممتلكات مصادرة بواسطة الحكومة، ولـــن يعطى لهما أي تعويض عن أي خسائر في هذه الممتلكات إذا صدف وأن حدثت هذه الخسائر.
6. يجب عليهما عدم مغادرة البلاد لأي سبب من الأسباب وحتى المعالجة الطبية وينطبق ذلك على كل اتباعهما ورجالهما.
7. عـــدم إجـــراء أي نوع من الاتصالات مع أي جهات خارجية مهما كان نوع وغرض تلك الاتصالات.

8. يجب أن لا يناقشا قضية أي شخص معتقل في السجون الآن، وذلك لأن اتخاذ قرار بخصوص إطلاق سراحهم يرجع إلى إدارة حكومة السلطان فقط.

9. لن يتم تقديم أي مخصصات مالية منتظمة لهما ما عدا المنحة الإكرامية الاعتيادية فقط عند حضورهما إلى مسقط، وإعلان احترامها لحكومة السلطان.

10. يجب عليهما الحضور شخصياً لمقابلة والي بهلاء كل ستة أشهر.

11. إن أي انتهاك من أحدهما للشروط السابقة أو أي دلائل تثبت تورطهما في أعمال زرع الألغام أو القيام بنشاطات تثير العداء والكراهية لحكومة السلطان سوف يعرضهما للاعتقال وفرض العقوبات على مثل هذه الأفعال[1].

وبالنسبة لسليمان بن حمير فإنه لا يمكن السماح له مطلقاً بالعودة والبقاء في المنطقة (الجبل الأخضر) التي يعد فيها بطلاً خارقاً وزعيماً فوق العادة، والتي كان قد تسبب فيها في كثير من المتاعب والمشاكل، وهو قد خان السلطان مسبقاً بعد العهد الذي قطعه سابقاً بالبقاء في مسقط، ومن هنا يجب إجباره على البقاء والعيش في مكان قريب من مسقط ومطرح لكي يكون تحت المراقبة الدائمة، وعدم السماح له تحت أي ظرف بمغادرة المكان المخصص له، والفرار إلى المناطق الداخلية، وسوف يسمح لأفراد عائلته بالبقاء معه، وتخصص له مصروفات مالية على حسب حجم أفراد عائلته[2].

وبالنسبة للشيخ صالح بن عيسى قد وضعت ثلاثة شروط لعودته:

1. لا بد من عودته إلى مسقط وتسجيل وصوله لدى وزير الداخلية.

---

[1] R.O., 1961, F.O. 371/156764, top secrete brief on Ghalib and Talib, not dated, P.P. 547, 548.

[2] Ibid., P. 549.

2. إذا رغب في البقاء بالسلطنة لا بد أن يعيش بالشرقية.

3. أن يقر بتعيين ابن أخيه كشيخ أكبر في الشرقية[1].

2. الاتصالات اللاحقة

قام السيد عبد الله الغزالي في شهر آب 1963 بمقابلة وزير الخارجية الكويتي بصفته وزيراً لخارجية الإمام في القاهرة، وفي المقابلة أعلم وزير الخارجية أن الإمام وأتباعه راغبون في التفاوض مع الحكومة البريطانية طالباً منها التوسط في تلك المحادثات. وفي محاولة أخرى طلب أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح في مقابلة مع السفير البريطاني السيد جاكسون (G. N. Jackson) في 31 أيار 1964 أن يقوم باستقبال الغزالي بشأن المفاوضات مع الإمام وأتباعه، وفي أثناء الاجتماع الذي عقد بين الغزالي والسفير البريطاني قدم الغزالي الشروط التي يطالب بها الإمام وأتباعه، والتي تتمثل في أن تتدخل الحكومة البريطانية لدى السلطان من أجل تقديم ضمانات من قبل الحكومة البريطانية بشأن سلامة الثوار عند عودتهم، والمطالبة بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه عام 1955م، وان تكون اتفاقية السيب سارية المفعول ولكن هذه المحاولات لم تجد طريقها إلى النور وذلك بسبب أن الحكومة البريطانية رفضت هذه الشروط كأساس لأي مباحثات مع الإمام وأتباعه، وطلبت من الغزالي إبلاغ الإمام بأن تلك الشروط غير مقبولة وغير واقعية[2].

وفي محاولة أخرى قام السيد فايز أجاز والذي قال أنه المستشار السياسي للإمام بالاتصال بالسفارة البريطانية في جدة في شهر تشرين الثاني 1963، وأبلغ السفارة أن الإمام غالب طلب منه السعي من أجل التوصل إلى تسوية كاملة للمشكلة العُمانية، وأن الإمام على استعداد للتنازل عن

[1] R.O., 1694, F.O. 371/174555, terms of the return to the Sultanate of certain rebel leaders, not dated, P. 73.

[2] Ibid., negotiation with the Omani rebels, 11/6/1964. P.P. 162, 163.

بعض الشروط، كما قام السيد فايز أجاز بزيارتين إلى السفارة البريطانية في بيروت في شهر أيار 1964، وفي الزيارتين أبلغ ممثلي الحكومة البريطانية في السفارة أن الإمام وأتباعه يرغبون بالتفاوض مع الحكومة البريطانية، وأنه في حال رفضت الحكومة البريطانية فإنهم سيتعاونون مع جمال عبد الناصر أو اللجوء إلى موسكو في مناصرة قضيتهم. وفي اللقاء أعلم السيد أجاز السفارة بأن الإمام وأتباعه عدا طالب أخذوا يسأمون من نفيهم خارج البلاد، وأنهم يتلهفون للعودة إلى وطنهم[1].

رداً على هذه العروض أرسل المعتمد السياسي في البحرين السيد لوس (W.H. Luce) رسالة إلى وزارة الخارجية في 26 أيار قال فيها إن الطريق الذي يمكن أن نسلكه مع الإمام غالب وأعوانه كالآتي: لقد تم الكشف عن النفط حديثاً، وفي غضون فترة قصيرة سيدر على الدولة ثروة لم تشهد لها مثيلاً من قبل. وأنه قد حان الوقت للأشخاص الذين هجروا السلطنة أن يتصالحوا مع السلطان حتى يعودوا إلى بلدهم، ويشاركوا بسلام في التنمية والتقدم، وسيكون ذلك أفضل من نفيهم بصفة دائمة، حيث لا توجد طريقة أخرى لعودتهم إلى أوطانهم، فإذا كان لديهم الاستعداد لانتهاز هذه الفرصة فإن الحكومة البريطانية سوف تعمل كل ما بوسعها لتصلحهم مع السلطان[2].

وافق السلطان أثناء مقابلته للمقيم السياسي في البحرين في 16 حزيران 1964 على أن تقوم الحكومة البريطانية بإجراء مباحثات استكشافية وغير رسمية، وأن تكون جادة وحقيقة وليست حيلة

---

(1) Ibid., P. 163.

(2) R.O., 1964, F.O. 371/174555, Bahrain to Foreign Office, 26/5/1964, P.P. 159, 160.

من الإمام وأتباعه وإثارة المشاكل في المستقبل. كما أبدى عدم استعداده التنازل عن شروطه المتعلقة بعدم عودة طالب تحت أية شروط، وأن على الإمام غالب أن يتخلى عن لقبة كإمام[1].

عقــد اجتماع في بيروت من ممثلي الحكومة البريطانية والشيخ سليمان بن حمير ممثلاً عن الإمــام بحضور فايز أجاز في 11 تموز 1964، وفي الاجتماع كرر المفاوض البريطاني عرض المقيم السياسي المتعلق بكيفية عودة الإمام وأتباعه، وقال إنه يجب الموافقة على شرطين قبل البدء بأية مفاوضات رسمية وهما: أنه يجب التخلي كلياً عن اتفاقية السيب، والتنازل عن أي فكرة تتعلق بعُمــان المــستقلة والتــي تتمتع بالحكم الذاتي. وفي ضوء المباحثات حاول السيد أجاز الطلب من المفاوض البريطاني أن يعود الإمام صالح وسليمان إلى عُمان بنفس الصلاحيات التي كانوا يتمتعون بها قبل بدء الثورة وأن الإمام مستعد للعودة كإمام روحي فقط، لكن المفاوض البريطاني أصر على أن ذلــك غيــر مقبول. وأنه إذا كان الشيوخ متمسكين بذلك فإنه ليس هناك مجال للتفاوض وبذلك انتهى الاجتماع وبدون التوصل إلى أية نتيجة أو عقد إلى لقاء آخر[2].

كانت آخر المحاولات في التفاوض بين الطرفين قام بها أمير الكويت حيث استدعى السفير البريطانــي في الكويت السيد جاكسون في 17 كانون أول 1965 وأبلغه عن رغبته القيام بمحاولة وســاطة بين سلطان مسقط والإمام غالب –المتواجد آنذاك في الكويت– وذلك للترتيب لعودة الإمام إلى عُمان، ولكن السفير جاكسون أخبره على أن لا يقوم بذلك وأن فرصة تلك الوساطة في النجاح ستكون ضئيلة مبيناً له أن الإمام كانت لديه العديد من قنوات الاتصال بالسلطان التي كانت مفتوحة أمامه منذ سنوات إلا أنه لم يتمكن من العودة لأنه طالب بشروط اعتبرها السلطان غير واقعية، وأن

---

(1) R.O., 1964, F.O. 371/174555, from Bahrain to Foreign Office , 17/6/1964. P. 169.

(2) R.O., 1964, F.O. 371/174555, enclosing Summaries of all talks with rebels, P.P. 184, 185.

السلطان يرى أن الإمام والذين يقفون معه مباشرة متمردون بدأوا وأشعلوا حرباً مكلفة خرجوا منها مهزومين وهاربين خارج القطر والآن يودون العودة وكأن شيئاً لم يحدث.

ومن هنا فإنه يرى أنه لن يكون باستطاعتهم إقناع السلطان بتغيير موقفه وإحراز أي نتائج أو نجاح في ذلك[1].

---

(1) R.O., 1965, F.O. 371/179815, regarding possible intervention by the Amir Kuwait to Foreign Office, 12/12/1965. P.76.

الخاتمة

شـــكل النـــزاع بين السلطنة والإمامة والتدخل البريطاني فيه السمة الرئيسية لتاريخ سلطنة عُمان منذ بداية القرن العشرين وحتى السبعينيات من القرن نفسه.

تعـــددت الأســـباب التـــي دفعت إلى إحياء الإمامة وإعلان الثورة ضد السلطان، وكان من أبـــرزها رفض سياسات السلطان التي تعارض المذهب الإباضي كفساد الجهاز الإداري والقضائي، ورفض الوجود البريطاني الذي حرمهم من تجارة السلاح والرقيق وأدخل المنكرات إلى بلادهم.

اســـتطاعت الإمامـــة أن تهدد السلطنة، وذلك من خلال تحقيق الانتصارات المتوالية على القوات السلطانية، والاستيلاء على بعض القرى والمدن، ثم القيام بالهجوم على مدينة مسقط نفسها، ولكن التدخل البريطاني إلى جانب السلطان وبناءً على طلبه منع الإمامة من تحقيق أهدافها، بإقصاء السلطان وإخضاع البلاد لسيطرة واحدة تحت زعامة الإمام.

كانت بريطانيا ترغب في سبيل تحقيق مصالحها أن يكون الوضع مستقراً في عُمان وخاصة مـــع انشغالها في الحرب العالمية الأولى ومناطق أخرى من العالم، ومن أجل هذا الهدف سعت إلى تحقـــيق نـــوع من التفاهم والسلم بين طرفي النزاع. وقد فشلت في محاولتها الأولى بسبب رفضها للـــشروط التـــي طالـــب بهـــا الإمـــام وأتباعه، ولكنها نجحت في المرة الثانية بعد التهديد والوعيد وإصـــرارها علـــى عدم المساس بالسلطان وسيادته، واقتناع قادة الإمامة بعدم قدرتهم على تحقيق أهدافهم في ظل الدعم الكبير التي تقدمه الحكومة البريطانية للسلطان.

ومـــن هنا نجحت الحكومة البريطانية في التوصل إلى اتفاق يرضي طرفي النزاع في عام 1920 جـــاء باسم اتفاقية السيب. وعلى الرغم من أن الاتفاق لم يقدم لهما الشروط التي طالبوا بها وســـعوا إلـــى تحقيقها إلا أنه استطاع أن يمهد لفترة من الهدوء والسلام بينهما استمرت ما يقارب

خمسة وثلاثين عاماً لم يشوبها أي تعكير أو خلاف سوى بعض الأحداث والخلافات الشكلية والبسيطة.

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قدمت دعماً كبيراً للسلطان تيمور في سبيل دعم سلطته وقوته أمام الإمامة، إلا أن السلطان لم يكن راضياً عن سياستها وممارساتها تجاهه وتجاه مصالحه، مما دفعه إلى التنحي عن العرش والتنازل عنه لصالح ابنه سعيد، والذي قبلته الحكومة البريطانية بدورها بعد أن تأكد لها وجود بديل له وعدم صلاحه للحكم والسياسة.

ولقد ظهرت مجموعة من العوامل التي أدت إلى زوال حالة الهدوء التي كانت تعيشها البلاد، حيث عاد الصراع ليطفو على السطح من جديد ولكن بوجه آخر وعوامل مختلفة، كان أهمها ظهور بوادر بوجود النفط في الأراضي العُمانية، وخصوصاً التابعة لسيطرة الإمامة، ثم ظهور الأطماع السعودية ورغبتها في السيطرة ومد النفوذ، وأخيراً رغبة الحكومة البريطانية بأن تكون لها السيطرة الكاملة على النفط في حال اكتشافه والاستفادة من عوائده.

ولم يكن السلطان ولا الحكومة البريطانية يرغبان في أن يشاركهما أحد أو يعطل مصالحهما في استخراج النفط، وخاصة من قبل الإمامة التي كانت ترفض وتعارض دخول الشركات النفطية إلى أراضيها. وحتى لا تشكل الإمامة عقبة في تحقيق هذه المصالح قامت بتقديم كافة أنواع الدعم المالي والعسكري للسلطان وشاركته في عملية اقتحام مدينة نزوى عاصمة الإمامة في عام 1955م.

حاولت الإمامة الوقوف في وجه المصالح السلطانية والبريطانية وصدها عن مناطقها، إلا أنها وبالرغم من صمودها ومقاومتها وحصولها على الدعم الخارجي لم تستطع من الصمود والوقوف في وجهها، وذلك لاستخدام الحكومة البريطانية كافة أنواع الأسلحة القتالية والتدميرية

البــرية والجــوية تجاه الإمام وأتباعه، والتي ليس بمقدورهم أن يتصدوا لها أو يصمدوا أمامها مما دفعهم إلى ترك بلادهم ومغادرتها والدفاع عن قضيتهم خارجها.

لــم تكــن سياسة السلاطين العُمانيين وخاصة السلطان سعيد تجاه شعب عُمان سوى سياسة تعسفية وعدوانية مدفوعة بالرغبة في السيطرة على كافة الأراضي العُمانية مهما كانت الخسائر أو التكالــيف التي سيدفعها الشعب العُماني، ومن هنا لم يدخروا وسيلة في سبيل القضاء على الإمامة، وكــان السلطان سعيد يطلب من الحكومة البريطانية أقصى درجات المساعدة العسكرية، واستخدام أقــصى ما يمكن استخدامه من أسلحة عسكرية قتالية وتدميرية، وخير مثال عليه ما تم فعلاً ما بين عام 1957م وعام 1965م.

وفــي الجهة المقابلة لم يكن لدى السلاطين أي نشاط أو رغبة أو تصميم على تحقيق التقدم والـتطور في بلدهم، وكانوا يكتفون بسير الأمور كما هي عليه أو من خلال ما تقدمه لهم الحكومة البريطانية من نصائح ومشاريع بسيطة، ومن هنا كان من الصعب عليهم تحقيق الاستقرار السياسي والرضــا الــشعبي بسلطانهم وسيطرتهم. وإن خير دليل على تقاعسهم وإهمالهم لشؤون البلاد هو إقامــتهم معظــم شــهور السنة في مدينة صلالة التي تبعد مئات الأميال عن مسقط تاركين ورائهم مسؤولية دولة وشعب.

اســتطاعت الإمامة بعد أن كانت قضيتها محصورة داخل الأراضي العُمانية أن تنقلها إلى الإطــارين الإقليمي والدولي، وأن تحصل على عطف الدول العربية والدول الصديقة تجاه قضيتها، وأن توصل صوتها إلى العديد من دول العالم، وداخل أجهزة الأمم المتحدة. وهو ما نتج عنه اجتماع العديد من الدول على مساندة ودعم قضيتها عندما كانت تطرح في أروقة الأمم المتحدة.

ولقـــد حاولت الحكومة البريطانية إعاقة كافة جهود الإمامة في طرح قضيتها في هيئة الأمم المـــتحدة، ولكنها لم تنجح في ذلك بسبب التعاطف الذي عبرت عنه مجموعة كبيرة من دول العالم تجـــاه قـــضية عُمان. ورغم هذا التعاطف إلا أن الإمامة لم تتمكن من الحصول على قرارات تلزم الحكـــومة البريطانية بالخروج من عُمان أو وقف عدوانها على الشعب العُماني، وكل ما استطاعت تحقـــيقه لـــم يتجاوز السماح لها بالكلام في الجمعية العمومية وشرح قضيتها أمام أعضائها ثم إدانة الـــسياسية البـــريطانية ودعوتها إلى مغادرة الأراضي العُمانية والاعتراف باستقلال عُمان، وهو ما نادى به بعض الدول وتمخض عن اللجان التي قامت على دراسة قضية عُمان.

لـــم يكـــن الـــسلطان ســـعيد بن تيمور يرغب بشكل عام في إجراء أية محادثات مع الإمام وأتـــباعه، وذلـــك لأنه كان دائماً يفضل الحل العسكري وإنهاء وجود الإمامة بشكل نهائي في بلده، ولكـــنه في بعض الأحيان وبسبب الضغوط من قبل الحكومة البريطانية عليه وافق على إجراء تلك المفاوضات في أكثر من مرة. ولكن المشكلة التي كانت تعيق تلك المحادثات هي إصراره على عدم الاعتـــراف بحقـــوقهم ومطالبهم، وكل ما كان يوافق عليه لا يتجاوز السماح للإمام وأتباعه بالبقاء والعيش على الأراضي العُمانية دون أية مناصب أو صلاحيات أو امتيازات يتمتعون بها.

وبعد أن تعرضت الحكومة البريطانية للانتقاد من قبل أعضاء الجمعية العامة على سياستها فـــي عُمـــان، وبعـــد دعوتها إلى إجراء مفاوضات مع الإمامة، قامت عدة محاولات للاتصال بين الطـــرفين وخاصـــة في بيروت. ولكن تلك المفاوضات لم تؤدِ إلى نتائج بسبب عدم جدية الحكومة البريطانية في إيجاد حل للمشكلة، ولرفضها شروط الإمامة بالعودة إلى الحالة التي كانت عليها قبل عـــام 1957، وأخيراً رغبتها في الاستفادة بما حققته من نتائج على الأرض وهو السيطرة الكاملة على عُمان.

إن من أبرز النتائج التي ترتبت عن النزاع بين السلطنة والإمامة هو ثبات السلطنة وزوال الإمامة حتى يومنا هذا، وأنه حرم البلاد من الوحدة حيث ظلت منقسمة على نفسها لأكثر من خمسين عاماً، وكـان المـستفيد الأول من ذلك الانقسام هو الحكومة البريطانية، في حين كان الخاسر الأكبر هو الـشعب العُماني الذي ظل يعاني من الانفصال والانقسام والاقتتال لفترة طويلة، وحرمان بلاده من الـتطور الاقتصادي والاجتماعي حيث كان التخلف والفقر والجهل من السمات التي يمكن أن تطلق على حالة البلاد خلال تلك الفترة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الأجنبية

A. Records of Oman 1867-1947, Selected and edited by R. W. Bailey C. M. G., England: Redwood Burn Ltd., 1988.

1. Vol.: 1, Historical Affairs 1871:
2. Vol.: 2, Historical Affairs 1871-1913:
3. Vol.: 3, Historical Affairs to 1913-1947:

B- Records of Oman 1867-1960, edited by R. W. Bailey C.M.G., Assistant editor: Anita Burdett, England: Redwood Burn Ltd., 1992.

Vol.: 8, Historical Affairs 1949-1954:

Vol.: 9, Historical Affairs 1955-1960:

Vol.: 10, Foreign Relations:

C- Records of Oman 1961-1965, edited by Anita L. P. Burdett, United Kingdom: Antony Rowe Limited, 1997.

1961.

1962.

1963.

1964.

1965.

- Ruling Families of Arabia, Sultanate of Oman: The Royal Family of Al Bu Sa'id Vol.: 2, edited by A. de L. Rush, England: Redwood, 1991:

ثانياً: الوثائق العربية

- عُمـــان في المحافل الدولية: النص الكامل لتقرير اللجنة الخاصة بقضية عُمان التابعة لهيئة الأمم المتحدة، دمشق: دار اليقضة العربية، 1969.
- موســـوعة عُمان-الوثائق السرية: إعداد وترجمة محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، ستة مجلدات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

ثالثاً: المراجع العربية والمعربة

- أباظة، فاروق عثمان: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839-1918، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.
- إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني: السلام البريطاني في الخليج العربي 1899-1947، دراسة وثائقية، الرياض: دار المريخ، 1981.
- بـــاروت، محمـــد جمال: حركة القوميين العرب، النشأة-التطور-المصائر، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1997.
- البدواوي، سيف محمد: بريطانيا والخليج العربي سنوات الانسحاب، الكويت: مكتبة الفلاح، 2007.
- حـــافظ، حمـــد ومحمـــود الـــشرقاوي: المـــشكلات العالمـــية المعاصـــرة، القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1958.
- حجلاوي، نور الدين بن الحبيب: تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
- خليفات، عوض: نشأة الحركة الإباضية، عمان: دار الشعب، 1978.

- الداود، محمود، محاضرات عن التطور السياسي الحديث لقضية عُمان، القاهرة: المطبعة العالمية، 1964.
- درويش، مديحة أحمد: سلطنة عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، جدة: دار الشروق، 1982م.
- دشتي، محمد إسماعيل وأحمد العقيل: تاريخ الخليج والكويت وإيران والإمارات والجزيرة العربية وعُمان، دمشق: دار المحبة، بيروت: دار آية، 2005.
- سعيد، أمين: في الخليج العربي المعاصر، دراسة وثائقية تحليلية، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2003.
- ـــــــــــ: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت: دار الكتاب العربي، 1960.
- شركة الزيت العربية الأمريكية (إدارة العلاقات- شعبة البحث)، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ترجمة جورج رنس، القاهرة: مطبعة مصر، 1952.
- العزي، خالد يحيى: الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عُمان، بغداد: مطبعة الاقتصاد، 1986.
- العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية،1983.
- عمر، فاروق فوزي: دراسات في تاريخ عُمان، عمان: جامعة آل البيت، 2002.
- العيدروس، محمد حسن: الحدود العربية-العربية في الجزيرة العربية، دبي: دار الكتاب الحديث، 2002.

- غــباش، حسين عبيد غانم: عُمان الديمقراطية الإسلامية – تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث، ترجمة أنطوان حمصي، بيروت: دار الجديد، 1997.
- فيلــبس، تــاريخ عُمان: ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط: وزارة التراث القومي، مطابع سجل العرب، 1983م.
- قاســم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الرابع، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997.
- القاســمي، خالــد بن محمد: عُمان ومسيرة التحدي، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، الجزء الثالث، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.
- قلعجي، قدري: الخليج العربي: بيروت، شركة المطبوعات، 1992.
- لانــدن، روبــرت جيران: عُمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، روي: المطابع العالمية، 1994.
- لوريمر، ج. ج.: دليل الخليج العربي، ترجمة حكومة قطر، القسم التاريخي، الدوحة: مطابع علي بن علي، د.ت.
- النبــراوي، فتحــية ومحمــد نصر مهنا: الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1988.
- النجار، مصطفى ومجموعة من الباحثين: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، البصرة: جامعة البصرة، 1984.
- النقــيب، خلدون حسن: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

- هاشم، مهدي طالب: الحركة الإباضية في المشرق العربي، بغداد: دار العربي، 1981.
- هاليداي، فرد: المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، ترجمة محمد الرميحي، الكويت: دار الوطن، 1976.
- هولـــي، دونالد: عُمان ونهضتها الحديثة، ترجمة فؤاد حداد وعادل صلاحي، لندن: مؤسسة ستايسي الدولية، 1976.
- ويلكنسون، جون. س.: حدود الجزيرة العربية، قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة مجدي عبد الكريم، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994.

رابعاً: المراجع الأجنبية

1. Alen, Jr. Calvin H.: Oman the Modernization of Sultanate, Colorado: Westview Press, 1986.
2. Clements, F. A.: Oman the Reborn Land, London: Longman Group LTD, 1980.
3. Peterson, J. E.: Oman in the Twentieth Century, London: Croom Helm, 1978.
4. Townsend, John: Oman the Making of the Modern Sate, London: Croom Helm, 1977.
5. Wilkinson, John C.: the Imamate Tradition of Oman Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

خامساً: الرسائل الجامعية

- أمبوسعيدي، عبد الله بن مسعود: عُمان في عصر الإمامة الإباضية الثانية (177-208هـ/ 793-893م)، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: جامعة اليرموك، 1995.

- المانعي، سعيد بن سالم: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عُمان (1862-1913)، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: جامعة اليرموك، 2005.

سادساً: الموسوعات والأطالس

- الخـــوند، مـــسعود: الموسوعة التاريخية والجغرافية، الجزء الثالث عشر، -عمان- فرنسا، بيروت: دار رواد النهضة، 1994.
- الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، الجزء الرابع، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986.
- أبو حلتم، عبد الحليم: المعجم الطبي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006.